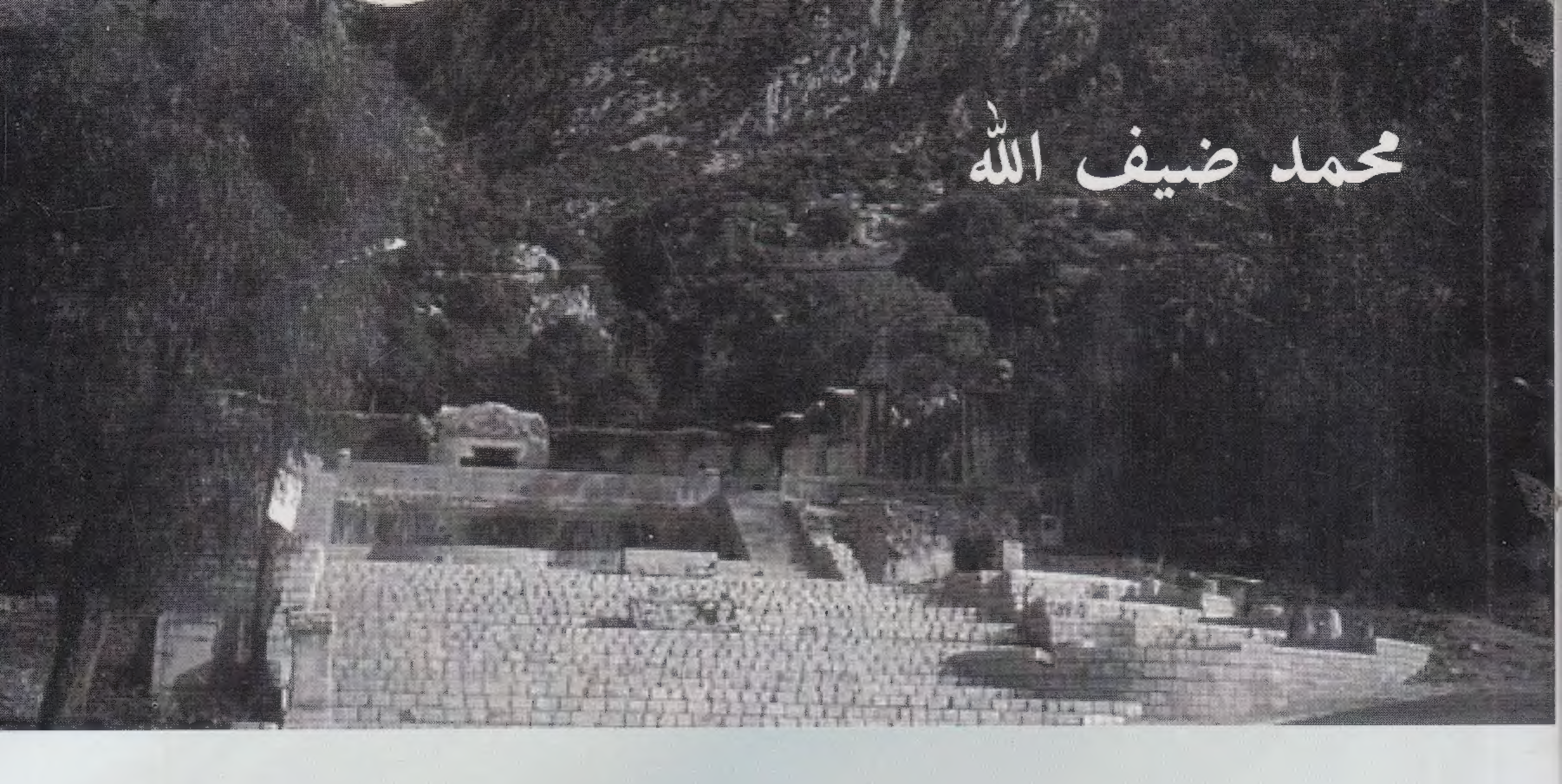


محمد ضيف الله

المجتمعات المائية بتونس
قبلي وزغوان في القرن التاسع عشر

المجتمعات المائية بتونس:
قبلي وزغوان في القرن 19

محمد ضيف الله
مجتمعات الماء بتونس في القرن التاسع عشر : قبلي وزغوان/ محمد ضيف الله،
200 ص؛ 24 سم، الطبعة الأولى : جويلية 2005.
ر د م ك :
1. المجتمعات المحلية. 2. الماء والمجتمع. 3. تونس في القرن التاسع عشر

تمثل الصورة العليا بالغلاف معبد المياه بزغوان
وتمثل الصورة السفلى رأس العين بقبلي

محمد ضيف الله

المجتمعات المائية بتونس:
قبلي وزغوان في القرن 19

كشاف الموضوعات

بلدان الماء في تونس في أواسط القرن التاسع عشر :
محاولة للمقارنة بين قبلي وزغوان

قد تتبدّى العلاقة سافرة بين الذات والموضوع في اختيار عنوان هذا الكتاب، إذ قد يصعب للوهلة الأولى تبيّن علاقة مقنعة أو التدليل عليها أو القيام بمقارنة فعلية بين قبلي وزغوان، وقد يبدو من باب التعسف الجمع بينهما في كتاب واحد، نظرا لما بينهما من تباعد جغرافي وحتى بشري واجتماعي. والحقيقة أن الباحث مهما حاول التجرد لا يمكنه أن يتفصّى من إطاره الزمكاني ومن نوازعه وعواطفه التي قد تلفّه فلا يجد منها فكاكا. وقد يشي عنوان الكتاب بذلك كله دون أن يمس من الجانب العلمي المحض إذ لا يمكن أن تتحجب عنا إمكانية المقارنة بين هاتين المدينتين/البلدتين، وبقطع النظر عن نقاط الإختلاف فإن الذي يجمع بينهما بكل تأكيد هو أنهما أقيمتا على الماء ويشكل الماء العنصر المحدد لوجودهما وتطورهما. وتتجاوز المقارنة بطبيعة الحال ذلك العنصر إلى جوانب أخرى عديدة.

ولعل ما يمكن الإشارة إليه في البداية هو أن تأسيس هاتين المدينتين ضارب في القدم، والدليل على ذلك بقايا الحجارة المهندمة بهما، ومع ذلك لا بد من أن نلاحظ أن المدينتين تختلفان على هذا الصعيد حيث تنعدم المعالم الأثرية القديمة بقبلي على عكس زغوان حيث يشكل القوس الروماني ومعبد المياه خاصة دليلا قاطعا على أهمية هذه المدينة في العهد الروماني، حتى أنها حصلت على لقب مونيقيبيوم (municipium) ([1]). وهذه المكانة لم تبلغها قبلي ولا شك وإنما بلدة تلمين التي لا تبعد عنها إلا ببضعة كيلومترات ([2]). لكن من الطريف أن الباحثين والمتخصصين لم يتفقوا على الإسم القديم لكل من المدينتين، فقد ذهب تيسّو (Tissot) إلى أن بلدة قبلي

([1]) حبيب بن حسن، "زغوان في العصور القديمة"، في، **زغوان ومنطقتها**، بلدية زغوان 1990، ص 3.

([2]) ضيف الله، محمد، **نوافذ على تاريخ نفزاوة**، مطبعة بابيريس نابل 2000، ص 34.

هي محطة "آد تمبلوم" (Ad Templum) التي ورد ذكرها في مسلك أنطونينوس، غير أن كلا من الضابط دونو والباحث بول تروسي لا يريان ذلك [3]. كما أن الباحثين لم يتفقوا على الإسم القديم لزغوان، حيث اعتقد البعض أنه "فيلا مانيا" (Villa Magna)، ورشح البعض الآخر اسم "زيكا" (Ziqua) بينما ترى الباحثة الأثرية نايدا فرشيو أنه "أونلانا" (Onellana) [4]. وهذا التردد يدل على القطيعة التي عرفها تاريخ هاتين المدينتين إذ كاد ينعدم ذكرهما طيلة القرون الإسلامية الأولى، نظرا لموقعهما الهامشي بالنسبة للمسالك التي اتبعها الرحالة والجغرافيون.

ولم يسجلا عودتهما إلى التاريخ إلا في بداية العصور الحديثة، وهنا تتشابه قبلي وزغوان في أنهما اختيرتا من قبل السلطة التركية العثمانية بتونس في بداية عهدها لتوطين عناصر بشرية جديدة لضمان موالاتها لها وتكون عنصر استقرار وتوازن في منطقة اضطراب بسبب التركيبة القبلية بالنسبة لزغوان يضاف إليها البعد عن العاصمة بالنسبة لقبلي، فضلا عن أن ذلك قد يعبر عن نقص ديمغرافي في كلا المنطقتين. إذ من المرجح أن زغوان كانت، قبل أمر عثمان داي باستيطانها من قبل الأندلسيين والأتراك العثمانيين في بداية القرن السابع عشر، مجرد موضع أثري لمدينة قديمة مثلها في ذلك مثل تبربو مايوس القريبة منها. وفي نفس الفترة كانت قبلي مجرد دشرة صغيرة لا شأن لها، فاستقر بها أولاد بلوم الطرابلسيون وأصبحت بفضلهم تشرف على إدارة منطقة نفزاوة بعد أن كانت تقوم بهذا الدور بلدة بشري الواقعة عند مدخل شط الجريد.

وهنا نلاحظ ما طرأ على تاريخ المدينتين من قطيعة كانت وراءها المجموعة البشرية الوافدة حديثا، حيث أعطت المجموعة الأندلسية طابعها وميسمها الخاص لمدينة زغوان حتى أصبحت وكأنها ذات طابع أندلسي صرف وذوى إسهام بقية

---

(3) المرجع نفسه، ص170.

(4) Zaghouan et sa région, Municipalité de Zaghouan 1990, p. 2 voir également p. 4 dans la partie arabe.

المجموعات رغم تفوقها الديمغرافي ([5])، وربما وقعت مصادرة إسهاماتها لتضاف إلى الإرث الأندلسي للمدينة سواء في العمارة أو الفلاحة أو الموسيقى وغيرها... وهو نفس الدور الذي قام به أولاد بلوم بقبلي حتى ظهروا وكأنهم هم الذين أسسوا المدينة وانطمس مع الأيام الوجود البشري السابق لهم. ولكن من الأكيد أن هؤلاء وأولئك يشتركون في كونهم المجموعة التي تسيطر اقتصاديا وتملك أساسا الثروة المائية، دون أن تكون لهما نفس تلك المكانة ديمغرافيا.

ومن الطريف في هذا الباب أن بلدة زغوان شأنها في ذلك شأن بلدة قبلي كانت مستقرا لمجموعة ذات أصول طرابلسية، غير أن هذه المجموعة -رغم قدم مجيئها- لم ترتق إلى المكانة التي حظيت بها مثيلتها بقبلي، إذ بقيت مهمشة إلى حد كبير ولم تحقق قدرا معتبرا من الإندماج الإجتماعي والإقتصادي ؛ وبالإضافة إلى أنها حافظت على صفتها الطرابلسية، لم تتمكن من اكتساب أي وزن اقتصادي ذي شأن بزغوان ناهيك أنها كانت تحتل المرتبة الرابعة في ملكية الماء بالمجال الفلاحي ([6]). بينما يمكن تشبيه وضعية المجموعة الطرابلسية بقبلي بوضعية الأندلسيين بزغوان، حيث كانت تسيطر على الإقتصاد المحلي بهيمنتها على ملكية الماء والواحة وتحتكر الوجاهة والجاه.

على صعيد آخر، أثر موقع المدينتين من الحاضرة على نوعية علاقة كل منهما بها وعلى الحياة الحضرية بكل منهما، فقد أوكلت إلى زغوان بعض الوظائف المرتبطة بالحاضرة القريبة منها، وأساسا ما يتصل منها بالماء حيث كان يتم فيها غسل الصوف المعدّ لصناعة الشاشية، كما كان للماء استعمالات حضرية أخرى في مقدمتها طحن الحبوب تلبية لحاجات السكان المحليين، وكان يتوفر بزغوان عدد من المطاحن التي يحرك دواليبها دفق الماء المتجمع في الجابية الكبرى. غير أن مثل هذه

([5]) انظر أدناه البحث الموسوم "ملاحظات حول الوزن الديمغرافي والإقتصادي للمجموعة الأندلسية بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر".

([6]) انظر البحث أدناه "تاريخ وجغرافيا الماء بزغوان مقدمات لدراسة تحولات الإقتصاد والمجتمع المحليين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر".

الأنشطة لم تعرفها قبلي البعيدة عن الحاضرة حيث لم يوظف الماء إلا في ري الواحة، بينما كان طحن الحبوب يتم في المنازل باستعمال الرحى اليدوية.

من جهة أخرى، كانت العين الرئيسية بكل من زغوان وقبلي تسمى رأس العين، وإذ لا نعرف لرأس العين بقبلي تسمية قديمة كما لا توجد عين أخرى بنفزاوة تحمل نفس الإسم، فإن رأس العين بزغوان كانت تسمى حتى بداية القرن التاسع عشر بعين أبي النصالي، ويبدو أن هذا الإسم الجديد يدل على درجة من الإندماج في إطار ما فوق محلي، وعلى أية حال فإن هذه التسمية المشتركة تدل على أهمية الثروة المائية للبلدتين، وأهمية تلك العين بالذات في المنظومة المائية لكل منهما. لكن بالمقارنة بينهما يبدو أن الثروة المائية بقبلي كانت تفوق مثيلتها بزغوان، حيث كان صبيب رأس العين بقبلي يبلغ 75ل/ث مقابل 46ل/ث بالنسبة لعين عياد بزغوان سنة 1939. وربما تبدّد ذلك الفارق البيّن بسبب أهمية نسبة التبخر نتيجة ارتفاع الحرارة بالجنوب إضافة إلى أهمية الكمية التي تمتصها التربة الرملية بقبلي، حيث لم تكن هناك قنوات ولا جوابي بواحتها على خلاف ما كان يوجد بأجنة زغوان إذ كانت تتخللها عشر جوابي مبنية تقوم بالمساعدة ولا شك على التحكم في الماء وحسن توزيعه بين أصحابه.

لقد حرص الملاكون بكل من زغوان وقبلي على توزيع الماء بينهم بدقة اعتمادا على دفاتر كان يمسكها وكيل أو أمين الماء الذي كان يسمى بقبلي القوديس نسبة إلى القادوس وهو نوع من التوقيت باعتماد ساعة مائية (7). أما بزغوان، فإن التوقيت كان يحسب بالساعة، وكانت الدورة المائية بها تدوم 12 يوما أي 288 ساعة، في حين تختلف بقبلي من 7 إلى 14 يوما، بما يعكس تعقيد الشبكة المائية بها (8).

لقد ساهم الماء في تطوير زراعة جاهدة للخضر والبقول فضلا عن العديد من الأشجار المثمرة بكلا المجالين الفلاحيين للبلدتين. لكن لا يفوتنا أن نشير إلى الضرر الذي أصاب المجتمع والإقتصاد المحليين بزغوان بسبب تحويل جانب من ثروتها

---

(7) القادوس هو إناء نحاسي يسع 20 لترا يكون مثقوبا من أسفل بحيث يفرغ منه الماء كل دقيقتين و 5ث، حيث أن الساعة الواحدة تساوي 21 قادوسا.

(8) انظر في هذا الإطار الوثيقة 7 من المجموعة الثانية.

المائـــية إلى الحاضرة في بداية ستينات القرن التاسع عشر، وهو ما لم تعرف له قبلي مثـيلا دون أن يعنـــي ذلك أن أهلها لم يتضرروا بسبب تدخل السلطة المركزية، وإن لفـــترة وجيزة، إذ حرموا بين خريف 1857 وصائفة 1959 من استغلال واحتهم بعد أن عرضتها المحلّة للبيع بالمزاد العلني.

مـــن جهـــة أخرى، وخلافا لقبلي ظهرت بالمجال الحضري لزغوان شبكة لتوزيع المـــاء تتكون من خمس خوابي وأسبلة عمومية، موزعة داخل النسيج الحضري للبلدة، وترتبط بالعين بواسطة قنوات. ومن تلك الخوابي كان الماء يوزع على الدور الخاصة وعلـــى العديـــد من المؤسسات الأخرى كالجوامع والزوايا والحمامات التي كان يبلغ عددهـــا ثلاثـــة هـــي حمام السوق وحمام الكرمة وحمام الجديد، بينما لا تسعفنا وثائق القـــرن التاســـع عشر بوجود أي منشآت مائية ببلدة قبلي ولم نعثر حتى على ما يفيد بوجود حمام عمومي.

أما بالنسبة للمؤسسات الدينية، فقد كان يتوفر بكل من زغوان وقبلي عدد هام من الجوامع والزوايا، ويوجد على رأسها الجامع الكبير الذي كان في كليهما يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الأوقاف، إذ كان الجامع الكبير بزغوان يمتلك 17% من مجموع مـــياه المجـــال الفلاحي سنة 1861 وكان نظيره بقبلي يمتلك 22.80 % من الأحباس العامـــة للنخـــيل ســـنة 1862. وهذه النسب تتلاءم مع دورهما في الحياة الدينية بكلا البلدتيـــن. مع الملاحظ هنا أن الجامع الكبير بزغوان لا ينفرد بهذه المكانة وإنما كان يتبعه مباشرة جامع الحنفية مركز الحياة الدينية للمجموعة التركية العثمانية، ولا يوجد له نظير بقبلي، باستثناء جامع الشباك الذي يوجد بالحي الغربي والذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد النخيل المحبس على المؤسسات العامة (9). أما من حيث الزوايا، فـــالملاحظ أن عددا منها لأولياء غير محليين لهم شهرة قد تتجاوز بلاد المغرب وعلى رأســـهم ســـيدي عبد القادر الذي توجد له زاوية بكل من البلدتين، وتنفرد قبلي بزوايا لأولـــياء آخريـــن من بينهم سيدي بن عيسى وسيدي عبد السلام. لكن إلى جانب تلك الزوايا نجد زوايا أخرى لأولياء محليين، وعددهم بزغوان أكثر أهمية منه بقبلي، ونجد

(9) انظـــر البحـــث أدناه الموسوم : "على هامش التاريخ والجغرافيا: محاولة لفهم المجال الواحي لبلدة قبلي فيما بين 1852 و1862"

على رأسهم سيدي علي عزوز الذي تهيمن زاويته على النسيج الحضري لزغوان بما يـتلاءم مع مكانته كسلطان لها، وربما لا نجد له نظيرا بقبلي، إذا استثنينا سيدي علي بـدر الدين باعتباره أهم ولي محلي دفن بها وترك له بها نسلا. وتعتبر زاويته في هذا المجال الأهم من حيث النخيل المحبس على الزوايا.

وبالإضـافة إلـى المؤسسات الدينية تفيدنا الوثائق بوجود عناصر عمرانية أخرى بزغوان مثل السوق والفندق والمقهى، وهو ما يدل على وجود حياة حضرية وأنشطة تجارية، في حين لم يعكس ما توفر لدينا من وثائق وجود مثل تلك العناصر بقبلي، ما عدا السوق الذي كان يتوسطها والذي قد يدل وجوده على بعض الأنشطة التجارية التي كانت تتم بها.

نشـير مـن جهة أخرى، إلى أهمية حضور رموز السلطة المركزية ببلدة زغوان ومـن بيـنها دار البايليك التي تعرضت للتخريب غداة الشروع في أعمال تحويل ماء زغـوان إلـى الحاضـرة ([10])، أما بقبلي فلم توجد مثل هذه الدار وكل ما هنالك أن الطريق الجانبي الفاصل بين البلدة وواحتها كانت تسمى بزقاق البايليك، في إشارة ربما إلـى أنـه كان مسلكا لأعوان سلطة البايات عند قدومهم إلى البلدة، في حين تدل دار البايلـيك بـزغوان علـى حضور أكثر كثافة وفاعلية، حيث كان البايات يمتلكون بها العقارات ولهم قسط وافر من الثروة المائية، بينما لم نعثر على ما يشبه ذلك ببلدة قبلي في تلك الفترة.

كمـا وجـدت بزغوان مؤسسات ردعية من أهمها مجلس الضبطية والسجن، وقد كان سجن زغوان عبارة عن بيت طوله ثلاثة أمتار ونصف وعرضه متران ونصف، وهـو يفـتقد إلى شبابيك أو حتى إلى مرحاض ([11])، وقد اتجه النظر في عهد خـير الديـن إلـى تهيئة المقهى الكائنة برحبة السوق لتحويلها إلى سجن ([12]). أما قبلي فلم تعـرف مـثل هذه المؤسسات الردعية دون أن يعني ذلك أنها كانت بمنأى عن قبضة

([10]) أ.و.ت، صـ 23، م 260، وث 33، وهـي الوثـيقة 5 ضمن المجموعة الأولى الملحقة بالكتاب.

([11]) أ.و.ت، صـ 23، م 265، الوثيقتان 68 و72.

([12]) أ.و.ت، صـ 23، م 265، الوثيقة 70.

السلطة المركزية وخير شاهد على ذلك ما حدث في خريف 1857 عندما توجهت إليها المحلة وسلطت على أهلها عقابا جماعيا لتعنتهم في مواجهتها وتمنّعهم عن تسليم غومة المحمودي المستجير بها آنذاك ([13]).

من جهة أخرى، تشترك المدينتان/البلدتان في أنهما اتخذتا ملجأ أو منفى خلال فترات مختلفة من تاريخهما الحديث والمعاصر، ويعود ذلك إلى الموقع المنيع وغير البعيد عن الحاضرة بالنسبة لزغوان والموقع المنزوي بالنسبة لقبلي. وقد لجأ إلى زغوان سنة 1534 أهل تونس فرارا من مواجهة الجيش الإسباني الذي احتل مدينتهم، ولجأ إليها سنة 1694 الأديب حسين خوجة صاحب "كتاب ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان" هاربا من بطش الدايات، كما نفي إليها اضطرا مراد ومراد باي ومحمد منتشالي ([14])، وفي الفترة المعاصرة نفي إليها الزعيم النقابي الحبيب عاشور الذي استقر بها عدة سنوات. أما بالنسبة لقبلي فقد ساهم موقعها المنزوي في أن تقوم بنفس الدور حيث لجأ إليها الثائر الطرابلسي غومة المحمودي سنة 1857 ([15])، ونفي إليها فيما بعد خليفة بن عسكر النالوتي ثم الحبيب بورقيبة سنة 1934 وأعضاء حكومة مَحمد شنيق التفاوضية في مارس 1952 ثم القادة النقابيون غداة اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد في نهاية تلك السنة.

هكذا نتبين بجلاء أن لا الجغرافيا ولا التاريخ يحولان دون المقارنة بين هاتين البلدتين/المدينتين، إذ أن الماء الذي يشكل عنصر الربط بينهما أعطاهما هوية خاصة، وكان له وقعه على المحيط وعلى الإنسان، وكيّف الحياة فيهما، وألغى بالتالي ما بينهما من مسافات ظاهرة. لكن إلى جانب الماء ساهم الموقع من الحاضرة ولا شك في أن تكون لكل منهما علاقتها الخاصة بالسلطة المركزية.

([13]) انظر بحثنا "ازدواجية الخطاب والممارسة في تونس غداة الإعلان عن عهد الأمان على ضوء توجيه المحلة إلى قبلي سنة 1857" ضمن هذا الكتاب.

([14]) عبد الحكيم سلامة القفصي، "زغوان قبل الحماية"، في، **زغوان ومنطقتها**، **نفس المرجع**، ص 12-13.

([15]) انظر البحث الموسوم " ازدواجية الخطاب والممارسة ..."، **نفس المرجع**.

الباب الأول :

قـــبـــلـــي

السلطة والرهانات المحلية :
مثال قبلي ومنطقتها في القرن التاسع عشر (*)

كانت قبلي طيلة العصر الحديث عاصمة لنفزاوة التي تعتبر ربما أكثر من غيرها منطقة نائية عن مركز القرار السياسي والإداري، بسبب بعدها الجغرافي ولكن خاصة نتيجة الحواجز الطبيعية (شط الجريد والصحراء) وتدني أهميتها الديمغرافية وتواضع وزنها الإقتصادي مقارنة مع مناطق أخرى مشابهة مثل الجريد (1). غير أن ذلك لا يجب أن يدفعنا إلى الإعتقاد بغياب رموز السلطة وحضورها كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وهذا ما يمكن لنا أن نستشفه من خلال قراءة متأنية للوثيقة المحلية التي حصلنا عليها من أحد الخواص وننشرها كملحق لهذا البحث ومقارنتها بما جاء في وثائق الأرشيف الوطني. لكن قبل ذلك لا بد من الكشف عما تحمله هذه الوثيقة المحلية من رهانات تشق المجتمع المحلي.

سجلت في هذه الوثيقة أسماء أربعة وعشرين شخصا تولوا شؤون المنطقة انطلاقا من قبلي منذ القرن 10هـ/ 16 م إلى ستينات القرن التاسع عشر، بدءا بعبد الله بن بوزيد المحمودي الطرابلسي وانتهاء بأحمد بن بلقاسم، أي أن كتابتها تعود إلى فترة هذا الأخير. وهذه الوثيقة تعكس ثلاثة مستويات من الرهانات :

(*) قدم هذا البحث في، **ملتقى جرجيس للتاريخ الإجتماعي** المنعقد فيما بين 2-4 أوت 2000، وصدر ضمن أعماله الموسومة **تاريخ المجتمع المحلي وثقافته، الجنوب الشرقي نموذجا**، منشورات اللجنة الثقافية المحلية بجرجيس 2003، ص 131-141 ؛ كما صدر في، **المجلة التاريخية المغاربية**، س 28، ع 101-102، مارس 2001، ص 301-310.

(1) نشير مثلا إلى أن عدد النخيل من النوع الجيد (دقلة) بواحة توزر كان يبلغ سنة 1277/ 1861 أكثر من اثني عشر ألفا (انظر : أ.و.ت.، السلسلة التاريخية، صندوق 20، ملف 228، وثيقة 92 رسالة بتاريخ 24 شوال 1277/ 5 ماي 1861) مقابل 147 نخلة فقط بواحات منطقة نفزاوة جميعها خلال نفس الفترة.

المستوى الأول : ونجد في إطاره المحرر المجهول ومن اعتمد عليهم ممن ينعتهم "بالثقاة" الذين احتفظ بأسمائهم هم أيضا. والوثيقة على أية حال تعكس الرهانات الخاصة أو الفئوية أو العروشية لهؤلاء جميعا. وإذ يصعب تفكيك مختلف الرهانات في هذا المستوى، فإننا نشير إلى اثنين من بينها أحدهما داخلي (endogène) يهم المجموعة الرئيسية من سكان البلدة والآخر خارجي (exogène) يتعلق بعلاقتها مع المجموعات الأخرى. بالنسبة للرهان الأول، هو يتضح من خلال بعض العبارات الواردة في النص، حيث وقع التركيز على قيمة العدل التي وصف بها أربعة ممن تولوا شؤون البلدة في فترات مختلفة، وبالتالي فالعدل قيمة مطلقة للحكم على أداء السلطة المحلية. لكن يبدو أن ذلك التأكيد يستهدف معارضة أحمد بن بلقاسم الذي وقع التهجم عليه من هذه الزاوية بالذات، والوثيقة تبدو حينئذ وكأنها موجهة ضده شخصيا. أما الرهان الثاني فيقع على مستوى العلاقة بين المجموعات البشرية بقبلي، إذ جاء في هذه الوثيقة أن جملة سكان قبلي ينسبون إلى جد واحد هو محمد بلوم، وإن أراد المحرر بذلك أن يدفع المجموعة الرئيسية نحو التوحد فإنه قام في المقابل بإقصاء أكثر من مجموعة بشرية سنشير إليها لاحقا.

المستوى الثاني : ويمثله أحد الذين احتفظوا بالوثيقة، حيث قام بشطب بعض ما جاء فيها، مستهدفا اثنين ممن تولوا شؤون البلدة هما بنور وأحد أبنائه أو أحفاده، وبالتالي فالمستهدف هذه المرة عرش معين (آل بنور)، فالرهان إذن يتعلق بالصراع بين عروش المجموعة الرئيسية من سكان قبلي، وهو ما يتعارض مع رهانات المحرر.

المستوى الثالث : ويمثله المحتفظ الأخير بالوثيقة (2) والذي طُلِب منه أن لا يفرط فيها لما قد يكون لها حاليا من انعكاسات أو ما قد تثيره من ردود فعل من قبل أحفاد أحمد بن بلقاسم الذي تستهدفه الوثيقة. وبالفعل لم نتمكن من نسخ نص ذلك الهجوم الذي كان عنيفا إلى حد بعيد وقد حمل فيه المحرر على خليفة قبلي من خلال

(2) سلمنا هذه الوثيقة السيد مصطفى الصغيرون الذي تسلمها بدوره من خاله المرحوم الطاهر بن خالد.

استعراض البعض مما نسبه إليه من مواقف وأقوال ناعتا إياه بالظلم (3). والتكتم على ذلك النص يعني إفساح الأولوية لسطوة الحاضر بما يفرغ رهان المحرر من مضمونه، والتاريخ هنا يصبح في خدمة رهانات الحاضر.

وهكذا يصبح النص ثلاثي الأبعاد وتتداخل في ثناياه أزمنة مختلفة يعكس كل واحد منها رهانات مغايرة إن لم تكن متعارضة مع بعضها البعض. وهو من هذه الزاوية نص حي يحافظ على علاقة متينة مع الواقع المتبدل، وبقدر تكيفه مع الزمن يصعب الإمساك به وحصره في ورشة المؤرخ. وبذلك فإن الوثيقة المحلية تتوفر على صعوبة إضافية فضلا عن صعوبات عدة أخرى كالندرة والتشتت، ومع ذلك فهي توفر ما لا تستطيع وثائق الأرشيفات الرسمية توفيره حيث أنها توفر زاوية جديدة للنظر هي الزاوية المحلية بكل ما فيها من خصوصية وعناصر حميمية. وفي هذا الإطار فإن النص الذي بين أيدينا يمكننا من إلقاء الضوء على أسطورة التأسيس الخاصة بقبلي، ثم السلطة المحلية في علاقتها مع السلطة المركزية.

1 – أسطورة التأسيس :

ورد في هذه الوثيقة أن "جملة البلد" تنسب إلى جد مؤسس واحد هو محمد بلوم، وهو ما يعني أن قبلي لم تكن موجودة قبل مجيء المهاجرين الطرابلسيين إليها، وهذا الفراغ التاريخي من شأنه أن يشرع للطرابلسية تأثيث المكان واحتكاره واستبعاد كل العناصر البشرية الأخرى السابقة لمجيئهم والتي تذكرها الرواية الشفوية (4) فضلا عن المجموعات المساكنة لهم –على الأقل خلال تحرير الوثيقة– ومن بينها السكان السود الذين كانوا يشكلون نسبة هامة ويتفوقون من حيث وزنهم الديمغرافي على أولاد بلوم أنفسهم، حيث أنه طبقا لإحصاء المكلفين بدفع المجبى سنة 1861 نجد 42 من

---

(3) مثل تلك الإتهامات وردت في وثائق أخرى عديدة إلا أنه لا بد من الأخذ بعين الإعتبار صدورها عن صف يوسف المنافس لصف شداد الذي يتزعمه أحمد بن بلقاسم.

(4) ضيف الله، محمد، **نوافذ على تاريخ نفزاوة**، تونس 2000، ص 170.

السود على جملة 104 مقابل 25 من أولاد بلوم (5)، كما نجد مجموعة التبابسة التي تعود أصولها إلى الجريد وربما نجد غير ذلك من المجموعات.

إلا أن ادعاء أولاد بلوم احتكارهم لبلدة قبلي يدل من جهة أخرى على مدى اندماج المهاجرين الطرابلسيين في المنطقة حتى تخلوا عن نسبهم القديم (الطرابلسي)، وهذا على عكس ما وقع بمناطق أخرى، وربما يعود ذلك لأكثر من سبب :

1 - قدم مجيئهم إلى المنطقة، ويعود ذلك إلى القرن السادس عشر في فترة تحولات كبرى، حيث كانت مناطق الجنوب التونسي آنذاك ملحقة بطرابلس، وفي هذا الإطار سمي عبد الله بن بوزيد المحمودي الطرابلسي على نفزاوة، ولا شك أن في مقدمة المهام التي كلف بها جمع الضريبة لفائدة حاكم طرابلس العثماني. أما المهاجرون الطرابلسيون الذين جاؤوا إلى البلاد التونسية في القرون الموالية وخاصة في القرنين الثامن والتاسع عشر، فإنهم لم يندمجوا في مجتمعاتهم الجديدة بل شكلوا وحدة إدارية وضرائبية قائمة الذات وعابرة للمكان حيث أنها تمتد لتشمل الشتات الطرابلسي في مختلف أنحاء البلاد.

2 - وجود نقص ديمغرافي في المنطقة في مقابل توفر إمكانيات هامة وخاصة منها الثروة المائية. وبالفعل يبدو أن قبلي كانت في حاجة أكيدة إلى أعداد كبيرة من السكان فكان مجيء الطرابلسية ملبيا لحاجتها، ولا أدل على ذلك من انحسار سكانها القدامى في حين تمكن هؤلاء القادمون الجدد بسهولة من أن يصبحوا العنصر الغالب فيها حتى أنها أصبحت تبدو وكأنها لم تكن مأهولة قبلهم.

لكن يبدو أن اندماج الطرابلسية في مستقرهم الجديد حدث بعد فترة من الزمن، وهذا يتطابق مع الجيل الثالث من المهاجرين حيث ينتمي الجد المؤسس إلى هذا الجيل، في حين استبعد عبد الله بن بوزيد المحمودي الطرابلسي أول من تولى شؤون البلدة من أن يكون جدا مؤسسا رغم أنه الجد الفعلي للجد المؤسس حسب الوثيقة، وقد يكون ذلك لأنه ينسب إلى المحاميد تماما مثل غومة الذي

---

(5) انظر بحثنا أدناه والموسوم : "بلدة قبلي : محاولة لفهم المجال الواحي بين 1852 و1862".

سبب وجودُه بالمنـطقة غضبَ السلطة المركزية على البلدة بما أدى إلى خرابها في ما يعرف بعام قبلي (1857/1274). وبالتالي لم يشـفع لهذا الجد كونه كـان عادلا في الرعية كما لم يشفع له استقراره نهـائيا بالمنطقة لمدة أربـعين سنة كاملة حسب ما ورد في الوثيقة فبقي في نظر أحفاده أنفـسهم في وضعية الدخيل أو البراني. كما أن ولده إبراهـيم بن عبد الله استبـعد هو أيضا من أن يكـون جدا مؤسسا، وربما هذا يعود إلى أنه لم يولد هو الآخر بالمنطقة أو بالبلدة فضلا عن أنه "لم يعدل في الرعية".

وحينئذ فإن الجد المؤسس المعترف به هو محمد بلوم الذي اكتسب شرعية المكان بحكم ولادته في المنطقة على خلاف جده وأبيه، وهو بالتالي يرمز إلى اندماج السكان الجدد في المنطقة. كذلك فإن هذه المكانة يستمدها من صفات أخرى يتميز بها عن والده وجده إذ ورد في الوثيقة أنه كان "حاكما عادلا من أهل السياسة زاهدا في الدنيا"، أي أنه شبيه في إحدى صفاته بالأولياء الصالحين بما يبوئه مكانة متميزة في مجتمع يجل الأولياء. وربما عوضه ذلك بعض ما ينقصه من مزايا الإنتساب إلى الأشراف، خاصة وأنه ينتسب إلى قبيلة عربية.

ومع ذلك لا يحمل لقب بلوم أي من عروش قبلي الحالية التي تعرف مع ذلك بأولاد بلوم، وهو ما قد يدفع إلى التساؤل حول مدى صحة نسبتها إليه، وهل كان جدا فعليا أم مجرد رمز لتوحيد المهاجرين الطرابلسيين بقبلي؟ ومما يدعم شرعية طرح هذا السؤال أن بعض الألقاب الموجودة بقبلي حاليا تتطابق مع أسماء بعض عشائر المحاميد بليبيا (المرموري، المنتصر، سيف النصر، مرسيط ...). وذلك يجعلنا نعتقد أن المهاجرين من المحاميد الطرابلسيين الذين استقروا بقبلي في القرن السادس عشر لم يكونوا من عشيرة واحدة وإنما هم ينحدرون من عشائر مختلفة، ولكنهم وضعوا تحت قيادة زعيم واحد هو عبد الله بن بوزيد المحمودي الطرابلسي الذي عينته السلطة العثمانية بطرابلس لضمان ربط المنطقة بتلك الولاية. ولا شك أن نجاحه في القيام بمهمته المتمثلة في جمع الضرائب، رهين بتوفر قوة عسكرية أو شبه عسكرية معه. ثم فيما بعد وإثر انقراض الجيلين الأول والثاني من المهاجرين، وقع استحداث الجد المؤسس، والهدف من ذلك توحيد تلك العشائر المختلفة.

2 – تسيير المجتمع المحلي :

قبل القرن السادس عشر كانت بلدة بشري ذات الموقع الطرفي المنعزل تقوم بدور عاصمة نفزاوة حتى أن المهاجرين الطرابلسيين استقروا في البداية بها قبل أن ينتقلوا منها إلى قبلي وتنتقل معهم إليها عاصمة نفزاوة. وغني عن القول أن العاصمة الجديدة تقع في وسط المنطقة بما يسهل عليها الإشراف على سائر القرى، كما تتوفر بها المياه وهو ما ساعد على استقرار المهاجرين الطرابلسيين الذين كان يعين من بينهم المشرف على تسيير شؤون المنطقة بأكملها. وما نستنتجه من الوثيقة بهذا الخصوص :

1 – أن تولي هذه المهمة كان وراثيا، وكثيرا ما كانت تنتقل من الوالد إلى ابنه دون أن تخرج طيلة ما يزيد عن ثلاثة قرون من أولاد بلوم.

2 – أن منطقة نفزاوة كانت "عملا"، كما استعمل المحرر عبارة "ولاية" التي وردت اثنتي عشرة مرة غير أنها لم تكن آنئذ مصطلحا إداريا، وفي المستوى الثاني كانت نفزاوة تنقسم في القرن التاسع عشر إلى **وطن** يوسف. و**وطن** شداد، وقد تم توحيدها إداريا لمدة وجيزة تحت إدارة خليفة واحد هو أحمد بن بلقاسم. ومن جهة أخرى استعمل المحرر فعل "تولى" إحدى وعشرين مرة بقطع النظر عن مكانة المشرف في الإدارة المحلية سواء كان شيخا أو خليفة دون أن يحدد من بين أسماء المشرفين من تولى هذا المنصب أو ذاك، بل أنه سوّى لمرتين بين شخصين توليا في نفس الوقت ومن الواضح أنهما ليسا في نفس المنصب. وهذا الغموض المتعمد قد يكون القصد منه الرفع من قيمة البعض والحط من قيمة البعض الآخر.

بل أن السلطة المركزية نفسها لم تكن تعطي أحيانا أهمية للفرق بين تلك المناصب، من ذلك أنه في خضم أحداث خريف سنة 1857/1274 وقع تعيين دراويل خليفة لوطن شداد (6)، ثم يبدو أنه وقع التراجع عن ذلك إثر معارضة قائد المحلة

---

(6) أ.و.ت.، السلسلة التاريخية، صـــ 184، م 1022، وث 22، نسخة من رسالة جوابية موجهة من القايد محمد إلى علي الساسي مفتي نفطة بتاريخ 20 صفر 1274/ 10 أكتوبر 1857.

فسمي شيخا لقبلي (7). وهو ما يقودنا إلى استشفاف مدى تدخل السلطة المركزية في شؤون المجتمع المحلي، والوثيقة التي بين أيدينا تعكس الرؤية من الزاوية المحلية وهي في هذا الإطار تحمل عددا من المؤشرات التي نذكرها فيما يلي :

1 – انتقال عاصمة المنطقة من بشري إلى قبلي، وتعيد الوثيقة ذلك إلى منتصف القرن 10 هـ/ 16م. وهو ما يعني أن السلطة المركزية أدركت البعد الإستراتيجي لقبلي وأهميتها في وسط المنطقة بينما كانت بلدة بشري تعتمد في قيادتها على إرثها التاريخي. فهناك تجاوز من قبل السلطة المركزية للموروث القديم وتوجه نحو بناء أنساقها الخاصة وفرض رؤية جديدة لتسيير المجتمع المحلي، وقد تجاوزت الفئات المحلية التي تعتمد في مكانتها على ماضيها، وتوجهت للإعتماد على فئات جديدة تعتبر حتى ذلك الحين من العناصر الدخيلة على المنطقة وبالتالي فهي في موقع هش يدفعها إلى الموالاة المطلقة للسلطة المركزية. لقد كان ذلك دليلا على وجود تحالف بين العناصر العربية من المهاجرين الطرابلسيين والسلطة العثمانية التركية، فهل كان ذلك التحالف على حساب المجتمع المحلي؟

2 – مجيء المحلة من تونس لقمع العصيان وتعيد الوثيقة ذلك إلى آخر فترة بنور بن عبد الصمد التي امتدت إلى سنة 1170هـ/ 57-1756م، ففي هذه السنة "خرج عن طاعة الأمير وأتته محلة من تونس واقتتلا ومات خلق كثير". من المشروع أن نتساءل هنا عن مدى صحة هذا الحدث، أم أن ذلك كان لمجرد البحث عن حدث مماثل لما جرى بقبلي منذ بضع سنوات أي سنة 1857/1274 ؟ خاصة وأن الوثيقة لم تحدد سبب العصيان وإن بدا وكأنها تعطي الحق للسلطة المركزية ممثلة في الأمير. ومهما يكن من أمر فإن هذه الفترة تتزامن مع عودة أبناء حسين بن علي إلى السلطة فهل أنهم قاموا بالإنتقام من قبلي التي تصنف ضمن صف شداد الموالي لعلي باشا أم أن قبلي انتفضت لنصرة علي باشا؟ مهما يكن الأمر بل ومهما تكن صحة ونوع الحدث في حد ذاته، فإن ما يبرز من السلطة المركزية هو ما تمارسه من قمع، ويبقى العنف حينئذ هو العنصر الأساسي في علاقتها بالمجتمع المحلي.

---

(7) نفس الصندوق والملف، وث 39، رسالة مجهولة المصدر بتاريخ 11 ربيع الثاني 1274/ 29 نوفمبر 1857.

3 - انقسام نفزاوة إداريا إلى وحدتين إداريتين تسمى كل واحدة منهما وطنا وهما قبلي وتلمين وكان ذلك حسب الوثيقة سنة 1212 هـ/ 97-1798م. لكن ما نلاحظه أن هاتين البلدتين لا تبعدان عن بعضهما إلا ستة كيلومترات وأن هناك تداخلا في القرى التي تتبع كلا منهما، ذلك أن الوحدة الإدارية الجديدة ليست تقسيما ترابيا كما هو متعارف وإنما تعتمد على الصف، وطن يوسف ووطن شداد. وهنا فإن تدخل السلطة المركزية كان للتفريق بين الصفين وتطبيقا لسياسة فرق تسد.

4 - تدخل السلطة في المنطقة سنة 1857/1274 وقد اكتفت الوثيقة بالإشارة إلى خلاء قبلي (8)، وهي تعطي مرة أخرى للسلطة شرعية التدخل "خلت بلد قبلي بسبب نفاق تحصن بها غومة المحمودي"، ومرة أخرى فإن السلطة المركزية تفرض وجودها بما لديها من أدوات القمع.

5 - عزل بعض الإداريين المحليين، وقد استعملت هذه اللفظة ثلاث مرات وكلها تعود إلى القرن التاسع عشر، 1257هـ/1841م، 1260هـ/1844م، 1264هـ/ 1848م. وإن لم يقع تحديد سبب العزل فإن ذلك يؤشر على التدخل المتنامي للسلطة المركزية في إدارة المجتمع المحلي كما يدل عن عدم رضاها على أداء ممثلها في تلك الإدارة. وما نعرفه في هذا الإطار هو ما وقع لخليفة قبلي حمادي بن بلقاسم سنة 1857/1274 حيث تم القبض عليه نتيجة مساندته لغومة المحمودي ووقوفه في وجه المحلة (9). وقد اقترح مفتي نفطة علي الساسي على السلطة المركزية تعيين خليفة آخر لقبلي هو دراويل. غير أن أمير المحلة أبدى اعتراضه على ذلك متهما الخليفة المقترح بأنه شارك هو أيضا في مساندة غومة وقاتل إلى جانبه ضد المحلة وأنه بالتالي "حقيق بإجراء الحكم عليه لا بولايته ليجري هو الأحكام على غيره" (10)،

---

(8) حول إخلاء قبلي سنة 1857 انظر البحث أدناه الموسوم : "ازدواجية الخطاب والممارسة في تونس غداة الإعلان عن عهد الأمان على ضوء توجيه المحلة إلى قبلي سنة 1857".

(9) أ.و.ت.، السلسلة التاريخية، صـ 20، م 227، خزانة 1، وث 157، وهي رسالة من علي عبد القادر وعلي الساسي موجهة إلى مصطفى خزندار بتاريخ 22 صفر 1274/ 12 أكتوبر 1857.

(10) أ.و.ت.، السلسلة التاريخية، صـ 184، م 1022، وث 22.

ويتضح كذلك أن دور الخليفة يتمثل في مساعدة السلطة المركزية على إنزال القمع بالمجتمع المحلي "لتجري فيه الأحكام ويقع فيهم ما استوجبوه من العقاب" (11). ويبدو أن هذه المعارضة جعلت تسمية دراويل تقتصر على تعيينه شيخا لقبلي وليس خليفة لوطن شداد. وهذا المنصب لم يمنعه من التعرض للسجن والعقاب (12) مع من عوقب من أهل البلدة عندما دخلتها المحلة في نوفمبر 1857 وقامت بهدم دورها وبيع واحتها.

ما هي عناصر تسيير وإدارة المجتمع المحلي بقبلي في القرن التاسع عشر؟ وما هو دورها في التعبير عن مصالحه لدى السلطة المركزية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما يلي اعتمادا على بعض الوثائق الأرشيفية :

الخليفة : وهو أعلى هرم الإدارة المحلية وهو همزة الوصل بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي وتتمثل مهمته أساسا في الضبط الإجتماعي عبر جمع الضرائب وحفظ الأمن وكثيرا ما كانت مراسلات الخلفاوات تشير إلى هذا الجانب (13). كما تشير إليه الشكاوي والتي كان يرفعها الأهالي ضد الخليفة. من جهة أخرى انقسمت نفزاوة أواخر القرن الثامن عشر إلى وطنين على رأس كل منهما خليفة، وفي سنة 1873/1290 وقع توحيد المنطقة إداريا ليقع بعد بضع سنوات العودة إلى التقسيم الإداري القديم. لكن ما نلاحظه هنا هو أنه رغم التنافس والصراع بين الصفين اللذين يتطابقان مع الوحدتين الإداريتين لنفزاوة فقد كان خليفتاهما ينسقان أحيانا مع بعضهما وخاصة عندما يكونان عرضة للإنتقاد من قبل الأهالي ويصل الأمر إلى السلطة

---

(11) المصدر نفسه.

(12) أ.و.ت.، السلسلة التاريخية، صـ 184، م 1022، وث 39، رسالة مشار إليها أعلاه.

(13) انظر مثلا : نفس السلسلة، صـ 20، م 230، وث 1، وهي رسالة وجهها أحمد بن بلقاسم خليفة قبلي إلى مصطفى خزندار بتاريخ 27 محرم 1281/ 2 جويلية 1864.

المركزية (14)، ومع ذلك فإن السلطة المركزية كانت تلجأ أحيانا للتحقيق فيما يوجه للخليفة من اتهامات وقد تقوم بعزله.

الشيخ : وينحصر مجال نظره في قريته، وهو يسمى باقتراح من "إخوانه" أي من المجتمع المحلي الذي يعود إليه بالنظر ويهمنا هنا المهام الإدارية التي كانت تعهد إليه والتي تتمثل في جمع الضرائب. من جهة أخرى أنه شيخا قبلي وتلمين يقومان أحيانا بدور أهم من بقية زملائهم مشائخ القرى الأخرى، فقد كان شيخ قبلي يبدو أحيانا في غياب وجود خليفة وكأنه قائم بأعماله (15)، وهو نفس الدور الذي كان يقوم به عندما يكون الخليفة عرضة للتحقيق (16).

القاضي والمفتي : ويمتد مجال نظرهما على كامل المنطقة، وفضلا عن القيام بالوظائف الشرعية كانا يقومان بدور شبه إداري من ذلك أن السلطة المركزية كانت تستعين بهما أحيانا للتحقيق في العرائض التي ترفع إليها ضد الإدارة المحلية وأساسا ضد الخليفة (17). من جهة أخرى اختصت قريتا جمنة والبرغوثية بتزويد المنطقة بالقضاة والمفتين.

الميعاد : وهو مؤسسة تتشكل من الأعيان وكبار المجموعة أو العرش. وقد كان يوجد بقبلي ميعاد أولاد بلوم الذي يعتبر الأهم بنفزاوة ويستمد تلك الأهمية من دوره في إفراز خليفة قبلي ودعم نفوذه بعد ذلك، أما ميعاد تلمين فيبدو أنه فقد مثل هذا

(14) نفس السلسلة والصندوق، م 227، خزانة 1، وث 141، وهي رسالة ممضاة من قبل خليفتي نفزاوة محمد الحبيب بن حسين وحمادي بن بلقاسم بتاريخ 10 ذي القعدة 1272/ 15 جويلية 1856.

(15) نفس السلسلة والصندوق، م 228، خزانة 1، وث 81، وهي بتاريخ رجب 1277/ جانفي- فيفري 1861، وقد أمضى عليها كل من دراويل بن أحمد والحاج المبارك بن محمد "مشايخ نفزاوة".

(16) نفس السلسلة والصندوق، م 227، خزانة 1، وث 142، وهي رسالة بتاريخ 10 ذي القعدة 1272/ 15 جويلية 1856، وقد كتبت بإذن من الحاج المبارك بن محمد (شيخ تلمين) وفرح بن المنتصر (شيخ قبلي)، وتحمل الوثيقة طابع القاضي والمفتي.

(17) المصدر نفسه.

الدور بعد توحيد نفزاوة تحت نفوذ خليفة قبلي أحمد بن بلقاسم دون أن يتخلى هذا الميعاد عن التكلم باسم صف يوسف الذي كانت بلدة تلمين مركزا له (18). كما كان يوجد بجمنة ميعادها وكان بأم الصمعة ميعاد للجمنيين. لقد كان الميعاد يدافع عن مصالح المجتمع المحلي وكثيرا ما كان يتجه في هذا الإطار رأسا للسلطة المركزية، من ذلك أن ميعاد أولاد بلوم سعى في مراسلة وجهها لمصطفى خزندار لاسترجاع واحة قبلي (19)، كما اشتكى ميعاد الجمنيين بأم الصمعة من هجوم خليفة تلمين على بلدتهم رغم أنهم دفعوا ما عليهم من ضرائب (20). وهنا نلاحظ أن الولاء للمجموعة يتقدم على الولاء للصف.

بمثابة استنتاج ختامي :

رغم الموقع الهامشي لمنطقة نفزاوة فإن علاقتها بالسلطة المركزية كانت إلى حد ما متينة، وذلك يعود إلى أن تلك العلاقات أرسيت منذ القرن السادس عشر على أساس تحالف مصلحي بين السلطة وفئات مستقرة حديثا أسندت إليها بمقتضاه الإدارة المحلية مقابل ولائها المطلق للسلطة. ولكن ما أن أخلت بشروط ذلك التحالف مثلما حدث في منتصف القرن الثامن عشر ثم خاصة في منتصف القرن التاسع عشر، حتى كان تدخل السلطة عنيفا وشديدا، وفي الأثناء كانت سياستها تتجه نحو البحث عن وسائل جديدة أكثر فاعلية للهيمنة على المجتمع المحلي، دون أن تتخلى تماما عن حلفائها القدامى.

إن مثل هذه الإشكالية في علاقة المجتمع المحلي بالسلطة تبدو مغرية للبحث. وهي من وجهة أخرى ليست بعيدة عن بعض الرهانات التي يطرحها ما تعرفه الساحة البحثية التونسية منذ بضع سنوات من اهتمام متزايد بالتاريخ الجهوي أو المحلي أو

---

(18) نفس السلسلة، صـ 21، م 237، وث 78، وهي مراسلة موجهة إلى محمد خزندار بتاريخ 25 شوال 1291هـ/5 ديسمبر 1874.

(19) نفس السلسلة، صـ 20، م 228، خزانة 1، وث 30، وهي مراسلة موجهة إلى مصطفى خزندار بإمضاء "دراويل بن أحمد وكافة ميعاد أولاد بلوم وأهل قبلي"، بتاريخ 7 ربيع الثاني 1276/ 4 أكتوبر 1859.

(20) نفس السلسلة، صـ 20، م 228، خزانة 1، وث 8، وهي مراسلة موجهة إلى مصطفى خزندار من "ميعاد زاوية أم الصمعة الجمنيين" بتاريخ 3 ذي القعدة 1275/ 4 جوان 1859.

التاريخ الصغير (micro-histoire). ذلك أن هذا الإهتمام قد يفهم منه أنه موقف ما من التاريخ الوطني الذي تستمد منه مؤسسة الدولة شرعيتها. ومن هذه الوجهة يبدو التاريخ الوطني وكأنه امتداد لكتابة قديمة للتاريخ تعكس إلى حد ما رؤية المدينة حيث تتمركز السلطة ودوائر النفوذ والقرار مقابل دواخل أو هوامش لا قيمة لها إلا بوجود المركز. ومن هنا تأتي أهمية التاريخ الجهوي أو المحلي الذي استطاع بكل تأكيد أن يلامس إشكاليات جديدة من زاوية محلية فبدا وكأنه مساهمة جدية باتجاه دمقرطة التاريخ.

* * *

الوثيقة (21)

الحمد لله، هاذه (كذا) ما نقلت عن الثقات (كذا) من تواريخ الولاية من عمل نفزاوة فأول من تولى ببلد قبلي بعد أن انتقلت الولاية من بلد بشري سنة 950 هجرية عبد الله بن بوزيد المحمودي الطرابلسي سنة 950 تسعماية (كذا) وخمسين ولم يزل في الولاية إلى أن (كذا) سنة تسعين وتوفي وتولى ابنه إبراهيم بن عبد الله ولم يزل في الولاية إلى سنة 1010 ألف وعشرة، غير أنه لم يعدل في الرعية مثل أبيه وتولى ابنه محمد بلوم وإليه تنسب جملة البلد وبقي أربعون (كذا) سنة حاكما عادلا من أهل السياسة زاهدا في الدنيا وخلف ثلاثة بنين بنور وإبراهيم ومنصور [وتولى ابنه بنور سنة ألف وخمسين ولم يزل عادلا] (22) في أحكامه إلى أن توفي سنة 1070 سبعين وألف ثم تولى بعده أخيه (كذا) إبراهيم العبدلي ولم يزل في الولاية إلى تمام قرن (كذا) الحادي عشر ثم توفي رحمه الله وتولى ابنه عبد الصمد ولم يزل في الولاية إلى سنة 1120 ثم مات [وتولى بعده عمار] (23) من نسل أخيه بنور ولم يزل في الولاية إلى سنة خمسة وثلاثين وماية (كذا) وألف ثم تولى بنور بن عبد الصمد وبقي في الولاية ثمانية بل خمسة وثلاثون (كذا) سنة إلى إلى (كذا) سنة سبعين وخرج عن طاعة الأمير وأتته

---

(21) صورة هذه الوثيقة نشرناها ضمن كتابنا **نوافذ على تاريخ نفزاوة**، **نفس المرجع**، ص 99.

(22) الجملة بين معقوفين مشطوبة إلا أن قراءتها ممكنة، ومن الواضح أن ذلك لا يعود إلى محرر الوثيقة وإنما إلى شخص آخر.

(23) هذه الجملة مشطوبة أيضا.

محلة من تونس واقتتلا ومات خلق كثير وانتقل إلى الغرب ومكث في تقرت ومات بها وتولى ابنه المنتصر سنة اثنان (كذا) وسبعين وماية (كذا) وألف وبقي ثمانية سنين وتولى بعده أخيه (كذا) خالد سنة ثمانين ولم يزل في الولاية إلى سنة 1188 وتولى أحمد بن عمار ولم يزل في الولاية إلى سنة 1192 اثنان وتسعين وماية (كذا) وألف وتولى فرح بن المنتصر في السنة المذكورة ولم يزل عادلا على جملة نفزاوة إلى سنة 1212 اثني عشر ومايتين (كذا) وألف وبعد وفاته انقسمت الولاية بين بلد قبلي وبلد تلمين وتولى أخيه (كذا) عبد الحفيظ بن المنتصر ولم يزل في الولاية إلى سنة أربعة وعشرون (كذا) ومايتين (كذا) وألف ثم تولى إبراهيم بن عمار أربعة (كذا) سنين ثم تولى غومة بن فرح أربعة (كذا) سنين ثم تولى المنتصر بن فرح سنة 1234 أربعة وثلاثين ومايتين (كذا) وألف ثم أحمد بن دراويل إلى سنة خمسين وعزل وتولى حمودة بن العامري ثم سوف الجين بن عمار سنة 1257 سبعة وخمسين ومعه بلقاسم بن حمادي ثم عزلا سنة ستين ثم أحمد بن دراويل ثانيا إلى سنة أربعة وستون (كذا) ثم عزل وتولى الحاج حمادي وسوف الجين ثانيا إلى سنة 1274 أربعة وسبعين ومايتين (كذا) وألف ثم تولى علي بن لاغه حين خلت بلد قبلي بسبب نفاق تحصن بها غومة المحمودي ثم تولى دراويل شهران (كذا) ومات قتيلا ببلد المنشية وتولى أحمد بن بلقاسم (...).

على هامش التاريخ والجغرافيا:
محاولة لفهم المجال الواحي لبلدة قبلي فيما بين 1852 و1862 (*)

في منطقة تقع على مشارف الصحراء كمنطقة نفزاوة، تكتسب المياه مكانة غير تلك التي تحظى بها في مناطق أخرى، فحيثما تنبجس تبعث الحياة وتمتد الخضرة، ويتحكم دفق المياه قوة وضعفا في امتداد المجال المروي، وبالتالي في امتداد الواحة. وقد تميزت نفزاوة تاريخيا بكثرة ينابيعها ومن هناك بكثرة واحاتها، غير أن ضعف أغلب الينابيع جعل تلك الواحات صغيرة الحجم، وهو ما أثر بدوره في امتداد التجمعات البشرية المرتبطة بها، إذ تتميز نفزاوة في هذا المجال بكثرة بلدانها حتى أن المثل يقول بأن بها "مائة بلد وبلد"، غير أنه لم يبرز من بينها ما يمكن مقارنته بالمدن الواحية الأخرى بالجنوب التونسي.

أما إذا لم نخترق المجال المحلي فإننا نلاحظ أن تلك التجمعات السكنية كانت تتفاوت من حيث الأهمية. وفي هذا الإطار استطاعت بلدة قبلي أن تبرز في أواسط القرن التاسع عشر بما كان لها من وزن ديمغرافي واقتصادي، وهو ما حدانا إلى محاولة الكشف عن هذه المكانة والنفاذ إلى المجال الواحي وحتى الحضري لهذه البلدة خلال الفترة الواقعة بين سنتي 1852 و 1862 وتكمن أهمية هذه الفترة في أنها شهدت فرض ضريبة القانون الموظفة على الزياتين والنخيل وفي هذا الإطار تم إحصاء نخيل المناطق الواحية بما فيها نفزاوة ويبدو أن ذلك لم يكن غير ذي علاقة بمؤازرة البلدة لغومة المحمودي ووقوفها في وجه المحلة في خريف 1857 وهو ما أدى إلى محاولة تدميرها تماما بهدف إخلائها من أهلها ([1])، فهل أثرت هذه

(*) صدر هذا البحث في مجلة أمل: **التاريخ -الثقافة-المجتمع**، الدار البيضاء (المغرب)، ع 16، 1999، ص 193-209.

([1]) انظر بحثنا ضمن هذا الكتاب: "ازدواجية الخطاب والممارسة في تونس غداة الإعلان عن عهد الأمان على ضوء توجيه المحلة إلى قبلي سنة 1857".

الاضـــطرابات علـــى الـــبلدة ووزنها في منطقة نفزاوة؟ وما مدى تأثيرها كذلك على مجالها الواحي ؟

1 – قبلي : عاصمة نفزاوة:

تحـــتل قبلـــي موقعا وسطا بنفزاوة، إذ أنها تشرف على الطريق الذي يصل شمال المنطقة بجنوبها وكذا على الطريق الذي يربط المناطق الغربية بسهلي السقي والشارب شـــمال شط الفجيج، وهي كذلك تشكل المحطة الأولى للقادمين من مدينة قابس. ويبدو أن هذا الموقع الهام هو الذي رشحها لأن تقوم بدور هام في المنطقة كإحدى عاصمتين بها، إذ كانت عاصمة لوطن شداد بينما كانت بلدة تلمين عاصمة لوطن يوسف([2]) وان تشـــابهت هاتـــان العاصـــمتان في العديد من العناصر وخاصة في الموقع إذ أنهما لا تـــبعدان عن بعضهما سوى خمسة كيلومترات، فإن قبلي كانت الأهم ديمغرافيا وحتى اقتصـاديا.

أ - قبلي أكبر بلدة بالمنطقة :

اعـــتمادا على ما جاء في الإحصائيات الجبائية كانت قبلي تعد سنة 1861 : 104 مـــن المكلفين أي ممن يجب عليهم دفع ضريبة المجبى ([3]) لكن يبدو أن هذا الرقم أقل مـــن الحقيقة ذلك أنه إثر دخول قوات المحلة إلى البلدة في خريف 1857 ألقت القبض علـــى مائة وخمسين من الرجال ([4]) ومن المفترض أن هذا الرقم يتجه نحو النمو بعد أربع سنوات لا أن ينخفض كما يظهر من خلال الإحصائيات الجبائية، وعلى كل فإن المقارنـــة بيـــن قائمتـــي الملاكيـــن لسنتي 1852 و1862 تظهر أن 14 منهم وردت

([2]) كانـــت نفـــزاوة في القرن التاسع عشر مقسمة اداريا بين وطني يوسف وشداد اللذين يقابلان الصـــفين الحســـيني والباشي، ولم تكن هناك حدود بين تينك الوحدتين الاداريتين وانما كان انتماء القرى اليهما اعتباطيا، فكان ذلك التقسيم يغذي استمرارية الصراع بينها جميعا بما يضمن ولاءها للسلطة القائمة.

([3]) أ. و. ت، السلسلة التاريخية، الدفتر رقم 783 بتاريخ 9 ربيع الأول 1278 هـــ / 14 سبتمبر 1861، ص 1.

([4]) أ. و. ت، السلســـلة التاريخـــية، الصندوق (صــ) 184، ملف (مــ) 1022، وثيقة (وث) 39 وهي رسالة مجهولة المصدر بتاريخ 11 ربيع الثاني 1274 هــ / 29 نوفمبر 1857.

أسماؤهم في القائمتين دون أن ترد في دفتر المجبى المؤرخ في شهر سبتمبر 1861، وهو ما يجعلنا نضيفهم بكل اطمئنان إلى عدد البالغين من الرجال آنذاك. كما يمكن أن يضـــاف الـــيهم عدد آخر من بين واحد وعشرين اسما وردت في قائمة الملاكين لسنة 1862 دون أن ترد هي أيضا في دفتر المجبى. وبالتالي فإن العدد الجملي لسكان البلدة يمكـــن أن يقدر آنذاك بحوالي الخمسمائة نسمة ([5]) وبهذا الرقم فإن بلدة قبلي، مقارنة مـــع المدن الواحية الأخرى مثل توزر. تبدو، بلدة صغيرة لا شأن لها، لكن إذا نظرنا الـــيها في اطارها المحلي فإنها تبقى أهم تجمع سكاني من بين 34 بلدا بنفزاوة ثم تليها جمنة ب 80 مكلف، والمنشية 67 ، وبوعبد الله 66 ، ثم في المرتبة الخامسة العاصمة الثانية لنفزاوة أي تلمين بـــ52 مكلف. وبذلك فإن قبلي كانت تحتكر لوحدها 11.71% مـــن المكلفيـــن بنفزاوة، وفي اطار وطـــن شداد كانت تضم 23.42% وهو ما جعلها بحـــق عاصـــمة محلـــية هامة. أما دوز التي كانت تسمى آنذاك بزاوية المرازيق فلم تشـــملها الاحصـــائيات الجبائية، إذ كان أهلها معفون من دفع المجبى لاعتبارهم أولاد زاويـــة ([6])، غـــير أن الأكيد أنهم كانوا من الرحل وكان اقتصادهم يرتكز على تربية الماشـــية بينما لم تتجاوز واحتهم سنة 1862 : 500 4 نخلة وهو ما جعلها من أصغر الواحـــات بـــنفزاوة آنـــذاك ([7]) في حين كان أهل قبلي من المستقرين وكانت واحتهم مترامية الأطراف.

([5]) كانـــت قبلـــي حوالـــي سنة 1900 تعد 675 نسمة، انظر : عميرة علية الصغير، "ملامح من نفزاوة في السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي من خلال نوتيسات الاستعلامات العسكرية"، في، **أمل**، الدار البيضاء (المغرب) ع 11-10، 1997، ص 298.

([6]) لم يخضع المرازيق لهذه الضريبة الا سنة 1907، انظر :

Augias, (L), "Deux années au Nefzaoua", in, Revue Tunisienne, N. 85, Janv. 1911, p. 51.

([7]) للمقارنـــة بيـــن مختلف واحات المنطقة انظر : الشيباني بن بلغيث، "النخيل في نفزاوة ودوره الاقتصـــادي والاجتماعـــي خـــلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، في، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 72-71، ماي 1993، ص 595-580، وقد أعاد المؤلف نشر هذا البحث في كتابه الموســـوم : **بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر**، الأطلسية للنشر ومكتبة علاء الديـــن (صفاقس)، 2001، ص 238-244 ؛ وانظر كذلك : جمـــال بن طاهـــر، ***الملكية بنفزاوة***

ب - أهمية واحة قبلي في نفزاوة :

كانـــت واحة قبلي تحتل موقعا هاما ضمن واحات المنطقة وهذا ما يمكن تبينه من خلال الجدول التالي :

جدول 1 : تطور عدد النخيل بقبلي ونفزاوة (1862-1852) ([8])

الواحة/الواحات	1852	1862
قبلي ([9])	18490	38595
وطن شداد	80116	150341
نفزاوة ([10])	158889	313545

مـــن خـــلال هذا الجدول نتبين أن حجم واحة قبلي في المنطقة يتناسب مع وزنها الديمغرافي إذ كانت تضم سنة 1852 : 23.07% من جملة نخيل وطن شداد وارتفعت هـــذه النســـبة إلى 25.67% سنة 1862. أما في إطار نفزاوة ككل فقد ارتفـــعت هذه النسبة في نفس الفتـــرة من 11.36% إلى 12.30% والحقيقة أن هذا الارتفاع لم يكن حقيقيا بقدر ما يتعلق بإحكام عملية الاحصاء كما سنبين ذلك.

من خلال دفاتر القانون (1862-1862)، شهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب والعلوم الانسانية تونس، 1982(مرقونة

([8]) بالنسبة لكل الأرقام والنسب التي وردت في هذا البحث فإننا قد وضعناها اعتمادا على الدفترين التاليين : رقم 1681 بتاريخ 26 محرم 1269 هـــ / 9 نوفمبر 1859، ورقم 1718 بتاريخ 25 شوال 1278 هـــ / 24 افريل 1862.

([9]) ورد خطـــأ في الدفترين المشار اليهما أن قبلي كانت تعد على التوالي 480 18 نخلة و 595 39 نخلة والأصح ما اثبتناه في هذا الجدول.

([10]) تـــورد الكـــتابات التي ظهرت في العهد الاستعماري أو التي أخذت عنها فيما بعد أن نفزاوة كانت تعد سنة 1889 : 160 ألف نخلة؛ انظر مثلا :Ch. Pellat, art. "Nafzawa", in, E.I. Nlle éd., T. VII, p. 897. والحقـــيقة أن ذلـــك الـــرقم لم يتجاوز بكثير عدد نخيل المنطقة سنة 1852 وهو لا يعدو أن يكون نصف العدد الذي ورد في احصائيات سنة 1862.

مـن جهة أخرى، لو اكتفينا بما تصرح به تلك الاحصائيات فان قبلي كانت آنذاك تحتل المرتبة الثانية بعد تلمين التي كانت تعد على التوالي 633 26 نخلة سنة 1852 و625 49 نخلة سنة 1862، غير أننا نبدي ازاء هذين الرقمين الملاحظات التالية :

1- أنهمـا لا يهمـان واحة تلمين لوحدها، وانما أضيف اليها نخيل بلدة الجديدة، ويـبدو أن ذلـك كان بهدف إضفاء المزيد من الأهمية على تلمين، وهو ما يدخل في اطـار المنافسة بين وطني نفزاوة خاصة وان واحتي تلمين والجديدة كانتا متلاصقتين. غـير أن ما تجدر الاشارة اليه في هذا الاطار، هو انهما لا تنفردان في هذه الحالة إذ أن كثـيرا من الواحات كانت تتداخل حتى تشكل واحة كبيرة واحدة، من ذلك مثلا أن واحة المنصورة كانت تتداخل مع واحة الجديدة، وكانتا تسقيان من نفس العين الا وهي عين الغريق التي تتوسط البلدتين.

2- إن واحة قبلي كانت تسقى من رأس العين وهي نفسها العين التي تمد بمياهها نخيل بلدة الكعبي، إذ كانت واحتا قبلي والكعبي تشكلان واحة واحدة، ومع ذلك فصلا عن بعضهما في الدفاتر الجبائية.

3- إن العديـد من القبلاوية (أهل قبلي) وخاصة من أعيانهم كانوا يمتلكون قطعا فلاحـية هامـة بواحات أخرى مثل الكعبي والرحمات أو حتى تلمين، ولو أخذنا مثالا على ذلك حمادي بن بلقاسم شيخ قبلي، فقد كان سنة 1862 يمتلك أو يشترك مع غيره فـي امتلاك 224 نخلة بواحـة تلمين، كما كان يمتلك 76 نخلة بواحة الرابطة و103 بواحة الرحمات.

وطـبقا لكـل تلـك الاعتـبارات فان واحة قبلي أو النخيل الذي تعود ملكيته إلى القـبلاوية كان يفوق نخيل أية بلدة أخرى، وهو ما يجعل من قبلي الأهم اقتصاديا في المـنطقة، وهذه الأهمية لا تتعلق بعدد النخيل فقط وانما أيضا بالجيد من أصنافها. فقد تحول تدريجيا اهتمام عدد من فلاحي قبلي في أواسط القرن التاسع عشر نحو غراسة نخـيل الدقلة، وهو ما يدل على استجابتهم لمقتضيات السوق آنذاك إذ كان سعر تمور الدقلـة أكـثر ارتفاعـا من أسعار أنواع التمور الأخرى، وفي هذا المعنى وردت في إحدى العرائض التي وجهها مشائخ نفزاوة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار مقارنة طـريفة بيـن الجـريد ونفزاوة جاء فيها : "أحوالنا ضعيفة على أهل الجريد ونخيلنا

أردى(كــذا) من نخيلهم بأضعاف لأن نخيل الجريد عليق ودقلة ونخيلنا بنفزاوة شكان، إذا بـــاعوا هم القفيز بستة نبيعه نحن بريالين" ([11]) ولعل ما دفع سكان قبلي أكثر من غـــيرهم لغراسة الدقلة هو أن جزءا من سكانها ينحدرون من الجريد وبقيت علاقاتهم متينة مع موطنهم الأصلي ([12]) ورغم أنه لا يمكن الحديث آنذاك عن انقلاب في نظرة الفلاحين إلى واحتهم، فإن واحة قبلي كانت أكثر استجابة لهذه التحولات الجديدة، وهذا ما نلاحظه من خلال مقارنتها ببقية واحات نفزاوة.

جدول 2 : عدد نخيل الدقلة بنفزاوة (1862)

الواحة	العدد
قبلي	73
الدبابشة	28
تلمين	18
المنشية	14
بوعبد الله	8
أم الصمعة	4
القليعة	2
المجموع	147

مـــن خــــلال هـــذا الجدول نتبين أن واحة قبلي كانت تضم حوالي 50% من هذا الصنف الممتاز من النخيل بنفزاوة، وهذه النسبة كـــانت تنمو باطراد إذ بين 1852 و 1862 تطـــور عـــدد نخيل الدقلة من 53 إلى 73 اضافة إلى 8 نخلات أخرى لم تبلغ مرحلة الانتاج عند إجراء الاحصاء([13]) وبالتالي فإن نسبة النمو بلغت 52%، وهو ما

([11]) أ. و. ت. السلسلة التاريخية، صـــ 20 مـــ 228، وث 82 بتاريخ رجب 1277 هــ / 13 جانفي – 11 فيفري 1861.

([12]) نقصد بذلك عرش التبابسة الذي ينتمي اليه بدر الدين بن محمد الذي كان يملك 35 نخلة دقلة من جملة 53 سنة 1852، وفي سنة 1862 بلغ مجموع ما يعود اليهم 43 نخلة من جملة 73.

([13]) مقارنـــة بواحـــات الجريد لا تعني هذه الأرقام شيئا كبيرا، ويكفي ان نذكر أن واحة توزر كانت تعد 542 12 نخلة دقلة بين مثمرة وغير مثمرة، انظر : أ. و. ت. السلسلة التاريخية، صـــ

يـدل علـى اتجاه حقيقي نحو التجدد رغم أن البلدة مرت آنذاك بفترة صعبة انتزعت خلالهـا واحـتها وعرضت للبيع. غير أن ما عرفته هذه الواحة من تحولات لايمكن الإلمـام بهـا فعـلا إذا لم نتعرف على المشهد الواحي ومدى ما يزخر به من تنوع وتعقيد.

2 - المشهد الواحي :

جـاء فـي أحد التقارير التي كتبت خلال تحصن غومة المحمودي ببلدة قبلي سنة 1857 أن "الـنخل محيط بها ومتراكم في بعضه" ([14]) وهو ما يدل على أن الواحة لم تكـن تخضع إلى تنظيم معين أي أن غراسة النخيل كانت عشوائية، ولم تكن المسافة بيـن الـنخلة والأخـرى محـددة، ثم أن كثافة النخيل كانت مرتفعة. ذلك أن الوحدة الأساسـية للـثروة لم تكن أهمية المساحة وانما ما بها من نخيل، وهذا ما تم اعتباره خلال الاحصائيات التي أجريت سنتي 1852 و1862 لفرض ضريبة القانون، على أن المساحة الجملية لواحة قبلي لم تكن آنذاك تتجاوز بضع عشرات من الهكتارات، ومع ذلـك فقـد كانت من أكبر الواحات بنفزاوة ان لم تكن أكبرها فعلا. ومن الطبيعي أن تؤثـر مسـاحة الواحـة على المشهد الواحي، إذ لتفادي الخصومات على الحدود بين القطع الفلاحية التي تتميز بصفة عامة بصغرها يقع اللجوء إلى تسييجها.

مـن جهـة أخرى تختلف تلك القطع من حيث المساحة والشكل والتربة والموقع، وطـبقا لذلك تختلف التسميات التي كانت تطلق عليها من قبل أصحابها، وقد تمكنا من خلال الدفاتر الجبائية من وضع قائمة في تلك التسميات نوردها فيما يلي :

- *جـنة، جنان، جنّين :* يبدو أن هذه القطع كانت تحتوي، إضافة إلى النخيل، على الكثـير مـن الأشجار المثمرة الأخرى كالكروم والتين والخوخ والمشمش والرمان... وهـذه الأشـجار كانت تتخلل النخيل مما يجعل هذه القطع كثيرة الخضرة، ومن هنا

20، مــ 228، وث 92 وهـي رسـالة موجهة من الأميرالاي محمد بن صالح بن تركية إلى مصطفى خزندار بتاريخ 24 شوال 1277 هـ / 5 ماي 1861.

([14]) نفس السلسلة، صـ 184، مـ 1022، وث 12 وهي رسالة من محمد إلى مصطفى خزندار بتاريخ 6 صفر 1274 هـ / 25 سبتمبر 1857.

تسميتها بالجنة أو الجنان. أما عدد نخيلها فهو غير محدد، إذ قد يحتوي الجنان أو الجنة على بعض العشرات من النخيل، كما قد يحتوي على المئات بل أن أهم قطعة على الاطلاق بواحة قبلي وهي جنان الباب كانت تضم سنة 1862 : 1020 نخلة وكانت على ملك شخص واحد.

- *رقعة، رقيعة* : يبدو أن هذه القطع الفلاحية لم تكن شاسعة وبالتالي كان عدد نخيلها محدودا، وباستثناء قطعتين كانت باحداهما 59 نخلة وبالأخرى 73 فإن عدد النخيل بهذه القطع كان يتراوح سنة 1852 بين 4 و 34. وفي سنة 1862 بلغ معدل النخيل بهذه القطع حوالي 30 نخلة.

- *سانية* : لهذه التسمية معنيان عام وخاص، إذ تطلق على كل القطع الفلاحية إذا سميت مجتمعة، اما على وجه التخصيص فهي تطلق على القطع ذات المساحة الهامة والتي تتميز بكثرة نخيلها، إذ عادة ما يتجاوز العشرات إلى المئات. وفي سنة 1862 تجاوزت عدة سواني الخمسمائة نخلة ومن بينها سانية النوابل 586، سانية بسّيّة 522، سانية البيّازي 566...

- *مزرعة، مزرع، مزيرعة* : يبدو أن هذه القطع كانت تقع في النطاق الخارجي للواحة، وبالتالي فهي حديثة الإحياء، وقد نعتت بالمزرعة لكون أصحابها زرعوها في البداية حبوبا وبقيت الحبوب أهم انتاج بها، ذلك أن أشجار النخيل تبقى عدة سنوات قبل أن تصل مرحلة الانتاج. وبالتالي فإن هذه القطع، حتى وإن كانت هامة المساحة، فان عدد نخيلها يكون محدودا. هذا وقد ارتفع عدد المزارع بين 1852 و 1862 من خمس إلى سبع من بينها مزرعة الفلافلة التي ارتفع عدد نخيلها من 6 إلى 18 وكذا مزرعة البيايزة التي ارتفع عدد نخيلها هي الأخرى من 12 إلى 37 خلال نفس الفترة.

- *بستان* : على عكس المزارع فان تسمية البساتين تطلق على القطع الفلاحية المحاذية للبلدة، وهذا ما نتبينه من أسماء بعضها : بستان البلد، بستان الرحبة، بستان الدار، بستان الحوش، بستان الزاوية... وبالتالي فإن البساتين تشكل أقدم جزء من الواحة، ولا يعني ذلك بالضرورة أن عدد نخيلها محدود إذ أن أحدها كان يعد سنة 1852 : 135 نخلة، وفي سنة 1862 نجد بستانين بأحدهما 127 نخلة وبالآخر 210 نخلة.

- *دمار، دمتير* : تطلق هذه التسمية على القطع ذات التربة الطينية، ومن هنا صعوبة فلحها. وقد تبين لنا أن هذه القطع غير هامة من حيث عدد نخيلها. أما إذا تجاوزت المائة نخلة فتسمى سانية فيقال مثلا سانية الدمار، وقد كانت هناك سنة 1862 قطعة بهذا الإسم بها 297 نخلة، وكان بسانية دمار الجمنين 208 نخلة.

- *سبيخة، سبخاية* : تدل هذه التسمية أيضا على نوعية التربة بهذه القطع، حيث تكون ملحية، وكان عدد النخيل بهذه القطع محدودا أيضا إذ لم تتجاوز أهم قطعة سنة 1862: 83 نخلة.

- *سلوم* : تطلق هذه التسمية على القطع التي يتجاوز طولها عرضها بكثير وبالتالي فهي قليلة النخيل، إذ حسب إحصائيات سنة 1862 يتراوح عدد النخيل بالقطع التي سميت بالسلوم بين 8 و36 نخلة.

- ***جهة*** : هناك عدد من القطع اطلقت عليها هذه التسمية لاختصاصها في انتاج معين مثل جهة الفرملة (نوع من النخيل)، جهة الحلبة.

لكن ما يجب أن نلاحظه بخصوص محاولة التصنيف هذه أن الواقع المستمدة منه يبقى أكثر تعقيدا وثراء وتنوعا، ثم أن الوثائق التي اعتمدنا عليها تبقى رغم كل شيء على هامش ما هو شفوي، وبالتالي فإنها لا تحيط بكل التحولات التي يعرفها المشهد الواحي ومدى ادراك المجتمع المحلي ومعاينته لتلك التحولات. ذلك أن بعض التسميات التي وردت في محاولتنا التصنيفية غير منغلقة عن بعضها، بل قد تتداخل وتتبادل المواقع ويكفي هنا للتدليل على ذلك المقارنة بين أسماء بعض القطع الفلاحية بين سنتي 1852 و 1862. إذ قد ابدلت تسمية جنة أو جنان بتسمية سانية ومثال ذلك القطع التالية : النوابل، بسية، زغدان، درنوش... غير أن ما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال هو أن هذه القطع كانت هامة من حيث عدد نخيلها، بينما حافظت القطع الأقل أهمية على التسمية التي أطلقت عليها سنة 1852.

من جهة أخرى، كانت كل قطعة تحمل اسما خاصا بها، وقد تشترك قطعتان أو أكثر في نفس الاسم مما يدل على أنها كانت في فترة ما قطعة واحدة، ثم تعرضت للتقسيم بفعل الوراثة أو التفويت بالبيع. وكذلك فإنه من المهم الاشارة إلى أن أسماء

القطـــع الفلاحية توفر مادة ثرية عن المجتمع الواحي ويكفي أن نورد فيما يلي البعض من تلك الأسماء :

- إذ هناك بعض القطع التي ترتبط أسماؤها بأسماء أشخاص مثل : بستان عبد الله، جـــنان علــــي بن عون، جنان علي بن منصور، جنان الحاج، جنان عبد العظيم، سلوم عـــبد الله بـــن ميزان، بستان عمر... ومن المرجح أن هؤلاء الأشخاص قد ملكوا في فـــترة مـــا هذه القطع الفلاحية وبقيت تحمل أسماءهم حتى بعد أن انتقلت ملكيتها إلى أشخاص آخرين.

- وهـــناك بعـــض القطـــع التي ترتبط بمجموعات بشرية قبلية أو غيرها : جنان المـــرازيق، رقعـــة الجمنين (أهل بلدة جمنة)، مزرعة الفلافلة، بستان العبايدة، جنان أولاد موســـى، دمـــير الشهبان (عرش)... ويبدو أن مثل هذه الأسماء قد اطلقت على القطـــع التـــي يشترك في ملكيتها أكثر من شخص أو تلك التي كان ملاكوها من غير القبلاوية.

- وهناك بعض القطع التي أطلقت عليها أسماء بعض الغراسات مثل جنة الزبيزر (العـــنّاب)، ســـلوم الزيتون، وخاصة بعض أسماء النخيل مثل : بستان فطيمي، رقعة القندة، جهة الفرملة، جهة الحمراء، دمير الحمورية...

وبالاضـــافة إلى ذلك تحمل بعض القطع أسماء غير ذات معنى إما لأنها تعرضت للتحريف أو لأنها فقدت مدلولها مع الزمن كأن تكون ذات جذور بربرية مثلا، ومهما يكـــن فإن هذه الأسماء التي تطلق على السواني أو تلك التي تطلق على أنواع التمور تستحق فيما نعتقد دراسة على حدة يقع فيها اللجوء إلى العديد من العلوم الأخرى.

ان المقارنـــة بين أسماء القطع الفلاحية فيما بين 1852 و 1862 تمكننا من جهة أخرى من التعرف على حدود المجال الواحي إذ نجد العديد من القطع التي ذكرت سنة 1862 والتي لم تذكر قبل عشر سنوات مما يدل على أنها حديثة الإحياء، خاصة وان أســـماءها توحـــي بذلـــك إذ أن عشـــرة من هذه القطع كانت تحـــمل اسم "الجدايد" أو "الجديدة" أو "الجديدات"ولم تكن موجودة سنة 1852 وهو ما يدل على امتـــداد المجال الواحـــي خلال هذه الفترة رغم ما شابها من اضـــطراب. لكن هل أن امتـــداد المجال

الواحي بامكانه أن يفسر لوحده القفزة التي سجلها العدد الجملي للنخيل بين 1852 و 1862 ؟

يبدو أن احصائيات سنة 1862 كانت أكثر احكاما وشمولا إذ أنها ضمت كل أنواع النخيل حتى غير المنتج منها مثل الذكار إضافة إلى ما لم يثمر حتى فترة إجراء الإحصاء والتي كان عددها يبلغ 3136 نخلة أي حوالي 8% من العدد الجملي للنخيل سنة 1862. وحتى لو طرحنا هذا العدد فإننا نسجل أن العدد الجملي للنخيل قد تضاعف بنسبة تقارب 100% خلال هذه الفترة، فكيف نفسر ذلك ؟

- ان جزءا من تلك النسبة يتصل بإحكام الاحصاء إذ يبدو أن احصائيات سنة 1852 كانت متساهلة، وهذا يهم كل القطع الفلاحية تقريبا، الا أنها بالنسبة للبعض كانت أكثر تساهلا ومن أمثلة ذلك بستان العبايدة الذي كان على ملك الشيخ حمادي بن بلقاسم، إذ ورد في احصائيات سنة 1862 أن به 55 نخلة، غير أن هذا العدد لم يكن يتجاوز قبل عشر سنوات 3 نخلات فقط، كذلك فإن جنان المرازيق الذي كان على ملك نفس الشخص سنة 1852 ورد أن به آنذاك 15 نخلة وفي سنة 1862 ورد أن به 44 نخلة.

- ان بعض أنواع النخيل كانت سنة 1852 معفاة من ضريبة القانون إذ شمل الاحصاء أساسا أربعة أنواع هي الحرة والكنتة والفطيمي والدقلة اضافة إلى الشكان. ورغم اختلاف هذه الأنواع من حيث الجودة فقد كان من الممكن تسويق تمورها، أما التمور التي تستهلك محليا، فيبدو أنها لم تدخل في الاحصاء آنذاك حتى أنه بعد أن تحولت ملكية الواحة إلى ملاكين من خارج قبلي وقع الخلاف بينهم وبين الملاكين القدامى حول إدخال هذه الأنواع من التمور ضمن عملية التقويم مما يدل على أنها لم تكن آنذاك ضمن الاحصاء وهذه الأنواع هي : الرطب والعماري والقندة والهيسة وأم السيد والمالطي والشداخ ([15])، ويبدو أن احصائيات 1862 قد شملت هذه الأنواع لتصنف جميعا ضمن النخيل "المطلق "وهو ما ضخم العدد الجملي للنخيل.

([15]) نفس السلسلة، صـ 20، مـ 228، وث 30، رسالة من أهل قبلي على رأسهم دراويل بن احمد إلى مصطفى خزندار بتاريخ 7 ربيع الثاني 1277 هـ / 4 اكتوبر 1859.

3- الهياكل العقارية بالمجال الواحي :

حتى وان كانت المناطق الواحية هي مجال الملكية الفردية كما لاحظ ذلك عديد الباحثين، فإن الواقع يبدو كثير التعقيد والتنوع، وهذا ما يظهر لنا من خلال تفحص المجال الواحي لبلدة قبلي.اذ فضلا عن الملكية الفردية التي تشمل أغلب الواحة نجد نوعا من الملكية المشتركة بين عدد من الأفراد الذين تربط بينهم علاقات دموية أو ربما ينحدرون من انتماءات مختلفة، كما صنفنا ضمن هذا النوع من الملكية تلك القطع التي يشترك فيها بعض الأفراد مع بعض المؤسسات العامة أي أنها محبسة جزئيا. ونجد أيضا عددا من الملكيات المحبسة على المؤسسات العامة، أما الأحباس الخاصة فإننا لم نتمكن من تحديدها اعتمادا على الدفاتر الجبائية. ونعتقد أنها صنفت ضمن الملكيات الخاصة لتشابه هذين النوعين من الملكيات في الاستغلال من قبل أشخاص معينين. وان الجدول التالي بإمكانه أن يبين حجم مختلف أنواع الملكيات من خلال تطور عدد النخيل بها فيما بين 1852 و1862 :

جدول 3 : أنواع الملكيات بقبلي (1862-1852)

	1852	**1862**
الأحباس العامة	1083	2258
الملكيات المشتركة	5486	6172
الملكيات الخاصة	11921	30224
المجموع	18490	38654

أ - ***الأحباس العامة :*** وهي التي يعود ريعها للمؤسسات العامة من مساجد وجوامع وزوايا وغيرها ببلدة قبلي وخارجها. وقد بلغ عدد نخيلها سنة 1852 : 1103 أي 5.85% من مجموع نخيل الواحة، وبقيت هذه النسبة لم تتغير بعد عشر سنوات لكن عدديا ارتفعت إلى 2258 نخلة. من ناحية أخرى نلاحظ أن 86.24% من ذلك النخيل أي 934 نخلة سنة 1852 هي من الشكان أي أن تمورها ذات نوعية رديئة مقابل 23 نخلة فقط من نوع الفطيمي الذي تعتبر تموره جيدة، أما الدقلة فلا نجد سنة 1862 غير نخلة واحدة كانت محبسة على جامع بالرتينة.

أما من حيث توزيعها على المؤسسات [16] فاننا نجد المسجد الجامع ببلدة قبلي في الصـــدارة ســـواء سنة 1852 أو سنة 1862. وتليه في المرتبة الثانية الزاوية البكرية بـــتونس ب 120 نخلـــة غير أنها تراجعت سنة 1862 إلى المرتبة الثالثة رغم ارتفاع نخيلها إلى 296 نخلة، وتحول جامع الشباك بقبلي من المرتبة الثالثة ب 104 نخلة إلى المرتبة الثانية ب 332 نخلة. ومن المؤسسات التي توجد خارج البلدة : زاويتا الغوث والمحجوب بدوز وجامع بلدة الكعبي...

ب - *الملكية المشتركة :* وهي التي تعود إلى أكثر من شخص أو أكثر من طرف، وتدخل ضمنها الأصناف التالية :

- الملكـــيات التي نسبت إلى شخص معين وأضيفت إلى اسمه عبارة "وإخوته" أو "وأخوه" أو "ومن معه" أو "وشركاؤه" أو كذلك تلك التي ذكر بأنها لأبناء أو ورثة فلان وبالتالي لم يقع تقسيمها بينهم حتى ذلك الحين.

- الملكـــيات التـــي نســـبت إلى عائلة أو عرش أو مجموعة قبلية أو قروية مثل : الفلافلـــة، التبابسة، المحارزة، المهاذبية، الجمنين... ويبدو أن بعضها على الأقل كان يستغل جماعيا.

- الملكـــيات التي لا تربط بين أصحابها علاقة دموية وربما يكون أحدهم من قبلي وشريكه من خارجها أو تكون مشتركة بين شخص ما واحدى المؤسسات العامة.

وقـــد كـــان بهذه الملكيات سنة 1852 : 5486 نخلة أي 29.37% ورغم تطور عددهـــا بعـــد عشر سنوات إلى 6172 نخلة فإن نسبتها انخفضت إلى 15.96% كما انخفضـــت القطع الخاضعة لملكية أكثر من شخص من 70 على مجموع 322 ملكية إلـــى 61 على مجموع 392 ملكية وهو ما يدل على الصبغة الانتقالية لهذه الملكيات، وتبقى الملكية الفردية اذن أساسية بالمجال الواحي لقبلي.

---

[16] حول الأحباس العامة انظر : الشيباني بن بلغيث، "أهمية الأوقاف العامة من النخيل في الحياة الدينـــية والاجتماعـــية لواحـــات نفـــزاوة خلال القرن التاسع عشر"، في كتابه الموسوم : **بحوث ودراســـات...**، **نفـــس المـــرجع**، ص 256 وما بعدها، والملاحظ هنا أن الأرقام الواردة في هذا البحث تهم سنة 1852 فقط.

ج - *الملكـيات الفردية :* وهي التي يمكن لأصحابها التصرف فيها بالبيع والاهداء والتحبيس كما تنتقل إلى ورثتهم. وحتى بعد أن انتزعت قوات المحلة سواني أهل قبلي وعرضتها للبيع في خريف سنة 1857 فقد وقع الاقرار لمالكيها الجدد بحرية التصرف فـــي ملكياتهم ([17]) وقد كانت هذه الملكيات تعد سنة 1852، 11921 نخلة أي 64.47 % من جملة نخيل الواحة، وتطور ذلك العدد بعد عشر سنوات إلى 224 30 نخلة أي 78.19% فكيف تتوزع تلك الملكيات ؟

لقد قمنا بوضع جدول في أصحاب الملكيات الفردية فوجدنا أن عددهم مر من 61 سنة 1852 إلى 75 سنة 1862 ([18])، وهو ما يفترض لأول وهلة اتجاه هذه الملكيات إلـــى المزيد من التفتت لكن بالنظر إلى معدل تلك الملكيات نلاحظ أنه انتقل من 195 نخلـــة إلـــى 402 نخلـــة ويمكنـــنا مـــن جهـــة أخرى أن نصنف أولئك الملاكين إلى المجموعات التالية :

1 - أقـــل من خمسين نخلة : نجد 28 ملاكا سنة 1852 أي 45.9% من المجموع ويبلغ عدد ما يملكونه آنذاك 622 نخلة أي 5.2% فقط من الملكيات الفردية. ونلاحظ أن بيـــن هؤلاء الملاكين امرأتين وأربعة من خارج البلدة. وفي سنة 1862 نلاحظ أن عدد هؤلاء الملاكين قد انخفض إلى 23 ملاكا وانخفض مجموع نخيلهم إلى 380 نخلة فقـــط. أي أن حوالي 30% من الملاكين لا يملكون سوى 1.25% من مجموع نخيل هذا الصنف من الملكيات.

2- بين 50 و 200 نخلة : نجد 18 ملاكا لهم 1857 نخلة وانخفض عددهم أيضا إلـــى 15 ب 087 2 نخلـــة ســـنة 1862. وهكـــذا نلاحـــظ أن عـــدد عناصر هاتين المجموعتيـــن قد انخفض من 46 إلى 38 أي من 73.7% إلى 50.66% من الملاكين وبأيديهم سنة 1862: 467 2 نخلة أي 8.16% من مجموع النخيل بالملكيات الفردية.

([17]) أ. و. ت. السلســلة التاريخــية، صـــ 184 مـــ 1022، وث 42 انظر نصها كاملا ملحقا ببحثنا المشار إليه أعلاه.

([18]) يـــبلغ العدد الجملي للملاكين الذين تعرفنا على أسمائهم سواء بصفتهم أصحاب ملكيات فردية أو ملكيات مشتركة: 68 سنة 1852 و97 سنة 1862.

3- بيـــن 200 و 400 نخلـــة : كانت هذه المجموعة تضم 4 ملاكين سنة 1852 وارتفع عددهم إلى 11 سنة 1862 أي 14.66% من مجموع الملاكين وكان بحوزتهم 11.27% من النخيل. ويبدو أن نمو هذه المجموعة التي يمكن اعتبارها متوسطة كان على حساب المجموعتين الأوليين.

4- بيـــن 400 و 500 نخلة : ارتفع عدد عناصر هذه المجموعة هي الأخرى من ثلاثة ملاكين سنة 1852 بحوزتهم 1445 نخلة إلى خمسة سنة 1862 يمتلكون 2264 نخلة.

وفـــي الجملـــة فان المجموعتين الثالثة والرابعة كانتا تضمان 21.33% من جملة الملاكين الذين بحوزتهم 18.76% من النخيل.

5- أكـــثر من 500 نخلة : وهي المجموعة الثرية التي تتكون من ثمانية أشخاص سنة 1852 وتطور عـــددها ليبلغ 23 شخـــصا سنة 1862 وارتفع عدد ما تملكه من نخيل في نفس الفترة من 810 6 أي 57.12% إلى 192 22 نخلة أي 73.42%.

وهكـــذا فانـــنا نلاحـــظ أن قـــاعدة الملاكين الكبار قد اتسعت على حساب صغار الملاكين الذين عجز البعض منهم فيما يبدو عن استرجاع ما قد انتزع منهم في خريف 1857، بينما استفاد كبار الملاكين من التحولات الجديدة ووظفوها لصالحهم، وهذا ما يـــبرز من خلال الجدول التالي الذي يبين تطور عدد النخيل الذي يملكه عدد من كبار الملاكين بواحة قبلي :

جدول 4: كبار الملاكين بقبلي (1862-1852) ([19])

الإسم	1852	1862
سوف أو صوف بن عمار	1288	1776
حمادي بن بلقاسم	565	2005
محمد بن بلقاسم بن حمادي	463	1861

([19]) أوردنـــا في هذا الجدول سبعة من بين ثمانية ملاكين كبار لسنة 1852 فلم نهمل الا شخصا واحـــدا يـــبدو أنـــه توفي خلال هذه الفترة ألا وهو أحمد بن دراويل الذي كان يملك آنذاك 1123 نخلة. كما أوردنا الملاكين الكبار السبعة لسنة 1862.

بدر الدين بن محمد التباسي	1121	1664
دراويل بن أحمد	735	671
عياس بن حفيظ	783	1437
عبيد بن الطبال بن أحمد	613	777
علي بن حمودة	582	189
بلقاسم بن المنتصر		1045
أحمد بن صوف		1534

مـــن خـــلال هـــذا الجدول نتبين أن اثنين من الملاكين قد اتجهت ملكياتهما نحو الانخفـــاض وهـــو ما يدل على أن هذه المجموعة لم تكن في مأمن من الهزات. كذلك نلاحظ أن ثلاثة من بين السبعة الذين يتجاوز عدد نخيلهم الألف سنة 1862 لم تكن لهم مـــثل هذه المكانة سنة 1852، ويبدو أن أحدهم وهو أحمد بن صوف قد استفاد جزئيا مـــن ثروة والده صوف بن عمار إذ من جملة 12 قطعة يملكها سنة 1862 نجد أربعا بها 527 نخلة كانت على ملك والده سنة 1852.

غـــير أن أهم ما نلاحظه من خلال ذلك الجدول هو وجود ثلاث ثنائيات : الثروة والنفوذ، الثروة والانتماء المرابطي، الثروة والعلم.

ففـــي إطار الثنائية الأولى سنركز على ثلاثة من الملاكين الكبار نظرا للدور الهام الـــذي اضطلعوا به في تأطير المجتمع المحلي، إذ تعاقبوا على مشيخة قبلي وهم على التوالي :

-حمـــادي بـــن بلقاسم : كان خليفة لوطن شداد حتى سنة 1857 وهو الذي استقبل غومـــة المحمودي ووفر له الحماية، وقد جرت إحصائيات سنة 1852 في عهده وقد بـــرز آنـــذاك في المرتبة الثامنة ب 565 نخلة. لكن يبدو أن هذا الرقم لا يعكس كل ثروته إذ كان بالاضافة إلى ذلك يشترك مع غيره في ملكية 12 قطعة فلاحية بها 838 نخلـــة، كما كان يمتلك العديد من النخيل في واحات أخرى بنفزاوة. وطبقا لإحصائيات ســـنة 1862 أصـــبح حمادي بلقاسم يتصدر قائمة الملاكين بأكثر من ألفي نخلة وذلك يعـــود فيما نعتقد إلى جملة من الأسباب لعل أهمها التشدد معه عند ضبط ملكيته نتيجة

موقفه المضاد للسلطة في خريف 1857 بينما كان موقعه الاداري سابقا يمكنه من التأثير على عملية الاحصاء، كذلك يبدو أنه استفاد من الصعوبات التي وجدها بعض صغار الفلاحين عند الإذن لأهل قبلي باسترجاع واحتهم، وهكذا آلت اليه ملكية بعض القطع الفلاحية الجديدة مثل مزرعة الفلاقلة ومزرعة البيايزة...

- دراويل بن احمد : تولى هو أيضا مشيخة قبلي وكان ذلك في خريف 1857، ورغم تعرضه للسجن بعيد الأحداث فإنه بقي ناطقا باسم المجتمع المحلي إلى بداية الستينات. كان الشيخ دراويل بن احمد يملك سنة 1852 : 735 نخلة تتوزع على خمس قطع لم تبق له من بينها سنة 1862 الا قطعة واحدة بها 671 نخلة بينما آلت بعض أملاكه الأخرى لولديه إبراهيم (132 نخلة) والصادق (555 نخلة).

- صوف أو سوف بن عمار أو صوف الجين : وقد اسندت اليه مشيخة قبلي في بداية الستينات، كان يمتلك سنة 1852 : 1288 وكان آنذاك يتصدر قائمة الملاكين وارتفع ذلك العدد إلى 1776 نخلة.

إن ما يجمع بين هؤلاء الأشخاص الثلاثة هو انتماؤهم إلى نفس المجموعة القبلية، ونعني بها أولاد بلوم الذين ينحدرون من المحاميد الطرابلسيين، وقد كانت هذه المجموعة التي ينحدر منها حوالي ربع سكان البلدة تملك أغلب المجال الواحي إذ ينتمي اليها خمسة من سبعة ملاكين كبار سنة 1852، وفي سنة 1862 كان ينتمي إليها خمسة من ستة ملاكين يملكون أكثر من ألف نخلة. من جهة أخرى كان لهذه المجموعة في أواسط القرن التاسع عشر مجلسها المسمى بميعاد أولاد بلوم ([20]) والذي يبدو أنه كان يشكل النواة الصلبة في تأطير المجتمع المحلي إذ أن شيخ البلدة كان يسمى من بين أعضائه. وبالتالي فإن الثروة والنفوذ والجاه كانت عناصر متلازمة ومترابطة.

([20]) وجدنا اشارة إلى ميعاد أولاد بلوم في جملة من الوثائق من بينها مراسلة بإمضاء "حمادي بن أبي القاسم (كذا) خليفة وطن شداد ومشايخ البلاد وميعاد أولاد بلوم"، وهي بتاريخ سنة 1272 هـ / 13 سبتمبر 1855 - 31 اوت 1856. انظر أ. و. ت. ص 184، م 1020. وث 52. وكذلك مراسلة ثانية بإمضاء "دراويل بن أحمد وكافة ميعاد أولاد بلوم وأهل قبلي"، وهي بتاريخ 7 ربيع الثاني 1276 هـ / 4 اكتوبر 1859.

كذلك فإن الثروة والانتماء المرابطي كانا متوازيين، إذ نجد من بين كبار الملاكين بدر الدين بن محمد الذي كان من بين كبار الملاكين وكان معفى من دفع المجبى إذ لم يرد اسمه ضمن قائمة المكلفين لسنة 1861 وهو ما يدل على ارتباطه بزاوية جده سيدي علي بدر الدين. كما نجد في مثل وضعيته تقريبا عبد الله بن احمد زريبة الذي كان يملك سنة 1862 : 852 نخلة، ورغم أنه لم يكن معفى من المجبى فإنه كان يحمل لقب "شاوش" المرتبط بالتظاهرات الدينية المسماة بالحضرة.

ولا بد في هذا الاطار من أن نلاحظ أن كلا هذين الشخصين ينتميان إلى عرش التبابسة الذين يعتبرون أنفسهم أحفاد الولي علي بدر الدين، غير أن ارتباط الثروة بالانتماء المرابطي لا يمكن سحبه على كافة عناصر هذا العرش، ذلك أننا لا نجد في قائمة الملاكين لسنة 1862 سوى اثنين آخرين من التبابسة لا يمكن أن يصنفا ضمن الأثرياء بل أن أحدهما وهو احمد بن بدر الدين كان يملك عشر نخلات فقط في حين كان الآخر وهو احمد بن سالم التباسي أكثر أهمية إذ يبلغ عدد ما يملكه من نخيل 403 . وفي مقابل ذلك تضم قائمة المكلفين ثلاثة عناصر أخرى من نفس العرش غير أنهم لم يظهروا في قائمة الملاكين.

أما ارتباط الثروة بالعلم، فهذا ما نلاحظه من خلال الفقيه عبيد بن الطبال بن احمد الذي كان يملك سنة 1852 : 613 نخلة محتلا بذلك المرتبة السادسة ضمن قائمة الملاكين بالبلدة، ويبدو أن وظيفته كفقيه في مجتمع يجل العلم والعلماء هي التي مكنته من احتلال تلك المرتبة، وذلك رغم أنه ينتمي إلى مجموعة السود أو الشواشين الذين يحتلون اسفل السلم الاجتماعي وهو ما يقودنا إلى محاولة الكشف عن المجموعات الأقل حضورا في الواحة.

تتمثل هذه المجموعات في السود والنساء والأجانب، أي أن ضعف الملكية يرتبط باللون والجنس والغريب. فبالنسبة للمجموعة الأولى كانت قبلي تضم عددا هاما من السود، إذ من خلال قائمة المكلفين التي تضم 104 اسما استطعنا أن نحدد انتماء 42 اسما إلى هذه المجموعة. أي 40.38% مقابل 25 من أولاد بلوم و4 من التبابسة ولم نستطع تحديد انتماء 33 آخرين. ان هذه الأرقام رغم نسبيتها من شأنها أن تعطيها فكرة عن الوزن الديمغرافي للسود في البلدة آنذاك. أما عن وزنهم الاقتصادي فإن

القائمـــة الكاملـــة للملاكين الذين تعرفنا على أسمائهم سنة 1852 تضم 68 اسما من بيـــنهم ثمانـــية فقـــط من السود أي 11.76% من المجموع ومع ذلك فإن مجموع ما يملكونـــه مـــن نخـــيل بالاضافة إلى نخيل الفلافلة والمحارزة لم يكن يتجاوز 6.63% آنـــذاك، وهي نسبة أقل بكثير من الحجم الديمغرافي لهذه المجموعة. وفي سنة 1862 ارتفـــع عـــدد الملاكين من السود إلى 18 شخصا بقطع النظر عن عدد آخر لم يذكر بالاسم من جملة 97 ملاكا بالواحة أي أن نسبتهم ارتفعت إلى 18.55%، كما زاد عدد أملاكهـــم مـــن النخـــيل إلى 240 2، غير أن نسبة ما يملكونه انخفضت إلى 5.79% ممـــا يؤكد ضعف حضورهم في الواحة كملاكين، فكان حضورهم في الغالب كخماسة مرتبطين غالبا بسواني سادتهم القدامى.

وبالاضافة إلى السود فإن الحضور النسائي في الواحة كان ضعيفا أيضا، ذلك أن ما يملكنه وصلهن فيما يبدو عن طريق الإرث، ومن جملة أربع نساء وردت أسماؤهن في قائمة الملاكين سنة 1852 كانت أهمهن تملك 76 نخلة، وفي سنة 1862 انخفض عددهن إلى واحدة فقط لا تملك غير أربع نخلات.

من جهة أخرى كان الأجانب عن القرية يملكون هم أيضا عددا محدودا من النخيل غـــير أن مـــا تجـــدر الاشارة اليه هو أن في تعدد الإنتماءات القبلية لأولئك الملاكين (المهاذبـــية، عوين، الشهبان، بني يزيد ...) والقروية (جمنة، تلمين، بازمة) يدل على انفتاح المجال الواحي للبلدة حتى على المجموعات التي كانت تنتمي إلى صف يوسف المنافس، غير أن نسبة ذلك الحضور لم تكن هامة إذ لم تتجاوز سنة 1862 : 4.23% أي 1637 نخلـــة مقـــابل 4% قبل عشر سنوات، بالاضافة إلى عدد آخر محدود من النخـــيل كان مشتركا بين عناصر من البلدة وأخرى من خارجها أو محبسا على العديد مـــن الزوايا والجوامع التي توجد ببعض قرى نفزاوة (المنشية، الرابطة، دوز، جمنة، الكعبـــي) وخارجهـــا (مديـــنة تونـــس). وفي مقابل ذلك ما هي أهم المؤسسات التي تحتضنها بلدة قبلي، وكيف كان يبدو مشهدها من خلال الواحة ؟

4- مشهد البلدة من خلال الواحة :

كانـــت بلدة قبلي في منتصف القرن التاسع عشر تتوسط مجالها الواحي، إذ تحيط بها الواحة من جميع الجهات. ونظرا لكثافة النخيل فان هذا الموضع ساهم في الحد من

قساوة العوامل الطبيعية، وخاصة في الحد من فعالية الرياح الرملية. غير أنه من جهة أخـــرى كـــان يمنع البلدة من التوسع أفقيا، فلم تشهد منذئذ تغييرا كبيرا. فكيف كانت تبدو؟ كانت قبلي حتى سنة 1857 مسورة، ويحيط بالسور خندق ولكلا العنصرين دور دفاعي. وكان للسور خمسة أبواب هي باب البودي شرقا، وباب الزاوية شمالا، وباب الشباك في الشمال الغربي وباب ارتينة غربا وباب الرحبة جنوبا. وكان كل واحد من هذه الأبواب يفضي إلى مسلك يتخلل المجال الواحي.

أمـــا مورفولوجـــيا، فقد كانت قبلي تشبه المدن التونسية المعاصرة لها، إذ كانت طـــرقاتها ضيقة وملتوية، وتتوسطها رحبة تقوم بدور السوق، ويوجد على مقربة منها المســـجد الجامع. أما الأحياء السكنية فمن المهم أن نلاحظ أن من بينها حيا كان يسمى "جهة العتايقة" ولا شك أن هذه التسمية ذات علاقة بعتق العبيد، وبالتالي فان هذا الحي يعود إلى أربعينات القرن التاسع عشر عندما نزل به من شملهم قانون أحمد باي لإلغاء الرق.

وتـــتخلل النسيج الحضري للبلدة العديد من المؤسسات الدينية التي يمكننا التعرف على أهميتها من خلال ما حُبّس عليها من نخيل، وهي :

أ - المســـجد الجامع : وهو يقوم بدور مركزي في الحياة الدينية للبلدة ولذلك فهو يحـــتل الصدارة من حيث عدد النخيل المحبس عليه : 273 نخلة سنة 1852 و 515 ســـنة 1862 أي على التوالي 25.20% ثم 22.80% من جملة الأحباس العامة. هذا فضلا عن عديد الأحباس الأخرى التي كان يشترك فيها هذا الجامع مع أطراف أخرى وكـــذا عدد من النخيل المحبس على تنشيط الجامع خلال شهر رمضان أو على واعظ يوم الجمعة أو على الاحتفالات بالمولد النبوي... كما كانت هناك عشرون نخلة محبسة على صومعته.

ب - المساجد الأخرى : يبلغ عددها أربعة، وكانت جميعها قريبة من أبواب البلدة وهو ما يجعلها قريبة من الفلاحين العاملين في البساتين المحاذية للبلدة، وهذه المساجد هـــي : جـــامع الشـــباك بالحي الغربي وهو يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد النخيل المحبس عليه : 322 نخلة سنة 1862 مما يجعله منافسا للمسجد الجامع، ولا ندري ان كـــان لهـــذا المسجد صومعة أم لا، ذلك أن عددا من النخيل قد حبس لهذا الغرض. ثم

يأتي بعده في الأهمية مسجد بالرتينة، ويوجد بالحي الغربي أيضا وقد كان عدد النخيل المحبس عليه سنة 1852، 65 وارتفع ذلك إلى 219 سنة 1862. وبالحي الشرقي نجد مسجد العتايقة: 73 نخلة سنة 1862، ويبدو أن تواضع هذا الرقم يعود إلى حداثة هذا المسجد الذي يوجد في حي يعود إلى عقدين فقط. أما المسجد الأخير فهو يدعى مسجد الزاوية أو مسجد التبابسة، وكان هذا المسجد مرتبطا بزاوية سيدي علي بدر الدين.

ج - *الزوايا* : وأهمها زاوية سيدي عبد القادر المحاذية لباب البودي، وكأنها بهذا الموقع تقوم بدور دفاعي عن البلدة، وقد كانت لهذه الزاوية سنة 1862 خمسون نخلة. أما زاوية سيدي علي بدرالدين المحاذية هي الأخرى لباب الزاوية فقد بلغ عدد النخيل المحبس عليها سنة 1862 : 84 نخلة. كما كان بالبلدة أضرحة لأولياء محليين حبس عليهم هم الآخرون عدد من النخيل من أهمهم : سيدي الساحلي 41 نخلة سنة 1862، وسيدي عبد المؤمن 42.

كما كان للبلدة كتاب حبست عليه حتى سنة 1852 ثلاث نخلات وبعد عشر سنوات أصبح يشترك مع شخص آخر في 27 نخلة.

وفي الجملة يبدو أن البلدة بلغت أقصى درجات الازدهار في منتصف القرن التاسع عشر حتى تصدرت قرى المنطقة ديمغرافيا واقتصاديا وحتى دفاعيا وهو ما جعلها تكبد القوات الحكومية هزيمة شنعاء في منتصف سبتمبر 1857، غير أن التعزيزات العسكرية ما فتئت أن وصلت إلى البلدة في منتصف نوفمبر 1857 بهدف تدميرها واخلائها من أهلها وبالفعل قامت بقصفها وهدم سورها ومساكنها وطال التخريب حتى المساجد. وبعد أن بيعت واحتها يبدو أن أهلها لم يعودوا اليها سريعا وانما أسسوا أحياء جديدة شمال الواحة أساسا حيث تقل كثبان الرمال. ومن بين هذه الأحياء : الجدايد حيث أن الاسم يدل على حداثته ثم نزلة العبيد وهزوة... وكان كل حي يختص بعرش معين، لكن يبدو أن هذه الوضعية لم تدم طويلا إذ مع العفو على سكان البلدة وقع الإذن لهم بالعودة إلى منازلهم واعادة تعمير بلدتهم من جديد.

الخاتمة :

وإن لـــم يكن من الممكن لقبلي حتى أواسط القرن التاسع عشر أو ربما إلى ما بعد ذلـــك بكثـــير أن تقـــارن بالمدن والمستقرات الواحية الأخرى بالجنوب التونسي، فان لمجالها الواحي من الثراء والتنوع ما يجعلها تتبوأ مكانة هامة ضمن تلك المدن فضلا عـــن وزنها داخل منطقتها. وقد عرفت هذه البلدة بين سنتي 1852 و1862 تحولات عميقة جعلتها تؤكد مكانتها في منطقة نفزاوة بل أن القصف المكثف الذي تعرضت له في خريف 1857 بهدف تخريبها تماما جعلها تتحسس موضعا جديدا لها ويجرب أهلها الخروج من الموضع القديم داخل الواحة.

وإن لـــم تنجح هذه التجربة آنذاك فلأنها لم تكن بدفع داخلي إلا أنها على أية حال وضـــعت الأســـس الأولى للتفكير في إبدال موضع البلدة باتجاه يجعلها تحسن أداءها وإشرافها على المجال وهذا ما تم بالفعل في نهاية القرن التاسع عشر.

ازدواجية الخطاب والممارسة في تونس
غداة الإعلان عن عهد الأمان على ضوء
توجيه المحلة إلى قبلي سنة 1857 (*)

تقـع بلـدة قبلي في الجنوب الشرقي لشط الجريد، في منطقة تتميز بكثرة واحاتها دون أن تصـل أهمية منطقة الجريد في عدد نخيلها أو جودة تمورها ؛ وقد كانت قبلي حـتى أواسط القرن التاسع عشر عاصمة لأحد وطني نفزاوة، بل أنها كانت الأهم من ضـمن عشرات القرى بهذه المنطقة سواء في امتداد واحتها أو وزنها الديمغرافي أو حتى موقعها الوسط بينها إذ أنها قريبة في نفس الوقت من واحات شبه الجزيرة الممتدة شمالا حيث تغلب حياة الإستقرار والواحات الجنوبية الصغيرة التي ينزل بها أصحابها خـلال موسـم الجني ويقضون أغلب فصول السنة في التنقل والترحال. غير أن تلك الأهمية لم تتجاوز الحدود المحلية إذ لم تكن قبلي تضاهي مدنا واحية أخرى بالجنوب التونسي مثل توزر أو قابس أو قفصة أو حتى نفطة، ومع ذلك فإن هذه البلدة الصغيرة أثـارت في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر غضب الباي وشحنت بالتالي آليات السلطة ضدها. فما هي الظروف التي دفعت بها إلى السطح وجعلتها هدفا لجهاز المحلـة ؟ (1) ومـا مدى انسجام ذلك مع ما أعلن في الخطاب الجديد للسلطة والذي صيغ في وثيقة عهد الأمان ؟

(*) نشر هذا البحث في، **المجلة التاريخية المغاربية**، س 25، ع 89-90، ماي 1998، ص 115 -132.

(1) حول مؤسسة المحلة انظر :

Ibn Abi L-Diyaf, Chronique des rois de Tunis et du Pacte Fondamental, Chap. IV et V, Ed. critique et traduction d'André Raymond, vol. II, Tunis 1994, pp. 5-7; Khalifa Chater, La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864), Pub. de l'Université de Tunis 1978, pp. 55-59 ; CH. Pellat, article "Mahalla", in, E.I., nouvelle édition, Leiden 1985, T. V, p. 1211.

هـذا مـا سـنحاول الإجابة عليه من خلال عدد من الوثائق المعاصرة ومن بينها خاصـة وثيقة بيع، ليست كغيرها من الوثائق، تعود إلى أوائل رجب 1274هـ/13-22 فـيفري 1858 ([2])، وقد تم بموجبها بيع أغلب واحة البلدة بعد أن صادرتها قوات الـباي وألحق ثمنها بخزينة الدولة. وسنتعرض في هذا البحث إلى مناصرة بلدة قبلي لغومـة بـن خليفة المحمودي ومساهمتها في ثورته، وهو ما اعتبر جرما في العرف السياسـي آنذاك، بل وفسادا ومشاركة في الحرابة حسب المصطلحات الرائجة آنذاك. كمـا سنسـتعرض العقاب الذي سلط على البلدة وأهلها بعد إخضاعها وخروج غومة مـنها، محاوليـن أن نستعرض جملة تلك العقوبات على ضوء نص عهد الأمان الذي وقعت المصادقة عليه في تلك الفترة بالذات.

1- احتضان قبلي لغومة : الجريمة :

لا يهمنا في هذا العنصر التمرد أو ما اصطلح على تسميته بثورة غومة المحمودي التـي لـم تكن في الأصل موجهة ضد السلطات الحسينية ([3])، وإنما يهمنا أساسا فترة وجـوده بـبلدة قبلي التي وقعت حسب المنظور الرسمي تحت تأثير هذا المتمرد "وما عـرف به من البغي والفساد والعيث في أقاصي العمل وأطراف البلاد" ([4])، وبالتالي فـإن موقعها الهامشي هو الذي جعلها تنخرط في ذلك التمرد. كما أن النص يعيد ذلك إلـى طبـيعة أهل البادية الذين جبلوا على ":اتباع كل ناعق والإصغاء إلى كل مفسد". والحقـيقة أن هذا الخطاب الذي صيغ في المدينة من قبل الأجهزة الإيديولوجية للدولة يعكـس درجـة مـن الـتوتر الدائم بين الطرفين بل نظرة معينة إلى المجال الريفي والبدوي،حـتى وإن انخـرط في مؤازرة السلطة ومعاضدتها كما هو شأن العديد من القبائل التي ساهمت في هذه الأحداث كما سنرى ذلك لاحقا.

([2]) أ.و.ت، السلسلة التاريخية، صـ 184، م 1022، وث 42.

([3]) حـول غومـة حـياته وثورتـه انظر : المصراتي، علي مصطفى، **غومة فارس الصحراء**، منشـورات مكتـبة الفرجانـي، طرابلس 1960، 285 ص ؛ وكذلك الطوير، محمد محمد، **ثورة الشيخ غومة المحمودي على العثمانيين، ليبيا 1835-1858**، منشورات دار الفرجاني، طرابلس ط 2، 1995، 688 ص.

([4]) أ.و.ت، السلسلة التاريخية، صـ 184، م 1022، وث 42.

من جانب آخر، لم يكن غومة المحمودي سوى لاجئا اجتاز الحدود التونسية طلبا للأمـــان له وللمهاجرين معه، ولم يكن البتة في موقع يسمح له بالإنخراط في أي عمل مضـــاد للسلطة الحسينية، بل إن وجوده بقبلي واستجارته بها من الدلائل على اختياره المنهج السلمي وابتعاده عن كل ما يمكن أن يؤدي إلى الإصطدام مع السلطة أو القبائل المؤيـــدة لهـــا، ولعل ذنبه هو أنه رفض أن يقع في متناول الدولة الحسينية التي طلبت مـــنه "أن يســكن الحاضـــرة" حيث قد يفقد حريته، وربما حياته كما أنه تمهل في "أن يخـــرج مـــن العمـــل" إذ أن أمامه اختيار آخر، وإن توجهه نحو قبلي يجعله قريبا من الجزائـــر حيث كان يأمل الحصول على اللجوء من السلطات الفرنسية هناك. كما أن اختياره لقبلي كان للأسباب التالية :

1- إن القســـم الهـــام مـــن ســـكانها وهو أولاد بلوم ينحدرون من قبائل المحاميد الطرابلسية، ورغم أن قدوم أولاد بلوم إلى المنطقة يعود إلى نهاية القرن السادس عشر [5] فـــإن وجـــود غومـــة المحمودي بالجنوب التونسي قد أحيا تلك الصلات الدموية القديمة، مما جعل قبلي تفتح ذراعيها له ولذويه.

2- إن القبائل والمناطق الباشية بالجنوب التونسي هي التي آزرت غومة ودافعت عـــنه فـــي حيـــن ناوأته القبائل الحسينية ومن بينها ورغمة [6]، ولعل ذلك يعود إلى الإحـــتكاك بل والصراع بينها وبين المحاميد عبر الحدود التونسية الطرابلسية. أما بلدة

---

[5] عـــثرنا علـــى وثـــيقة تعـــود إلـــى أواخر القرن التاسع عشر جاء فيها أن عبد الله بن بوزيد المحمودي الطرابلسي عين شيخا على المنطقة سنة 950هـــ/1543م، وإن بدا هذا التاريخ تقريبيا، فإن أهميته تكمن في أنه يحيل إلى فترة الفوضى التي كان يمر بها الجنوب التونسي عموما بما فيه مـــنطقة نفـــزاوة، ومـــن الممكن أن تعيين هذا الشيخ المحمودي كان بهدف ضمان ربط المنطقة بطـــرابلس. حـــول هـــذه الوثـــيقة انظر بحثنا الموسوم : "السلطة والرهانات المحلية : مثال قبلي ومنطقتها في القرن التاسع عشر"، المنشور ضمن هذا الكتاب

[6] حـــول وجـــود غومة المحمودي بالجنوب التونسي، راجع مـــقال د. الشيباني بنبلغيث، "كفاح الشـــيخ غومـــة المحمودي في جنوب تـــونس"، في **المجلة التاريـــخية المـــغاربية**، ع 67-68، أوت 1992، ص 289-312 وقـــد أعـــيد نشـــره في كتابه الموسوم: **بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحـــديث والمعاصر**، الأطلسية للنشر ومكتبة عـــلاء الدين (صفاقس)، 2001، ص 173-200.

قبلـــي فقد كانت تنتمي إلى الصف الباشي (شداد) وقد جاءها غومة قادما من مضارب بني يزيد التي تنتمي هي الأخرى إلى نفس الصف. ثم إن توغله غربا واحتماءه بقبلي كان يهدف إلى تحاشي الوقوع بين فكي الكماشة التي تشكلها القبائل الحسينية : ورغمة جــنوبا ونفات والهمامة وجلاص شمالا. وإذ لم يكن وجوده بنفزاوة ليحميه من القبائل الحسينية المحلية وخاصة منها أولاد يعقوب والمرازيق، فإن هذه القبائل كانت أقل شأنا وضـــراوة، ثـــم إن غومة قد قدم إلى قبلي ومعه عدد من بني يزيد كما قد التف حوله مناصـــرون مـــن قرى وطن شداد بنفزاوة. وهو ما من شأنه أن يحميه من أي هجوم حتى وإن كان من تحالف عدد من القبائل المناوئة مجتمعة.

3- إن قـــدوم غومـــة ومـــن معه إلى قبلي تم صيفا حيث تنحسر مجالات الرعي بالجـــنوب التونســـي عموما، خاصة وقد ساق أتباعه معهم حيواناتهم ومواشيهم. وإن وجـــوده فـــي مـــنطقة واحية هامة ووفيرة المياه من شأنه أن يوفر بعض الغذاء لتلك الحـــيوانات، ثـــم أن فصـــل جني التمور كان على الأبواب وهو فصل الرخاء بالنسبة لسكان المنطقة والقادمين إليها.

وبالإضـــافة إلـــى ذلك، كانت بلدة قبلي أمنع قرى نفزاوة وأكثرها تحصينا، إذ كان يحـــيط بهـــا ســـور بأبواب تغلق ليلا وعند الحاجة ومن وراء ذلك خندق يملأ ماء في فـــترات التوتر. كما تقوم الواحة بدور دفاعي إذ أنها تحيط بالبلدة من جميع الجهات، ثم إنها كانت كثيفة النخيل، كذلك فإن وجود بعض الكثبان الرملية إلى جنوب الواحة يساهم فـــي تعزيـــز هذا الموقع الحصين. وقد ورد في أحد التقارير الرسمية التي رفعت إثر موقعـــة قبلـــي وصـــف لهذا الموقع الحصين جاء فيه أن البلدة تقع في "مكان منخفض والـــنخل محـــيط بها ومتراكم في بعضه ومن وراء النخل سور ومتريسات من التراب ووراء ذلـــك خـــنادق مملـــوءة ماء" (7)، وهذا من الأسباب التي برر بها قائد المحلة هزيمـــته في تلك الموقعة. غير أن هذه الهزيمة لم تظهر من خلال وثيقتنا التي اعترفت مع ذلك بصمود أهل قبلي الذين "ناصبوا في فضاء الأرض وبين النخيل يوما أو بعض يوم"، ثم "فروا بشقيهم إلى بلد قبلي وتحصنوا بها وأغلقوا أبوابها وتعالى الحصار عليها وتـــتابع القتال مع أهلها من دورهم وفوق حصونهم أياما، ولما أيقن الشقي (أي غومة)

---

(7) أ.و.ت، صـــ 184، م 1022، وث 12 بتاريخ 6 صفر 1274هـــ/25 سبتمبر 1857م.

بالهزيمة فر من البلد ليلا" ([8]). وفي الواقع فإن هذا النص لم يقدم لنا إلا نصف الحقيقة، ذلك أن المواجهة بين القوات الحكومية والقبائل الحليفة لها من جهة، وأهل قبلي وحلفائهم من جهة أخرى كانت معركة حقيقية. فمتى تمت هذه المعركة ؟ وكيف كانت وضعية القوات المتقابلة أثناءها ؟

يذكر التقرير الرسمي المشار إليه إن القوات المدافعة عن البلدة خلال الهجوم الأول عليها تقدر بألفي رجل من سكان قبلي وأنصارهم من قرى وطن شداد وغومة ومن معه وكذا من بين بني يزيد. وفي المقابل كانت المحلة تضم خمسمائة من العسكر وألفا وخمسمائة رجل من القبائل الحليفة مثل الهمامة وأربعمائة من قابس والمطوية ([9])، أما عدد الذين التحقوا بهم من نفزاوة فلا نعرف غير 23 فارسا من أولاد يعقوب ([10]) في حين لم يحدد عدد الملتحقين بالمحلة من المرازيق أو القرى الأخرى. وحتى لو قبلنا الرقم الذي يقدمه هذا التقرير بخصوص القوات المدافعة وهو مبالغ فيه ولا شك، فإن مجموع القوات الحكومية كانت تفوق القوات المدافعة عددا، فما هي الحصيلة التي أسفرت عنها المواجهة بين الطرفين ؟

بالمقارنة بين ما جاء في تقريرين رسميين كتبا بعيد تلك المعركة نتبين أنها جرت يومي الإثنين والثلاثاء 25 و26 محرم 1274هـ/14 و15 سبتمبر 1857م ([11])، غير أن وثيقتنا الرئيسية تذكر أنها دامت "يوما أو بعض يوم"، وفي هذا الإختزال للأحداث محاولة لمحو ذكر الهزيمة التي منيت بها القوات المهاجمة أمام البلدة ؛ وحتى المدفع الذي وقع جلبه خصيصا من قابس لم يحسم المعركة لصالحها مع أنه "صرخ في

([8]) نفس الصندوق والملف، وث 42.

([9]) نفس الصندوق والملف، وث 12.

([10]) نفس الصندوق والملف، وث 10، بتاريخ 29 محرم 1274 هـ/18 سبتمبر 1857، وهو أول تقرير حول مواجهة قبلي للمحلة.

([11]) يذكر د. بنبلغيث في بحثه المشار إليه أعلاه ص 192، أن هذه المعركة دارت حوالي يوم 20 أوت 1857، لكن الوثيقة عدد 12 بالملف 1022 والمؤرخة يوم الجمعة 6 صفر تذكر بأن المعركة جرت يومي الإثنين والثلاثاء، ثم أن الوثيقة عدد 10 المؤرخة يوم الجمعة 29 محرم تذكر بأن المعركة دارت قبيل بضعة أيام، وهو ما يجعلنا نذهب إلى أنها دارت فعلا يومي الإثنين 25 والثلاثاء 26 محرم 1274هـ/15 سبتمبر 1857م.

اليوميــن ما شاء الله". وعلى كل فإن تلك المعركة أسفرت عن انهزام المحلة، وهو ما دعــا غومـــة فــيما بعــد إلى القول بأنه كسرها ([12]). فما هي نتائجها على المستوى الميدانـــي ؟ ورد فـــي أول تقرير رسمي رفع بعد المعركة أنها "انجلت عن قتلى من أصــــحابه (أي غومة) نحو الستين وماتت جل خيولهم" لكن قد تبدو هذه الحصيلة أكثر من الواقع بكثير، ذلك أن التقرير الموالي لم يعرج على ذكر تلك الحصيلة بل ذكر أن رجــال المحلة "لم ينالوا من البلد شيئا"، وفي مقابل ذلك تعرض هذا التقرير من جديد لنتائج المعركة في صفوف القوات المهاجمة التي تكبدت حسب ذينك التقريرين العديد مـــن الخسائر، إذ قتل عمار بن عمار أحد قواد الهمامة والأوضباشي عثمان العياري، إضافة إلى عدد آخر من الرجال ([13])، ومن بين أفراد القبائل أخو محمد بوعلاق قائد أولاد يعقوب ([14])، أما الجرحى فأبرزهم الكاهية صالح بن قدور الذي أصيب في اليوم الأول ممـــا أثـــر علـــى معنويات جنوده، كما يذكر التقرير "أن الجرحى من جماعتنا كثـــيرون"، لكـــن الأهـــم هو الحالة المعنوية للمحلة التي هزّتها تلك الهزيمة وسادها الإضـــطراب والفوضى حتى عبر قواد العروش عن القلق من وضعيتهم، وقد جاء في الـــتقرير أيضا "أن من شدة حرص العروش على القدوم من بلدة قبلي أنهم لم يصبروا حتى يأتيهم تعريفنا (أي أمرنا) بل أن أولاد رضوان كلهم روحوا على ما بلغنا، وباقي العـــروش يتسللون من هناك في كل يوم جماعة بعد جماعة". ولعل هذه لوضعية هي التـــي جعلـــت العـــامل يقرر الإنسحاب طالبا في نفس الوقت تعزيزات عسكرية من العاصـــمة، لكن خوفا من أن يعتدّ أهل قبلي بانتصارهم على المحلة كتب الكاهية إليهم "إنـــنا لم نقدم لمحاصرة بلدكم وليس بيننا وبينكم ما يقتضي ذلك، وإنما قدمنا خفافا في أثر هذا الشقي غومة لطرده من العمالة على مقتضى إذن المعظم الأرفع مولانا وسيدنا أيـــده الله ..." كمـــا ورد فـــي تلك الرسالة إنذار ينص على ما يلي : "ونحن راجعون لنتأهـــب للعودة إليكم كما يلزم ونجد الرجل ومن معه عندكم، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون" ([15]).

([12]) أ.و.ت، صـــ 184، م 1022، وث 12.

([13]) نفس الصندوق والملف، وث 10.

([14]) نفس الصندوق والملف، وث 23، وهي بتاريخ 20 صفر 1274هـــ/9 أكتوبر 1857م.

([15]) نفس الصندوق والملف، وث 12.

وعلى كل فإن هذه الهزيمة حققت ما كانت تخشاه السلطة ألا وهو زعزعة مكانتها بين سكان المنطقة وربما المناطق الأخرى، كما أنها زادت من جهة أخرى في غضبها علـى بلـدة قبلي وأهلها الذين لم يكتفوا باحتضان غومة بل وقفوا في وجه المحلة من أجلـه، وهـو مـا يفسـر كل الإجراءات التي اتخذت ضدهم فيما بعد، وتوجهت كل المجهـودات منذئذ لمحو تلك الهزيمة عبر تنظيم هجوم جديد، وقد وصلت بالفعل إلى قـابس ثـلاث قطـع حربـية يقودها أمير الأمراء رشيد وتحمل على متنها تعزيزات عسـكرية هامـة تـبلغ خمسمائة جندي إضافة إلى العتاد الحربي ومن ضمنه خاصة المدافـع ([16]). غـير أن الوضـع قـد تبدل في أثناء ذلك، إذ تكثفت عمليات الإنهاك الموجهـة لقـوات غومـة والتي كانت تتولاها القبائل المحلية، كما وقع تثبيط عزائم المدافعيـن عـنه، حتى لما قدمت القوات الحكومية إلى المنطقة من جديد كان ميزان القـوى قـد انقلب تماما، وهو ما سهل مهمتها هذه المرة. فتحولت المعركة التي كان الهدف منها محو آثار الهزيمة التي تكبدتها القوات النظامية قبل شهرين إلى استعراض عسكري في قرية مذعورة وشبه خالية.

2- نتائج المواجهة : العقاب :

فـي الحقيقة لم تتعرض أي من الوثائق التي عثرنا عليها إلى كيفية دخول القوات النظامية للبلدة، واكتفت الوثيقة الرئيسية المشار إليها سابقا بوصف الحالة النفسية لأهل البلدة الذين "زلت بهم القدم وزارع البغي حاصد للندم وأمهل أمرهم ريثما عرض على الحضـرة العلية ..." ([17]). وفي الحقيقة كان خريف 1857 عصيبا على أهالي القرى التي ناصرت غومة وخاصة منها قبلي التي وقفت في وجه المحلة، وهو ما دعا قسما من سكانها إلى التبرئ من موقف خليفتهم، وقد قامت الزوايا في هذا الإطار بدور هام، يذكر مفتي نفطة علي الساسي الذي قدم من الجريد لتعزيز الوجود العسكري بالمنطقة أنـه وجد "جل بلدانهم خالية ليس فيها أحد فأتونا كافة وطن شداد اقبلي (كذا) وغيرها بالمرابطيـن والسـناجق واعتذروا بعدم علمهم بدخول غومة عليهم، ولكن الكلام بينه

([16]) نفس الصندوق والملف، وث 23.

([17]) نفس الصندوق والملف، وث 42.

وبيــن الخليفة والمشائخ" ([18]). ومثل هذه المحاولة كانت لتفادي العقاب الجماعي الذي كانت السلطة تضمره أو على الأقل تشيعه. وقد وقف مفتي نفطة ضد مثل هذا التوجه الــذي كان يساهم في صياغته محمد خزندار أمير المحلة إذ ما فتئ يؤكد في تقاريره على ضرورة إرسال التعزيزات العسكرية، وإضافة إلى تحريضه لقبائل صف يوسف بالمــنطقة وإطلاق أيديها دعاها إلى إشاعة أمر الباي "بهدم قبلي وما تبعها من القرى في الفساد وقطع نخيلهم جزاء بما صنعوا" ([19]).

وإذ كانت المواقف المؤثرة على صياغة القرار النهائي تتخذ اتجاهين، فإن الوضع الميداني تغير تماما وخاصة بعد أن عزل غومة عن أنصاره وهوجم في الجهة الغربية مــن المنطقة. وعندما جاءت المحلة من جديد كانت الساحة قد خضعت تماما أو تكاد. فما هي الأوامر التي كانت تحملها ؟ دخلت المحلة بلدة قبلي في أواسط نوفمبر 1857، ويبدو أن الأيام العشرة التي قضتها هناك لم تكن لفرض النظام فقط، وإنما أيضا للثأر ممــا لحــق المحلــة قبل شهرين، فاتخذت العقوبات المسلطة على البلدة طابعا انتقاميا وتمثلت العقوبات فيما يلي :

1- سجن الرجال : إذ "حكم عليهم (الباي) أيده الله بالسجن وهو أهون جزاء فيمن حــارب الله ورسوله وسعى في الأرض فسادا" ([20])، وإذ لم تذكر الوثيقة عدد من ألقي عليهم القبض فإن تقريرا آخر مؤرخا بيوم 11 ربيع الثاني 28/1274 نوفمبر 1857 يذكر أن عدد هؤلاء بلغ مائة وخمسين وهم فيما نعتقد كل البالغين من الذكور، ذلك أن قبلــي كانــت تعد سنة 1861 : 104 نفرا ممن يدفعون الضريبة ([21]). غير أن أغلب

([18]) أ.و.ت، صـــ 20، م 227، وث 157، وهي عبارة عن رسالة وجهها كل من علي بن عبد القــادر الكاهــية وعلــي الساسي إلى مصطفى خزندار بتــاريخ 22 صفر 1274هـ/11 أكتوبر 1857.

([19])أ.و.ت، صــــ 184، م 1022، وث 19، رسالة من محمد أمير المحلة إلى مصطفى خزندار بتاريخ 15 صفر 1274 هـ/4 أكتوبر 1857.

([20]) نفس الصندوق والملف، وث 42.

([21]) أ.و.ت، السلســلة التاريخــية، دفتر رقم 783، ص 1، وهذا الدفتر مؤرخ بغرة ربيع الثاني 1278هـ/4 أكتوبر 1861م.

هـؤلاء أطلق سراحهم بمجرد وصولهم إلى قابس، ولم يبق بالسجن غير خمسة عشر رجلا من أعيان البلدة وعلى رأسهم شيخها.

2- **هـدم البلدة** : من بين ما اتخـذته السلطة في أعلى مستوياتها كرد فعل على مـا لحـق المحلـة في أواسط سبتمبر 1857 الأمر بهدم البلدة وتحجـير سكناها إلى الأبـد، وقـد ورد في تقرير 11 ربيع الثاني 1274 المشار إليه بخصوصها أن أمير المحلة "طيح أصوارها وأديارها وفسد الخندق الذي كان حايط بها" ([22]). وبالفعل يبدو أن الـبلدة قـد وقـع قصفها بشدة في محاولة لتخريبها تماما وحتى لا يعود أهلها إلى سـكناها مجددا، وتكون بذلك عبرة لكل من قد يجرؤ على الخروج على النظام القائم. وقد بقيت آثار الخراب بادية إلى ما بعد عدة سنوات، إذ كتب الرحالة الفرنسي فيكتور غيران (Victor Guérin) الذي زار قبلي سنة 1860 ما يلي : "لاحظت أن نصف المنازل مهدمة ومقلوبة جزئيا وأن العديد من المساجد مقوضة، وفي كل خطوة يلاحظ أثر النار والقذائف والرصاص" ([23]).

3- **بـيع الواحة** : لقد أمر محمد باي بأن "تباع لأهل الطاعة أملاكهم وتستصفى أموالهـم". وبـالفعل سـلبت ثـروات أهل قبلي وخاصة منها ما يملكونه من مواشي وحيوانات، كما عرضت بساتينهم لتباع بالمزاد، وهو ما تم يوم 29 ربيع الأول 1274 /16 نوفمبر 1857 أي بعد المعركة الثانية ([24])، فكيف تم اتخاذ قرار البيع ؟ يبدو أن التفكـير اتجه في البداية نحو قطع النخيل، بل إن الوزير الأكبر مصطفى خزندار قد أمـر بـالفعل بقطع نخيل قبلي قبل عودة المحلة إليها من جديد، وقد وقعت إشاعة هذا الخبر بالفعل في المنطقة. غير أن العامل أمر الكاهية بالتربص في ذلك ([25]). وهو ما يدل على أن السلطة الجهوية كانت أكثر شعورا بصعوبة هذه العملية وما تستغرقه من

([22]) أ.و.ت، صـ 184، م 1022، وث 39 بـتـاريخ 11 ربيع الثاني 1274هـ/28 نوفمبر 1857م. مع الملاحظ أن اسم المرسل إليه قد اقتطع من هذه الوثيقة في حين لم يرد اسم المرسل.

([23]) Victor Guérin, Voyage archéologique dans la Régence de Tunis, Paris 1862, p.241.

([24]) فـي الحقـيقة لـم يرد هذا التاريخ بوثيقة البيع وإنما ذكره أحمد بن أبي الضياف، **الإتحاف**، تونس 1963، ص 218.

([25]) أ.و.ت، صـ 184، م 1022، وث 19.

وقت وتتطلبه من يد عاملة، ثم أنها كانت ستؤثر على قيمة الضرائب التي تجمعها الدولة من المنطقة بحوالي العشر، كذلك فقد تدخل علي الساسي مفتي نفطة لدى الوزير الأكبر مصطفى خزندار من أجل التراجع عن القرار بقطع نخيل قبلي إذ كتب إليه ما يلي : "تطلب من فضلكم أن تشفعنا فيهم (أهل قبلي) لأنهم رعية سيدنا نصره الله، لا نرضى ضياعهم ولا قطع نخيلهم" ([26])، وبالفعل بعد أن تغير الوضع بالمنطقة توجه الرأي إلى حرمان أهل قبلي من واحتهم عقابا لهم وإن تستفيد من ذلك خزينة الدولة . وفي هذا الإطار استولت الدولة على واحة البلدة بما فيها من نخيل وأشجار مثمرة أخرى وعرضها على البيع. ولكن لا تكتمل الصورة إذا لم نعلم أهمية هذه الواحة وما كان بها من نخيل. فطبقا لإحصائيات سنة 1852 كانت واحة قبلي تعد 18490 نخلة وباعتبار أن قرار البيع يستثني "ما يملكه غير أهل البلد من الأجانب ... والأوقاف التي للمساجد والزوايا وغيرهما من جهات البر" فإن القرار يشمل حوالي 85% من الواحة أي 15670 نخلة طبقا لإحصائيات سنة 1852 ([27]) أي حوالي 20 % من جملة نخيل وطن شداد و10% من جملة نخيل منطقة نفزاوة، وتذكر وثيقة البيع أنها عرضت لتباع بالمزاد لأهل الطاعة وهم صف يوسف وذلك زيادة في النكاية بأهلها "وقد وقع سومها على الأجل المرعي محمد الحبيب بن المرحوم حسين بن أحمد السوداني، خليفة تلمين بماية وخمسة وعشرين ألف ريال صغرى تونسية" ([28]). وبعد أن كانت العملية قد تمت بالفعل بتاريخ 29 ربيع الأول 1274 واعتبر البيع "صحيحا جائزا ناجزا منبرما منعقدا تترتب عليه لوازم البيع من صحة التصرف بالبيع والهبة والتحبيس وغير ذلك من اللوازم" ([29])، يبدو أن المسألة لم تحسم تماما، إذ بدا أن المستفيد من العملية شخص واحد وربما لم يكن قادرا على دفع ذلك المبلغ الهام، فوقع

([26]) أ.و.ت، السلسلة التاريخية، صـ 20، م 228، وث 157.

([27]) نفس السلسلة، دفتر 1681 بتاريخ 26 محرم 1269هـ/9 نوفمبر 1852م. من خلال دراستنا لهذا الدفتر تبين لنا أن أهل قبلي يمتلكون 76.53 % من واحة بلدتهم، وهذه النسبة أصبحت بعد عشر سنوات 86.87% وذلك اعتمادا على الدفتر رقم 1718 المؤرخ ب25 شوال 1278هـ/24 أفريل 1862.

([28]) أ.و.ت، صـ 184، م 1022، وث 42.

([29]) **المصدر نفسه.**

إشـــراك أطراف أخرى في عملية الشراء، بحيث آلت واحة قبلي في الأخير إلى خليفة تلميـــن المذكور الذي اكتفى باشتراء الربع واشترك أهل القلعة في اشتراء الربع الآخر واشـــترى أهـــل جمنة النصف. وهذه القرى الثلاث تنتمي إلى صف يوسف، فكان أن غذت هذه العملية العداوة التي كانت تشق المنطقة منذ عدة قرون ([30]).

بل إن تلك العقوبات اتخذت طابعا انتقاميا بحتا، إذ شملت جانبا آخر حساسا يرتبط بالشرف والكرامة وما لهما من الأهمية لدى سكان البوادي والأرياف خاصة، فقد ورد في تقرير 11 ربيع الثاني المشار إليه أعلاه أن المحلة سبت عشر نساء من قبلي وقع نقلهن إلى قابس حيث سلم أمير المحلة تسعا منهن إلى "العزار الذين عنده يفسقوا فيهم ووحدة من نساء حسنة صغيرة كانت زوجة ابن شيخ قبلي جابها في كروصة وجعلها في قطون وحاط عليها عسة يحرصوها في الليل"([31]). غير أن مثل هذه الممارسات لا تعـــد آنذاك من التجاوزات خاصة وإنه نظر إلى المواجهة التي وقعت بقبلي على أنها حـــرب حقيقـــية، ومن قوانين الحرب استحلال الدماء والأموال والأعراض، وفي هذا الإطار وقع سبي أولئك النسوة، كما سجن الرجال وبيعت الواحة بأكملها.

لكـــن إلـــى أي مـــدى يمكن التمادي في مثل هذا التبرير، خاصة وأن تلك الفترة بـــالذات شهدت إعلان نص جديد يعيد رسم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ونعني بذلك عهـــد الأمـــان ؟ وبالتالي فإنه يمكننا أن ننظر من خلال هذا النص إلى تلك العقوبات

([30]) لكـــن إلى متى تواصلت استفادة هؤلاء الملاكين الجدد من واحة قبلي ؟ لم نعثر في الأرشيف الوطنـــي علـــى ما ينص صراحة على ذلك، ولكن من خلال وثيقة محلية سلمنا نسخة منها السيد محمـــد ميلود مشكورا لم يسترجع القبـــلاوية واحتهم إلا في أواخر ذي الحجة 1276هـــ/ أواخر جويلـــية 1859 تـــاريخ هذه الوثيقة، وبالتالي فإن القبلاوية حرموا من استغلال واحتهم لموسمين متواليين 1857 و1858 حيث أن أحداث خريف سنة 1857 حرمتهم من صابة تلك السنة وهذا ما يذكـــره علي الساسي في مراسلته إلى مصطفى خزندار إذ كتب ما يلي : "وقد تضررت نفزاوة يا ســـيدي في هذا العام جميع غـــلتها أكلتها خيول الزماميل". انظر السلسلة التاريخية، صـــ 20، م 228، وث 157. كمـــا يـــبدو أن الملاكيـــن الجدد استغلوا بالفعل واحد قبلي خلال موسم 1275/ 1858.

([31]) أ.و.ت، صـــ 184، م 1022، وث 39.

بـــنظرة مغايـــرة، أم هـــل أن مقتضيات الدولة وربما التقاليد السلطوية قد طغت على الخطاب الجديد ؟ هذا ما سنحاول التعرض إليه في العنصر الموالي.

3- الخطاب والعقاب :

من الطرايف أن الإعلان عن عهد الأمان ووصول المحلة إلى قبلي حدثا في نفس الشـــهر، محـــرم 1274هـــ/سبتمبر 1857م بل لم تفصل بينهما إلا أيام قليلة، وإذ لم تتمكـــن المحلـــة في المرة الأولى من أن تفعل ما تشاء، إذ ردت على أعقابها بعد أن قصفت البلدة بشدة، فقد تعززت بقوات جديدة خلال الشهرين المواليين وعادت لتمارس شتى أنواع التجاوزات.

والحقـــيقة أن ما قامت به المحلة كان في جزء كبير منه بأمر من الباي نفسه، ألم يكتـــب إلى جنودها طالبا منهم "بذل النفوس في إنفاذ ما يأمركم به (أمير المحلة) وقد وعـــاه عنـــي، إذ هـــو معكـــم كالجزء مني. فحسبه أن يأمركم بما هو مأمور به من الأعمـــال" ؟ ([32])، ويضـــيف محمـــد بـــاي في رسالته : "واعلموا أنه يباشركم بيدي ويأمركم بلساني، وهو وإن بعد عني فهو نصب عياني، لأنه الثقة الأمين على ما يراه منكم وينهيه إلي عنكم" ([33]).

وبالتالـــي فإن ما قام به أمير المحلة بقبلي إنما هو بأمر شخصي من الباي، بل بدا أمـــير المحلة أحيانا أرفق من الباي نفسه، وهذا يظهر من خلال مسألة قطع النخيل إذ أصـــدر الباي أوامره بقطع نخيل قبلي، ووجه مصطفى خزندار رسالة في هذا المعنى إلـــى محمد خزندار أمير المحلة، غير أن هذا الأخير لم يسرع في تنفيذ تلك الأوامر، وانتهت المسألة بالتراجع عن هذا القرار. ومن المفارقة أن محمد باي الذي تعهد قبيل أيـــام بتأكيد "الأمن لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسن والألوان فـــي أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة" ([34]) هو نفسه الذي أمر بتســـليط العقوبات الجماعية على بلدة قبلي وأهلها "ليكونوا سلفا ومثالا للآخرين" ([35]).

([32]) ابن أبي الضياف، **الإتحاف، نفس المصدر**، ص 217.

([33]) **المصدر نفسه.**

([34]) **المصدر نفسه**، ص 242.

([35]) أ.و.ت، صـــ 184، م 1022، وث 42.

وبالتالي كان هناك شعور لدى مصدر القرار بأن تلك العقوبات تتجاوز الجرم، مع ذلك قدمت على أنها دونه بكثير إذ أن "مولانا وسيدنا أيده الله لحلمه وحنانه وشفقته على أهل إيالته ساسهم بالحلم ولم يعاقبهم على قدر الجرم" ([36]). ولا شك أن في التأكيد على تلك الصفات محاولة لتبرير ما ألحقته المحلة بقبلي بأمر من الباي. ثم إن تلك العقوبات قد اتخذت طابعا انتقاميا صرفا فكانت اختراقا لنص عهد الأمان وروحه. وحتى لو أمكن تبرير جانب منها، فإن صبغتها الجماعية لا يمكن ألا تمس من مصداقية عهد الأمان فقد طالت العقوبات كل السكان دون فرق بين المذنب والبريء فبيعت واحتهم جميعا وسلبت أموالهم وصودرت مواشيهم وهدمت منازلهم، ومما يجعلها تصنف ضمن التجاوزات أنها لم تتم بموجب "نظر المجلس بالمشورة" كما ينص على ذلك عهد الأمان وإنما كانت مباشرة بأمر من الباي نفسه.

كذلك فإن عمليات الإنتقام طالت "الأعراض المحترمة"، ويبدو أن المحلة قد تعودت على ارتكاب مثل هذه التجاوزات بهدف الإذلال، وكانت الأوامر في هذا الشأن تصدر من أمير المحلة إذ أمر جنوده بعد دخوله بلدة الحامة "بهتك حرمة نساء بني يزيد" ([37])، ثم بعد أن أخضع بلدة قبلي عاد إلى قابس ومعه عشر نساء. ومثل هذه الممارسات تمس ولا شك من مصداقية ما جاء في البند الأول من عهد الأمان، وتؤكد ازدواجية السلطة الحسينية في خطابها وممارستها، ففي حين كان الخطاب منفتحا على المستقبل ويبشر بأسس جديدة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم كانت الممارسة سلطوية في عمقها وتجلياتها، فكانت أحداث قبلي أول امتحان لعهد الأمان ولمدى القبول بما جاء فيه.

الخاتمة :

لقد كان الدرس قاسيا على بلدة قبلي التي كانت حتى ذلك الحين بعيدة عن دائرة الضوء، فكان عام 1857 أو "عام قبلي" كما سجل في الذاكرة الشعبية بالمنطقة، علامة مميزة في تاريخ الواحة البعيدة، إذ وقع خلاله القضاء على كل ديناميايتها لعدة عقود لاحقة وحتى عندما جاءت قوات الإحتلال لم تبد البلدة أي مقاومة تذكر.

([36]) **المصدر نفسه.**

([37]) ابن أبي الضياف، **الإتحاف، نفس المصدر**، ص 218.

من جهة أخرى كانت أحداث خريف 1857 إنذارا مبكرا للسلطة الحسينية ومؤشرا علـى مـا سيهز البلاد من أحداث خطيرة بعد بضع سنوات فقط، ويكفي التذكير هنا بـثورة علي بن غذاهم وانتفاضة الساحل التي تولت قمعها محلة زروق سنة 1864، وكانت مناسبة أخرى كشفت خلالها السلطة الحسينية عن وجهها العنيف وتخلت تماما عـن مسـار الإصـلاحات ؛ غير أن أهم ما يمكن الخروج به هو أن أحداث خريف 1857 كشـفت عـن محدودية الخطاب الذي أعلن في تلك الفترة بالذات حتى بدا في مفاصلة صارخة مع الواقع، وبينت أن الممارسات السلطوية أبعد مدى وأعمق جذورا.

المجتمعات القروية والسلطة :
مثال الجمنيين بنفزاوة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (*)

كانت منطقة نفزاوة في منتصف القرن التاسع عشر تعد عشرات القرى المتفاوتة من حيث حجمها ومكانتها طبقا لأهمية موقعها ولكن خاصة لأهمية واحتها، حيث كانت لكل واحدة منها واحتها الخاصة التي تمتد أو تنحسر وفقا لما يتوفر لها من مياه. ومن أهم تلك القرى جمنة التي استطاعت أن تتبوأ مكانة متميزة رغم تواضع واحتها. فقد شهدت القرية حركة نزوح دفعت بجزء من أبنائها إلى خارج المنطقة في حين استقر عدد هام منهم بقريتي أم الصمعة وزاوية الحرث بشمال نفزاوة. غير أن ذلك التباعد المغرافي لم يؤد إلى تفكك المجتمع الجمني أو التأثير في ما يربط بين مكوناته من تقاليد وطموحات وولاءات ومرجعيات روحية، وبقيت البلدة الأم تقوم في ذلك الإطار بدور القطب الذي يحدد موقف المجتمع المحلي ككل سواء إزاء السلطة المركزية أو السلطة المحلية، فكيف تبدو مكانة الجمنيين في نفزاوة من خلال مؤشري الديمغرافيا والإقتصاد ؟ وما هو رد فعل المجتمع الجمني إزاء تكثف حضور السلطة المركزية في المنطقة منذ منتصف القرن التايع عشر ؟ وكيف استثاروا ضدهم نقمة تلك السلطة حتى جردت ضدهم حملة عسكرية لإخضاعهم بالقوة ؟ وما هو الدور الحقيقي للسلطة المحلية في تلك الحملة التي أفضت إلى تخريب قرية جمنة سنة 1879 ؟

1- الجمنيون : اختلال الديمغرافيا والإقتصاد :

أ- الجمنيون أهم مجموعة ديمغرافية بنفزاوة :

يتشكل المجتمع الجمني في الفترة التي ندرسها من مجموعات قبلية وحتى عرقية مختلفة وتتبنى علاقاتها فيما بينها على التمايز، غير أنه استحال علينا رسم حدود ذلك

(*) صدر هذا البحث في مجلة إيبلا، معهد الآداب العربية تونس عدد 191، السنة 66، 2003، ص 3-22.

التمايز من خلال دفاتر المجبى ([1]). بل أننا ارتحنا إلى ما قام به محرر تلك الدفاتر لكأنه تجـاهل عمـدا تلك الفروقات التي وقع التنصيص عليها في مناطق أخرى من البلاد ([2]). غير أن ذلك لا يعفينا من إعطاء إشارات عامة من خلال وثائق أخرى حول تلك الفروقات إذ كـان يقـع الـتفريق أحـيانا بين سكان البـلدة بين (أحرار وعبيد) ([3]). وإذا كان هذا الـتفريق يعـود آنذاك إلى لون البشرة (بيض / سود)، فإن هناك فـوارق أو حدودا على أسـاس عروشـي. وفي هذا الإطار لم يكن أهل جمنة جميعـهم يعتبرون جمـنيين حيث كانـت تعيش إلى جانبهم في البلدة الأم مجموعات أخـرى : القصارة وأولاد عامر. وفي كـل مـن بلدتي أم الصمعة وزاوية الحرث نجد إلى جانب الجمنيين المهاملة والشواشين إضـافة إلـى المجابـرة والسـماعلة في القرية الأولى والعداونة في القرية الثانية ([4]) ؛ وحسب الوثائق الأرشيفية فإن بعض تلك المجـموعات على الأقل كانت تعرف بانتسابها إلـى الجمنييـن إذ نجد عبارة "الشوشان الجمني" ([5]) أو "المهاملة عزيب الجمـنيين" ([6]). وهـو مـا قـد يبرر التغاضي عن الفروقات بين تلك المجموعات المتعايشة مع الجمنيين خاصـة وأن الجمنييـن بالمفهوم الضيق للعـبارة، أي أحفاد سيدي عبد الله بالحاج، كانوا العنصـر الرئيسـي فـي تلك القرى الثلاث وهم الذين منحوها ميسمهم الخاص وحددوا انتماءها ومرجعياتها.

([1]) *أ.و.ت*، الدفتر رقم 783، ص 1 و5 بتاريخ 9 ربيع الأول 1278 هـ/14 سبتمبر 1861.

([2]) مـن ذلك بلدة زغوان مثلا ؛ انظر في هذا الإطار بحثنا المنشور ضمن هذا الكتاب : "ملاحظات حول الوزن الديمغرافي والإقتصادي للمجموعة الأندلسية بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر".

([3]) *أ.و.ت*.، صـ 21، م 237، وث 84، رسـالة موجهـة من "كافة جماعة بلد جمنة" إلى محمد خزندار بتاريخ 2 ذي القعدة 1291/ 11 ديسمبر 1874.

(([4]) عمـيرة علـية الصغير، "ملامح من نفزاوة في السنوات الأولى من الإحتلال الفرنسي من خلال نوتيسـات الإستعلامات العسكرية"، في، **أمل**، ع 11/10، س 4، الـدار البيضاء 1997، ص 300-301.

([5]) *أ.و.ت*.، صـ 15، م 146، وث 158، وهـي نسخة أمر علي موجه لعامل نفزاوة بتاريخ 10 جمادى الثانية سنة 1300/ 18 أفريل 1883.

([6]) *أ.و.ت*.، صـ 15، م 146، وث 1، وهو أمر صادر من علي باشا بن حسين باي بتاريخ أوائل صفر سنة 1195/ 27 جانفي- 5 فيفري 1781.

من خلال دفاتر المجبى نتبين أن سكان القرى الثلاث يعدون 170 من جملة 888 هم مجموع الخاضعين للمجبى بنفزاوة طبقا لإحصاء سنة 1278هـ/ 1861 أي أنهم يقاربون خمس ذلك المجموع (7)، وبذلك فهم يتجاوزون الوزن البشري لأي مجموعة أو بلدة أخرى شملها الإحصاء، من ذلك أن بلدة قبلي وهي أهم تجمع سكني كانت تعد طبقا لنفس الدفتر 104 فقط من الخاضعين للمجبى. أما إذا أردنا تقدير العدد الجملي لأهل تلك القرى الثلاث اعتمادا على ضارب أربعة الذي اعتمده عدد من المهتمين بالديمغرافيا التاريخية، فإنهم يقاربون السبعمائة نسمة يتوزعون على القرى الثلاث كما يلي:

جدول 1 : عدد سكان القرى الثلاث مقارنة مع سكان المنطقة

	الخاضعون للمجبى	العدد التقديري للسكان	%
جمنة	80	320	%9.00
زاوية الحرث	36	144	%4.05
أم الصمعة	54	216	%6.08
المجموع	170	680	%19.14
نفزاوة	888	3552	%100.00

اعتمادا على هذا الجدول بقيت جمنة تشكل المركز الرئيسي للجمنيين إذ تضم وحدها 9 % من الخاضعين للمجبى بنفزاوة ولا تفوقها في ذلك سوى بلدة قبلي كما أنها تتقدم على تلمين التي كانت تشرف إداريا على جمنة. أما أم الصمعة وزاوية الحرث فقد بقيتا متواضعتين ديمغرافيا بالمقارنة مع البلدة الأم مما جعلهما تابعتين لها، خاصة وأنهما لم تكونا خالصتين للجمنيين الذين كانوا مع ذلك يقومون بالدور المتحكم فيهما. لكن ما مدى الأهمية الإقتصادية للجمنيين في المنطقة والتي تعتبر ملكية النخيل مؤشرا أساسيا في تحديدها؟

(7) نلاحظ هنا أن عددا من القبائل والعروش لم تدخل ضمن هذا الإحصاء لعدم خضوعها للمجبى ومن بينها خاصة المرازيق الذين كانوا يعتبرون أولاد زاوية وأولاد يعقوب إحدى قبائل المخزن.

ب- مجالات واحية محدودة :

كانت أهم واحات نفزاوة من حيث المساحة وعدد النخيل هي تلك التي تتوسط المنطقة نظـرا لتوفر مصادر مائية هامة بها، وأساسا من بينها منابع "واد الغريق" وما يتبعها من شبكة مائية تغطي واحات تلمين والجديدة والمنصورة والرابطة، وقد كانت تعد مجتمعة 39836 نخلة طبقا لإحصاء سنة 1860، ثم رأس العين بالنسبة لواحتي قبلي والكعبي اللتين كانتا تعدان مجتمعتين آنذاك 21573 نخلة. وبالتالي فهذه المنطقة كانت تتوفر لوحدها على 44.67 % من جملة نخيل نفزاوة. وهنا نلاحظ أن القرى الجمنية لم تكن تتبع هذا المجال الواحي الرحب، وهي مجتمعة لم تكن تساوي إلا نسبة متواضعة من نخيل نفزاوة كما نتبين ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول 2 : أملاك الجمنيين بواحات القرى الثلاث وبغيرها من قرى نفزاوة (1860) ([8])

	عدد النخيل	%
جمنة	4330	%3.15
أم الصمعة	3342	%2.43
زاوية الحرث	1446	%1.05
واحات مختلفة	857	%0.62
المجموع	9975	%7.25
واحات نفزاوة	137446	%100

من خلال هذا الجدول نتبين أن نسبة ما يملكه سكان القرى الثلاث لا يتجاوز %7.25 من مجموع النخيل بالمنطقة ؛ وبالمقارنة مع المعطيات الديمغرافية كما تظهر في الجدول الأول نلاحظ أن الوزن الديمغرافي للجمنيين كان يفوق بكثير وزنهم الإقتصادي. وقد تلافى الجمنيون ذلك الخلل بتوجههم للتملك بعدد من واحات نفزاوة، وقد ساعدتهم الوظائف التعليمية والدينية على هذا التوجه الذي لا يشتركون فيه إلا مع المرازيق. وبالفعل فقد طبع الجمنيون والمرازيق مواقعية الواحات بنفزاوة، حيث نسبت إليهما العديد

([8]) اعتمدنا في وضع هذا الجدول على الدفتر رقم 1706، ص 135-153، وهو بتاريخ 5 شعبان 1276/ 27 فيفري 1860.

مـــن القطـــع الفلاحـــية، مـــن ذلك أننا نجد بواحات قبلي والرابطة وتلمين تسمية "رقعة الجمنييـــن" كما نجد بواحة قبلي أيضا تسمية "رقيعة الجمنيين" و"بستان الجمنيين" وبواحة الـــرابطة نجـــد "ازنـــيق الجمنييـــن". والملاحظ هنا أن عددا من تلك القطع لم تكن، بعيد منتصـــف القرن التاسع عشر، على ملكية لا الجمنيين ولا المزازيق. إلا أنها تدل على أية حال على انتشار ملكياتهم في واحات نفزاوة في فترة ما، غير أن المجموعتين تختلفان من حيـــث كـــثافة ذلك الحضور من واحة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى فبينما كانت تعود 258 نخلـــة للمرازيق بواحة بازمة سنة 1860 لم يكن يعود للجمنيين بها سوى 18 نخلة. وكان وجود هؤلاء يفوق الواحد بالمائة في الواحات التالية : الكعبي، 79 نخلة أي 2.5%؛ وتلميـــن والجديدة،507 نخلة أي1.75%؛ والمساعيد، 30 نخلة أي 1.3% ؛ وقبلي 210 نخلة أي 1.13%.

نلاحـــظ كذلك أن كل الأملاك التي تعود للمرازيق بواحة قبلي هي في الحقيقة عبارة عـــن أوقـــاف علـــى كل من زاويتي الغوث والمحجوب بدوز، بينما كان أغلب ما يعود للجمنييـــن في واحة قبلي نفسها من الأملاك الخاصة، 161 على 275 سنة 1852 و195 على 247 بعد عشر سنوات.

الجدول 3 : مقارنة بين أملاك الجمنيين والمرازيق بواحة قبلي (1852 و1862) ([9]):

	1852		1862	
	العدد	%	العدد	%
جمنة	275	%1.48	247	%0.63
المرازيق	125	%0.67	355	%0.91

مـــن الناحـــية العدديـــة نلاحظ أن وجود الجمنيين بواحة قبلي لم يتضرر كثيرا خلال العشـــرية (1852-1862) رغم ما تركه ما يعرف بـــ"عام خلاء قبلي" (1857) ([10]) من

([9]) هـــذه الأرقام تهم في الحقيقة الأملاك التي تعود للجمنيين كليا أو جزئيا ؛ وقد وضعنا هذا الجدول اعـــتمادا على التوالي على الدفترين رقم 1681 المؤرخ يوم 26 محرم 1269 هـــ/ 9 نوفمبر 1852 ورقم 1718 المؤرخ يوم 25 شوال 1278هـــ/ 24 أفريل 1862.

([10]) انظـــر بخـــصوص هذا الحدث بحثنا المنشور ضمن هذا الكتاب "ازدواجية الخطاب والممارسة في تونس غداة الإعلان عن عهد الأمان: على ضوء توجيه المحلة إلى قبلي سنة 1857".

انعكاسات سلبية على العلاقة بين البلدتين. ويمكن إرجاع تدني النسبة المئوية لوجودهم بواحة قبلي خلال نفس الفترة إلى إحكام إحصاء سنة 1862 مقارنة مع إحصاء سنة 1852.

وعلى أية حال فإن ما دفع الجمنيين للتملك بواحة قبلي وبغيرها من واحات نفزاوة آنذاك هو محدودية واحات القرى الثلاث، وتم لهم ذلك بفضل توليهم مناصب القضاء والعدالة والإمامة وغيرها.

إن هذه الخلفية ضرورية لفهم الدور الذي تولاه الجمنيون في العصر الحديث وأساسا ما قاموا به في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبالتحديد دورهم في الصراعات بين يوسف وشداد، ثم خاصة لفهم المواقف والحيثيات التي أفضت إلى تخريب بلدتهم في ما يعرف بـ"عام خراب جمنة" (1879).

2- الدور المتنامي للجمنيين في نفزاوة :

أ- الجمنيون وخراب قبلي :

كانت نفزاوة تنقسم إداريا إلى وحدتين تسمى كل واحدة منهما "وطنا"، مركز إحداهما قبلي ومركز الأخرى تلمين، ولم تكن بينهما هناك حدود جغرافية وإنما كان هناك تداخل في الإنتماء إليهما، حتى أننا نكاد نجد إزاء كل قرية تنتمي إلى هذه الوحدة الإدارية قرية من الوحدة الأخرى. لقد كانت العلاقة بينهما كما هو معروف مبنية على الصراع، إذ كانت كل واحدة منهما تنطبق على أحد صفين، صف يوسف (أو الحسينية) وهو وطن تلمين وصف شداد (أو الباشية) وهو وطن قبلي. وقد كانت جمنة تنتمي إلى وطن يوسف بل أن مكانتها فيه كانت محورية حتى أنها كانت أهم ديمغرافيا من تلمين ذاتها كما بينا ذلك أعلاه. وهو ما رشحها للقيام بدور رئيسي في إطار الوحدة التي تنتمي إليها بل وفي نفزاوة عموما. بل يبدو أن الجمنيين كانوا يطمحون إلى لعب دور أهم في إدارة المنطقة، وحاولوا في سبيل ذلك التقرب من السلطة المركزية ؛ وهنا نذكر بالمكانة التي كانت لجدهم سيدي إبراهيم الجمني (1037-1134هـ/1628-1722م) لدى عدد من البايات

المعاصـــرين له وآخــرهم حســين بن علي (1705-1740) ([11]) ؛ فهل حاول بعضهم استثمار تلك المكانة للوصول إلى إدارة المنطقة ؟ كل ما نعرفه أنهم استطاعوا أن يحصلوا علــى مكانـــة خاصـــة عند البايات فصدرت بشأنهم الأوامر العلية "في رعيهم واحترامهم وحفظ جنابهم بحيث لا تنتهك لهم حرم ولا يقاسون بما تقاس به الرعية" ([12]). ولم يكتفوا بهــذه المكانة الروحية والمعنوية، بل تقدم أحدهم وهو المسمى عمر بن علي الجمني إلى الســلطة المركــزية بمشـــروع لتقسيم المنطقة بين صفي يوسف وشداد، حتى تتمكن من السيطرة عليها. ويبدو أنه كان يطمح من وراء ذلك إلى أن تقع مجازاته بتعيينه واليا على نفــزاوة ([13]). وإن وقـــع إقرار ذلك المشروع فإن جمنة لم يسند إليها في إطاره أي دور قيادي، غير أن ذلك لا يعني القضاء على أمل الإضطلاع به.

ومـــن هذه الزاوية يمكن النظر إلى مساهمتها في الأحداث التي شهدتها نفزاوة آنذاك، وفـــي مقدمـــتها مـــا وقـــع في خريف 1857 أو ما عرف بعام خراب قبلي. غير أننا لن نتعرض إلى تفاصيل ذلك الحدث وإنما نذكر ببعض معالمه :

- أن بلدة قبلي آوت غومة المحمودي المطارد من قبل السلطة المركزية، وهو موقف ينســجم ولا شك مع القيم البدوية في النجدة والإجارة والحماية، خاصة وأن المستجير هنا تربطه مع جانب من سكان البلدة علاقة دم بعيدة.

- أن موقـــف البلدة اعتبر من قبل السلطة المركزية عصيانا وتمردا يستحق العقاب. وهـــنا تقـــابل منطقان منطق المجتمع البدوي بقيمه وأعرافه ومنطق الدولة بما يعنيه من فـــرض الخضـــوع والطاعة والهيبة. وفي هذا الإطار وقع توجيه المحلة إلى قبلي للقبض

([11]) حـــول ســـيدي إبراهـــيم الجمني انظر كـــتابنا : **نوافذ على تاريخ نفزاوة**، مطبعة بابيريس نابل 2000، ص 153.

([12]) أ.و.ت، السلســـلة التاريخية، صندوق (صـــ) 15، الملف (م) 146، وث 1، وهو أمر صادر من علي باشا بن حسين باي بتاريخ أوائل صفر سنة 27/1195 جانفي - 5 فيفري 1781.

([13]) انظر بأرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي، التقرير الذي أعده بيشفال (Bechevel) ســـنة 1889 وتوجد نسخة مصورة منه في المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس ضمن البكرة P 40 وهو بعنوان : Notice concernant les tribus de Nefzaoua, F. 65 et 73.

علـــى غومـــة، غـــير أن المدافعين عنها استبسلوا في مرحلة أولى مما أجبر المحلة على الإنسحاب إلى قابس.

- أن السلطة، في الفترة الفاصلة بين انسحاب المحلة وعودتها من جديد إلى قبلي أي بين أواسط سبتمبر وأواسط نوفمبر 1857، قامت بالتحريض على البلدة مستعملة الصراع بين الصفين وحاولت بالتالي استجلاب صف يوسف إلى جانبها.

- أن الحـــدث انـــتهى بتدمير البلدة وإجلاء سكانها عنها، ومما زاد الوضع سوءا أن الأمر العلي قد صدر بأن "تباع لأهل الطاعة أملاكهم وتستصفى أموالهم" ([14]).

في إطار هذا الحدث، أين يتموقع الجمنيون؟

- مـــن خـــلال التقارير الرسمية للمحلة لم نجد أي إشارة لمشاركة جمنة في خراب قبلـــي، بل نص أحد تلك التقارير بصريح العبارة على ما يلي : "وأما البلدان الأخرى من نفـــزاوة فلم يحضر منهم وقت المعركة إلا القليل". ولم يذكر الجمنيون من بين العدد القليل الـــذي آزر المحلة، وذهب صاحب التقرير إلى القول "والذي بلغنا عدم اجتهاد الجميع في ذلك ولهذا طلب الكاهية (أي كاهية المحلة) أن نوجه لـــه جانبا من العسكر" ([15]). وبالتالي فهـــذه المعـــركة تولـــتها أساســـا المحلة وكانت مشاركة أهالي نفزاوة إلى جانب العسكر النظامي رمزية.

- أن إشهار أملاك القبلاوية للبيع انتهى في مرة أولى بالتفويت فيها إلى شخص واحد هـــو خليفة تلمين ([16])، ولم يذكر الجمنيون إلا بعد فترة، إذ يبدو أن المشتري أراد إشراك غـــيره فـــي امـــتلاك واحة قبلي، إما عجزا منه عن تسديد الثمن أو محاولة منه لتوزيع "الغنـــيمة" على بعض التابعين إليـــه إداريا. وبالتالي فإن ظهور الجمنيين لأول مرة على ركـــح الأحـــداث جاء متأخرا. وقد اقتسم أربعة عروش منهم نصف واحة قبلي (العبابسة،

([14]) أ.و.ت.، صـــ 184، م 1022، وث 42، وهي وثيقة بيع واحة قبلي بتاريخ أوائل رجب 1274 / 15-24 فيفري 1858.

([15]) أ.و.ت.، صـــ 184، م 1022، وث 10، وهي رسالة حررها محمد أمير الأعراض بتاريخ 29 محرم 1274/ 18 سبتمبر 1857.

([16]) أ.و.ت.، صـــ 184، م 1022، وث 42، **نفس المصدر**.

أولاد محمـــد، أولاد يوسف، أولاد السنوسي) في حين بقي الربع بيد المشتري الأول وآل الربع الآخر إلى أهل بلدة القلعة.

إن مشـــاركة الجمنيين في عملية شراء أملاك القبلاوية تعبر عن تعطشهم إلى التملك بِتــيجة محدوديـــة مساحة واحتهم، كما تعبر عن دورهم الرئيسي في نفزاوة وخاصة في وطن يوسف. غير أن ذلك كان لـــه أبعد الأثر في إذكاء الصراع بين الصفين وفي نفوس القـــبلاوية الذيـــن حمّلوا الجمنيين خراب بلدتهم (يا جمنة راهو السلف يولي / ريتيش ما عملـــت نهار قبلي)، واختزل الحدث أو الصراع في العلاقة بين البلدتين وغابت الرهانات الحقيقية لكل ما جرى.

وفي المقابل امحى تماما دور قوات السلطة المركزية في عملية تخريب قبلي أو دور رموزهـــا فـــي إذكاء الصراع بين صفي يوسف وشداد. ذلك أنه إذا كان من المسلم به أن المحلـــة هـــي التـــي خربت قبلي سنة 1857، وأن الباي هو الذي قرر مصادرة واحتها وإشـــهارها للبيع فليس من قبيل المبالغة أو التأويل أن السلطة المركزية كانت تتبع سياسة فـــرق تسد للسيطرة على المجتمعات المحلية، ألم يكتب أمير المحلة محمد بخط يده "وبعثنا لهـــم مكاتيب لجماعة يوسف في تحريضهم على ما هم بصدده" ([17]). لقد استغلت السلطة المركزية التنافر بين صفي يوسف وشداد في أبشع مظاهره، لكن لم يكن المجتمع المحلي قادرا على القيام بالكشف عما قامت به بل إنه فضل الإنخراط فيما خططته له، في محاولة مـــنه لاسترجاع رضاها والدخول في طاعتها، وفي هذا الإطار يندرج ذلك التنافس الذي وصل حد العداء بين قبلي وجمنة واستمر فبلغ ذروته مع عام خراب جمنة أي عام 1296 /1879. لكن كيف تم هذا الحدث ؟ وما هو دور قبلي وأساسا خليفة نفزاوة فيه ؟

ب- الجمنيون : الإعفاء الضريبي أم العصيان المدني :

مـــنذ مـــا قبل القرن التاسع عشر كان الجمنيون يتمتعون بوضعية خاصة باعتبارهم "فقـــراء" بالمعـــنى الصـــوفي للكلمة مع ما يعنيه ذلك من تقدير واحترام من قبل المجتمع المحلـــي والسلطة بمختلف مستوياتها. وفي هذا الإطار أصدر علي باي بن حسين بتاريخ

([17]) *أ.و.ت.*، صـــــ 184، م 1022، وث 21 وهي رسالة وجهها أمير الأمراء محمد إلى مصطفى خزندار بتاريخ 18 صفر 1274/ 8 أكتوبر 1274.

أوائل صفر 1195هـ/ 27 جانفي-5 فيفري 1781م أمرا إلى "الكواهي والآغوات والقواد والمشايخ والرعية والخاص والعام من ذوي الأحكام" جدد بمقتضاه "للفقراء الجمنيين على مقتضى ما بأيديهم من الأوامر السابقة في رعيهم واحترامهم وحفظ جنابهم بحيث لا تنتهك لهم حرم ولا يقاسون بما تقاس به الرعية وإجراء زواياهم وأتباعهم وخدامهم مجراهم (...) لا يطالبهم أحد بشيء من المطالب المخزنية والقوانين العرفية قلت أو جلت"([18]).

وكما أن مثل هذا الأمر لم يستحدثه هذا الباي وإنما يعود إلى أسلافه طبقا لما ورد في نص الأمر ذاته، فقد وقع تجديده فيما بعد من قبل عدد من البايات من بينهم حمودة باشا ثم خلفه حسين باي بتاريخ 18 ربيع الثاني 1230/ 30 مارس 1815 ([19]). وهو ما يدل على المكانة الخاصة التي كان يحظى بها الجمنيون ومن كان يعايشهم من المجموعات الأخرى وتحديدا "أتباعهم وخدامهم" كما ورد في النص. وربما يعود الفضل في هذه المكانة إلى جدهم سيدي عبد الله بالحاج، غير أن الأكيد أن سيدي إبراهيم الجمني لعب دورا كبيرا في ذلك حتى أنه كان يحظى لدى مراد باي ثم إبراهيم الشريف فحسين بن علي بكل تقدير واحترام. وما يهمنا هنا هو أن المستفيدين من هذه المكانة كانوا حريصين على ما تجلبه لهم هذه المرجعية الدينية / الصوفية من امتيازات معنوية إذ "لا يقاسون بما تقاس به الرعية" وكذا امتيازات مادية وجبائية، وبالتالي فإنهم كانوا يلتصقون بهذه المرجعية ويتحصنون بها.

لكن يبدو في الحقيقة أن الإمتياز الجبائي لم يكن يشمل إلا دائرة ضيقة من الجمنيين ولذلك فإن إحصاء الخاضعين للمجبى شمل سكان القرى الثلاث، كما شمل القانون الموظف على النخيل والزياتين ما كان يعود للجمنيين من ممتلكات. ويبدو أن تقبلهم للأمر لم يكن مختلفا عن بقية المجموعات القروية. لكن وإن لم يرفضوا ضريبة المجبى أو غيرها من الضرائب فإنهم كانوا يتذمرون منها محاولين التخفيض منها حينا أو إسقاطها حينا آخر ؛ وقد أمكن لنا من خلال الوثائق الأرشيفية أن نضبط عددا من الإشارات إلى تشكي الجمنيين أو تذمرهم وتهربهم من دفع الضرائب :

([18]) أ.و.ت.، صـ 15، م 146، وث 1، **نفس المصدر.**

([19]) أ.و.ت.، صـ 15، م 146، وث 7.

- بتاريخ 3 ذي القعدة 1275 هـ / 4 جوان 1859 اشتكى ميعاد أم الصمعة الجمنيين من "الشيخ الحبيب بنفزاوة (الذي) فزع علينا مايتين تراس وهجم على زاوية أم الصمعة وقتل منا زوج رقاب والبعض مجاريح (...) والناس خالصة في مال الإعانة ومطالب البايليك وخالصين في قانون النخل سعر النخلة خمسة أرباع وناصريين وطلب منا الزيادة أكثر من ذلك (...) والناس فارة من البلاد" ([20]). ومما يزيد أهمية هذه الشكوى أنها رفعت ضد خليفة وطن يوسف الذي يعودون إليه بالنظر والذي يشتركون معه في الإنتماء إلى نفس الصف، كما أن بها إشارات إلى فرار البعض منهم وهم ولا شك لم يدفعوا ما بذمتهم من الضرائب وإلا لما اضطروا للفرار.

- وفي 3 شوال 1281 هـ/ 1 مارس 1865 توجه الجمنيون إلى الصادق باي طالبين إعفاءهم من الضريبة على النخيل متعللين بأنهم "أناس زاوية جمنيين من نفزاوة فقرا قلالة ضعفا ونخيلنا ميت ولم يشرب ماء وليس يباع ثماره وعجزنا عن أداء النخلة الواحدة ريال المطلوب (...) بأن تسقط علينا الستة خرارب الزايدة عن ضهير (كذا) المرحوم برحمة الحي القيوم سيدي أحمد باشا باي" ([21])، ونفس هذه المراسلة وجهوها إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار. وسواء في هذه المراسلة أو المراسلة المشار إليها سابقا فإن هناك تأكيدا على نسبة الجمنيين أنفسهم للزاوية بما يفترض إعفاءهم آليا من الضرائب.

- وفي سنة 1293 هـ / مارس 1876 اشتكى عدد من أهل أم الصمعة وزاوية الحرث بخليفة نفزاوة ([22])، ومن بين التهم التي وجهوها إليه "استخلاصه منهم خروبة على كل نخلة زيادة على قانونها المعتاد الذي هو ستة خرارب وباستخلاصه منهم أحد

([20])/.و.ت.، صـ 20، م 228، وث 8 وهي عبارة عن مراسلة موجهة إلى مصطفى خزندار بتاريخ 3 ذي القعدة 1275هـ/ 4 جوان 1859.

([21])/.و.ت.، صـ 20، م 230، وث 20، بتاريخ 3 شوال 1281هـ/ غرة مارس 1865 وهي موجهة إلى الصادق باي ؛ انظر كذلك الوثيقة رقم 21 وهي موجهة إلى الوزير الأكبر مصطفى خزندار.

([22])/.و.ت.، صـ 21، م 239، وث 25، وهي موجهة من محمد المرابط إلى الوزير الأكبر خير الدين بتاريخ 14 ربيع الأول 1293 / 9 أفريل 1876.

عشـــر ريـــالا وأربعـــة ريـــالات على كل ماية نخلة من نخيلهم" وأنه "استخلص مجابيهم بحســـاب النفر سبعة وأربعـــون ريالا وربع الريال". وفي شهـــر جمادى الأولى / جوان مـــن تلـــك الســـنة وقـــع توجـــيه ستة من أعيان أم الصـــمعة إلى الحاضرة وقد نعتوا "بالمفسدين" وتتعلق قضيتهم "بمطالب الدولة الباقية عليهم وعلى من سواهم من المطلوبين بالمكان" ([23]).

– وفـــي رمضان 1293هـ/ سبتمبر 1876 قام عدد من الجمنيين بالتحريض على عدم دفع الإعانة لأن "خطاب الدولة لم يتضمن الإلزام بدفع الإعانة السلطانية وإنما جعلها لاختيارهم وحيث كانت كذلك فليس يدفعون شيئا" ([24]).

إن مـــا نلاحظه في هذا الصدد أن مثل هذه الشكاوي لم تصدر إلا من الجمنيين ومن القرى الثلاث، حتى أصبح الأمر من قبيل التقاليد لديهم وهو ما يتماشى مع وفرة أصحاب القلـــم بيـــنهم، كما قد يـــدل ذلك من جـــهة أخرى على أن بقية قـــرى نفزاوة كانت أكثر تقـــبلا للضـــرائب من الجمنيين. وفي هذا الباب، علقت السلطة الجهوية نفسها على إحدى تلك التشكيات التي صدرت عن كل من أم الصمعة وزاوية الحرث بالقول "وليكن بشريف العلـــم أن أهالـــي هاذيـــن البلدين قد اشتهروا في نفزاوة بالتلكي (كذا) في خلاص مطالب الدولـــة السعيدة والسعي في تعطيل أحوال الخلاص (...) ورغبة في عدم أداء ما يترتب علـــيهم من المطالب" ([25]). كما ورد في استجواب لعدد من أعيان أم الصمعة لم يؤدوا ما عليهم من الضرائب "بأنه إذا طالبهم العامل بالخلاص وشدد عليهم في الطلب أو عين لهم مـــن يغصـــبهم علـــى الخلاص يبادرون إلى التغيب عن بلدهم فرارا من أداء جملة المال المطلـــوب منهم إذ ذاك (كذا) فيكاتبهم ذالك (كذا) العامل بالرجوع لبلدهم بأمان فيرجعون

([23]) /.و.ت.، صـــ 21، م 239، وث 57 وهي بتاريخ 14 جمادى الأولى 1293 / 7 جوان 1876 وقد وجهها مَحمد المرابط أمير أمراء عساكر القيروان وعامل الجريد إلى الوزير الأكبر خير الدين.

([24]) /.و.ت.، صـــ 21، م 239، وث 113، بتاريخ 8 رمضان 1293هـ/ 27 سبتمبر 1876 وهي رسالة من مَحمد المرابط إلى الوزير الأكبر خير الدين.

([25]) المصدر نفسه.

ويعتذرون لديه في شأن التغيب بضعف الحال ثم يؤدون له شيئا من المال المطلوب ويرفع عنهم الطلب" ([26]).

إن ما يهمنا من كل ذلك هو أن مثل هذه الشكاوى أو التذمرات الصادرة عن الجمنيين تعكس الوضعية الصعبة التي كانوا يمرون بها، وربما يعود ذلك أساسا إلى عدم التوازن بين وزنهم الديمغرافي واتساعَ واحاتهم. غير أن المسألة لم تقف عند هذا الحد وإنما وصلت إلى المطالبة بأن يشملهم الإعفاء الضريبي وهو ما اعتبر من قبل السلطة عصيانا. فكيف تم ذلك؟

يبدو أن الجمنيين استندوا في ذلك على الأوامر العلية التي صدرت لفائدتهم من قبل البايات، والتي تنص على أنهم "لا يقاسون بما تقاس به الرعية وإجراء زواياهم وأتباعهم وخدامهم مجراهم"([27]). غير أن المقارنة تساعدنا على إلقاء أضواء أخرى على الموضوع ذلك أن مجموعات أخرى بالمنطقة لم تكن خاضعة آنذاك للضرائب ونعني أساسا المرازيق وأولاد يعقوب، وقد قررت السلطة المركزية في مارس 1875 إحصاء كل من هاتين المجموعتين القبليتين بهدف إخضاعهما للمجبى ([28]) غير أن ذلك القرار لم يأخذ طريقه للتنفيذ رغم محاولات السلطة الجهوية وحرصها، وقد واجهه كل من المرازيق وأولاد يعقوب بالتهرب والمماطلة ([29]). ويبدو أن مثال المرازيق وأولاد يعقوب قد استهوى الجمنيين فأرادوا أن يسحب عليهم هم الآخرين الإعفاء الضريبي. وقد استندوا في ذلك على مرجعيتهم الدينية الصوفية وأنهم "فقراء" و"أهل زاوية" وهو قاسم يجعلهم على

([26]) *أ.و.ت.*، صـ 21، م 239، وث 58، وهي رسالة ممضاة من عدلين موجهة إلى مَحمد المرابط بتاريخ 15 ربيع الثاني 1293/ 10 ماي 1876.

([27]) *أ.و.ت.*، صـ 15، م 146، وث 1، **نفس المصدر**.

([28]) *أ.و.ت.*، صـ 21، م 238، وث 69، مراسلة من مَحمد المرابط إلى الوزير الأكبر خير الدين بتاريخ 18 ربيع الأول 1292/ 24 أفريل 1875، وكذلك وث 92 بتاريخ 9 ربيع الثاني 1292/ 15 ماي 1875.

([29]) انظر في هذا الصدد موقف أعيان المرازيق في: *أ.و.ت.*، صـ 21، م 238، وث 107، مراسلة من مَحمد المرابط إلى الوزير الأكبر خير الدين بتاريخ 24 ربيع الثاني 1292/ 30ماي 1875 وكذا أولاد يعقوب: *أ.و.ت.*، صـ 21، م 239، وث 12، مراسلة من مَحمد المرابط إلى الوزير الأكبر خير الدين بتاريخ 20 صفر 1293/ 17 مارس 1876.

نفس الدرجة مع المرازيق. وفي هذا الإطار امتنعوا منذ جمادى الأولى 1295/ماي 1878 عن "أداء المجابي والقوانين المرتبة عليهم" ([30])، كما "لم يمتثلوا (في مطلع خريف 1878) لتقييد عدد رقابهم بدعواهم أنه صدر لهم أمر كريم في تحرير نخيلهم وتحرير أداء المجبى" ([31]).

وقد أدى ذلك إلى جدل بينهم وبين السلطة في مختلف مستوياتها وصولا إلى السلطة المركزية، وأبدوا تشبثا عنيدا بإعفائهم من الضرائب رغم أن أمر الصادق باي الصادر بشأنهم لم يشر إلى ذلك، فقد ورد فيه ما يلي : " أما بعد فإننا جددنا أمرنا هذا للمرابطين الخيرين الفقراء الجمنيين في رعيهم واحترامهم وبرهم وإكرامهم واحترام زواياهم وأتباع الزوايا بحيث لا يهضم لهم جناب ولا ينالهم مكروه احتراما لنسبهم ولمقام جدهم تجديدا تاما على مقتضى أمر المنعم المقدس المبرور والدنا برد الله ضريحه وأسكنه من الجنان فسيحه المجدد على مقتضى أوامر المقدسين أسلافنا تغمدهم الله برحمته وأسكنهم فسيح جنته" ([32]). والحقيقة أن هذا الأمر الذي قدم على أنه تجديد للأوامر السابقة يختلف عنها في عدم إشارته إلى ما يمكن أن يفهم منه أنه إعفاء ضريبي. ومع ذلك فإن الجمنيين تشبثوا بإعفائهم من ضرائب المجبى والقانون على النخيل. وقد وصل الأمر إلى الصدام مع السلطة فيما يعرف بعام خلاء جمنة، على غرار عام خلاء قبلي.

لقد تواصل الجدل بين الطرفين إلى ربيع الثاني 1296/ أفريل 1879 أي ما يقرب من السنة ([33]). وقد كان الجمنيون خلال ذلك يسعون للحصول من الباي على إعفائهم من الضرائب باعتبارهم "أولاد زاوية". ولم يكتفوا في ذلك بتحدي خليفة نفزاوة

([30])/.و.ت.، صـ 20، م 242، وث 56، ص 1، وهو تقرير في ثماني صفحات مؤرخ في جمادى الثانية 1296/ 23 ماي- 20 جوان 1879، وقد حرره مَحمد المرابط.

([31])/.و.ت.، صـ 21، م 241، وث 65، بتاريخ 9 شوال 1295 / 6 أكتوبر 1878، وهي عبارة عن مراسلة من مَحمد المرابط إلى الوزير الأكبر خير الدين.

([32])/.و.ت.، صـ 15، م 146، وث 45، وهو أمر بإمضاء محمد الصادق باي مؤرخ في 24 جمادى الأولى 1295/ 25 جوان 1878.

([33])/.و.ت.، صـ 20، م 242، وث 56، ص 1، **نفس المصدر**.

أحمد بن بلقاسم وإنما أيضا المكلف بعمل الجريد مَحمد المرابط، وظهروا وكأنهم لا يعترفون إلا بسلطة الباي حيث أرسلوا إلى الحاضرة من يسعى لديه لتمكينهم من مطلبهم ([34]).

وقد أدى رفضهم الإذعان لأي من ممثلي الباي بالسلطة إلى التفكير في استعمال القوة ضدهم، وفي هذا الإطار قدم مَحمد المرابط بنفسه إلى نفزاوة مصحوبا بعدد من العساكر. وكانت محطته الأولى أم الصمعة وزاوية الحرث حيث وصلهما يوم 15 ربيع الثاني 1296 / 8 أفريل 1879، غير أن أيا من أهالي هاتين القريتين لم يتقدم للتفاوض معه باسم المجموعة المحلية، فواصل طريقه للإقتراب من القرية الأم وحطت به الرحال بقبلي عاصمة المنطقة. ومن هناك تمت بعض المراسلات بينه وبين الجمنيين الذين تشبثوا بالإعفاء من الضرائب متحججين بأمر الباي في شأنهم. وكانت حجته إليهم "إنما الأمر الذي بأيديكم في الإحترام فقط ليس هو في إسقاط ما عليكم من الأداء ولو كان في إسقاط ما ذكر لم يتعين لكم المخزن في خلاص ذلك منكم وألا نقدم لكم لأجل ذلك" ([35]).

إن هذا الخطاب يلخص الموقف الرسمي للسلطة التي هي في حاجة إلى الضرائب وربما أكثر من ذلك هي في حاجة إلى فرض هيبتها على مجموعة محلية تتشبث بامتيازات قديمة. وعندما تبين لمَحمد المرابط استحالة إقناع الجمنيين بالخضوع لعملية الإحصاء توجه إلى السلطة المركزية معربا عن رأيه في المسألة : "وهؤلاء الناس إذا لم يأتهم غاصب قوي يقع الهرج ويفعل غيرهم مثلهم لأن الناس تنظر إليهم ويصعب الحال حينئذ وظهر لي أنه لا يمكن غصبهم إلا بالعسكر والوجق (...) ونوجههم لهم ونغصبهم على الخلاص، وإذا لم يقع هذا لم يخلصوا" ([36]). وبالتالي فإن الخوف من الإحتذاء بالجمنيين كان هاجسا بالنسبة له، وهو ما جعل السلطة المركزية تقتنع برأيه فجاء موقف الباي على لسان وزيره الأكبر "وأن المعظم سيدنا نصره الله يأمركم بعمل ما عرفتم في

([34]) /.و.ت.، صـ 20، م 242، وث 43، **نفس المصدر**.

([35]) /.و.ت.، صـ 20، م 242، وث 56، **نفس المصدر**، ص 5.

([36]) **نفس المصدر**، ص 5.

غصبهم" ([37]). وهنا التقت السلطة المركزية والسلطة الجهوية على ضرورة استعمال القوة ضد الجمنيين.

وبالفعل تحركت القوات العسكرية وشبه العسكرية نحو البلدة ، وفي يوم 25 أفريل 1876 ([38]) وقعت معركة بين الطرفين ورد وصف دقيق لها في التقرير الذي رفعه قائد الحملة يوم 7 جمادى الأولى 1296/غرة ماي 1879 إذ يقول : "فتلقاهم العسكر والخيل ومن معهم وأحاطوا بهم وببلدهم من ساير الجهات، ووقع القتال بينهم فلم يلبث المحيطون بهم إلا مقدار ساعة زمانية وهزموهم ودخلوا البلد من الجهة الشرقية والجهة الغربية فانحازوا إلى جهة من البلد عالية وتحصنوا بأماكن منها وصاروا يصرخون على الناس من كوى افتتحوها بالجدران، وبقي الحال تارة يكثر الصرخ (إطلاق النار) وتارة يبطل إلى وقت العصر ؛ ولولا أن فريق العسكر ومن معهم حصلوا الملك أمكنهم به منعهم من الماء، لما انفصل القتال في ذلك اليوم، ثم إن المقاتلين من أهل المكان لما منعوا الماء طلبوا بواسطة الأمن على النفس وتسليم أنفسهم للسجن فأجيبوا لمطلبهم وخرجوا من الأماكن المتحصنين به (...) وانفصلت هاته المشاجرة عن قتلى وجرحى من الفريقين فمات من العسكر خمسة أنفار وجرح منهم تسعة عشر ومات من الوجق زوج اصبايحية ومات من أهالي نفزاوة أربعة عشر وجرح منهم عشرون نفرا ومات نفران من بني يزيد كونهم نازلين قربهم واستنجدوا لذلك، أما الأموات من أهل البلد فعددهم على ما أخبرني به الكاهية تسعة وثلاثون نفرا ولم يتحقق عدد الجرحى منهم" ([39]).

([37]) نفس المصدر، ص 6.

([38]) انظر في هذا الإطار /.و.ت.، صـ 20، م242، وث 41 إذ ورد في النص الفرنسي للتلغراف الذي يحمل تاريخ 26 أفريل أن المعركة وقعت صباح الأمس.

([39])/.و.ت.، صـ 20، م242، وث 42، وهي بتاريخ 7 جمادى الأولى 1296/ غرة ماي 1879. هذا وقد ورد في التلغراف الذي وجهه محمد المرابط بتاريخ 2 جمادى الأولى 1296/ 26 أفريل 1879 أن عدد القتلى من الجانب الحكومي عشرين وعدد الجرحى أربعين، انظر:/.و.ت.، صـ 20، م 242، وث 41، نفس المصدر.

وهكذا فإن هذه المعركة أسفرت طبقا للإحصائيات الرسمية على ما جملته ستين قتيلا من الجانبين وتسعة وثلاثين جريحا من الجانب الحكومي فقط، وهذه الأرقام كافية لوحدها للتدليل على ضراوة القتال وعلى الصمود الذي أبداه الجمنيون خلال ذلك اليوم رغم أن بلدتهم لم تكن محصنة، ولولا الحيلولة بينهم وبين الماء لما تمكن العسكر من حسم المعركة في ذلك اليوم. أما الذين اعتقلوا من الجمنيين فقد جاء في هذا التقرير أنهم "تسعة وخمسين نفرا منهم أنفار قلايل صغار السن" ([40])، لكن يبدو أن الأغلبية وعددهم 31 وقع إطلاق سراحهم بعد بضعة أيام أو أسابيع لصغر سنهم، ولم يبق بسجن قفصة من الجمنيين إلا 28 شخصا وقع توجيه أغلبهم فيما بعد إلى الحاضرة ([41]). كذلك فإن هذه المعرك أسفرت عن نهب البلدة وهدمها جزئيا ([42])، كما وقعت مصادرة أملاك الجمنيين حتى المنقولة منها وخاصة منها المواشي التي كانت بأيدي المرازيق ([43]) وشمل العقاب بلدة أم الصمعة فبيعت أملاك بعض الجمنيين من أهلها ([44])، بل أن البلدة تعرضت للنهب والدمار من قبل أحمد بن بلقاسم كما ذكر ذلك أهلها فيما بعد ([45]). غير أن الجمنيين فيما يبدو لم يلتزموا الصمت إزاء ما تعرضوا إليه إذ اشتكوا لدى السلطة المركزية متهمين العسكر بـ"التمثيل بالنسوة والصبيان" ([46])، وهو ما دفع مَحمد المرابط بعد أكثر من شهر من حدوث المعركة إلى تحرير تقرير مطول عرض فيه روايته بخصوص "نازلة بلد جمنة" التي "كثرت فيها الأراجيف والقيل والقال في البلاد" ([47]). وبالموازاة مع هذه الحملة

([40]) *أ.و.ت.*، صـ 20، م242، وث 42، **نفس المصدر**.

([41]) *أ.و.ت.*، صـ 20، م242، وث 59، وهي رسالة موجهة من مَحمد المرابط إلى الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل بتاريخ 1 رجب 1296/ 21 جوان 1879، وهي تحتوي على 25 اسما ووقعت الإشارة إلى إرسالهم إلى الحاضرة وطلب العامل الإستئذان بإرسال ثلاثة آخرين بعد امتثالهم للشفاء.

([42]) "Notice concernant les tribus de Nefzaoua", par Bechevel, f. 81.

([43]) *أ.و.ت.*، صـ 20، م 242، وث 42، **نفس المصدر**.

([44]) سلمنا مشكورا السيد محمد ميلود نسخة من وثيقة بيع في هذا المعنى مؤرخة في 14 جمادى الأولى 8/1296 ماي 1879 وهي بإمضاء مَحمد المرابط.

([45]) "Notice concernant les tribus de Nefzaoua", par Bechevel, f. 81.

([46]) *أ.و.ت.*، صـ 20، م 242، وث 56، **نفس المصدر**، ص 6.

([47]) **المصدر نفسه**، ص 1.

الإعلامـــية التي أجبرت العامل على الدفاع عن نفسه يبدو أن سخط الجمنيين اتجه أساسا نحو أحمد بن بلقاسم الذي يعودون إليه بالنظر.

ج – قبلي وخراب جمنة :

وعلـــى غرار معالجتنا للدور الذي قام الجمنيون عام خراب قبلي، نتساءل عن الدور الـــذي لعـــبه الكاهية أحمد بن بلقاسم. إن الموقع الإداري لأحمد بن بلقاسم باعتباره خليفة نفـــزاوة يحتم عليه أن لا ينأى عن الأحداث بل وأن يصطف إلى جانب السلطة المركزية خاصـــة وأن عـــدم قبول الجمنيين للإحصاء وبالتالي الخضوع للمجبى يعتبر تحديا لنفوذه وتشكيكا في سلطته هو شخصيا. لكن إلى أي مدى كان تدخله؟

لقـــد كان أحمد بن بلقاسم واسطة بين الجمنيين ومَحمد المرابط المكلف بالجريد، وهذا مـــا يظهـــر مـــن التقرير المطول الذي حرره مَحمد المرابط اعتمادا على كل المراسلات المتعلقة بالأحداث. ومن بينها ثماني مراسلات وجهت إلى الخليفة فيما بين جمادى الأولى 1295 / مـــاي 1878 وربيع الثاني 1296 / أفريل 1879، وقد كلف بمقتضاها من قبل الســـلطة المركزية بتنفيذ عملية إحصاء الجمنيين بقصد إخضاعهم للمجبى، وكان في كل مـــرة يلقى الصد من قبلهم. ولم تتضمن مراسلاته للعامل تحريضا مفتوحا على الجمنيين، بـــل إنه لم ينفرد في إنفاذ الأوامر الموجهة له وإنما – طبقا لما جاء فيها – استعان بالشيخ المفتي عمر بن صوف الذي توجه إليهم رفقة عدلين ([48]).

ومـــنذ حلـــول مَحمـــد المرابط بالمنطقة تولى المسألة برمتها وأصبح يتصل بالسلطة المركزية عن طريق التلغراف في حين تراجع دور الكاهية أحمد بن بلقاسم ولم يعد يظهر في تلك المراسلات. كما أن أحمد بن بلقاسم ما كان له أن يقرر الهجوم على جمنة بل إن هـــذا القـــرار لا يمكن إلا أن تأخذه السلطة المركزية. لكن قبل ذلك ووفقا لاقتراح تقدم به مَحمـــد المرابط قررت إرسال الكاهية إلى الجمنيين "مع ما يكفيه من القوة" على أن لا يقع "أدنى هرج أو مد اليد من أحد وذلك بحسن الإدارة منكم (...) والتوصل إلى تحرير العدد"

([48]) و.ت.، صـــ 20، م 242، وث 4 وهي رسالة موجهة من أحمد بن بلقاسم إلى مَحمد المرابط بتاريخ 22 محرم 1292 هـــ / 28 فيفري 1875. انظر كذلك :
"Notice concernant les tribus de Nefzaoua", par Bechevel, f. 80verso.

([49]). غــير أن الأمر لم يتم كذلك إذ أن وجود العامل على عين المكان جعله يتولى الأمر بنفســه. وفي هذا الإطار حرض السلطة المركزية على استعمال القوة، وبالفعل جاء أمر الــباي بغصب الجمنيين على الخضوع ودفع الضرائب للدولة، وكانت القوة الرئيسية التي اســتعين بهــا في هذا الإطار تتألف من 600 عسكري استجلبهم مَحمد المرابط من قفصة وتــوزر ([50]) انضــاف إليهم عدد آخر من "أهل الطاعة" يقودهم الخليفة الذي تحتم عليه مســؤوليته الوقوف إلى جانب السلطة. لكن يبدو أن سبب تركز سخط الجمنيين عليه يعود إلى أنه هو الذي كان في الأشهر السابقة للمعركة وعلى إثر كل مراسلة يتلقاها من العامل يحذرهــم "مــن عقوبــة عدم امتثالهم لما صدر به الإذن العلي" ([51])، فبدا وكأنه هو الذي يحــرض الســلطة علــى الجمنييــن ثأرا منهم لما قاموا به عند خراب قبلي سنة 1857 ومصادرة واحتها وإشهارها للبيع.

وهكــذا نرى مرة أخرى كيف أن المجتمع المحلي يلجأ إلى إدراج ما تعرض له من قمع من قبل السلطة المركزية في إطار الصراعات التقليدية المحلية تهربا من سطوة تلك الســلطة وتسليما بالخضوع التام لها، ولم يبق له حينئذ من مجال غير الحلقة الأضعف في مستويات السلطة أي ممثلها المحلي، ليس لأنه المشرف المباشر على نفزاوة بما فيها جمنة وعلى القريتين التابعتين لها، وإنما لأن هذه المجموعة المحلية لم تكن قادرة على الإحاطة بأبعــاد ورهانــات الحدث ثم أنها أرادت توظيفه بما يجلب إليها تعاطف أو حتى تضامن الولاءات والإنتماءات التقليدية.

الخاتمة :

لا شــك أن محاولة الجمنيين التخــلص من الأعباء الضريــبية يؤشر على شعورهم بأهمية دورهم وتزايد مكانتهم في نفزاوة في النصــف الثاني من القرن التاسع عشر، كما أنه يعبر عن القلق من تراجع المرجعية الصــوفية الدينية التي كانوا يستندون إليها سابقا، فكانــت حركــتهم محاولة لإعطاء نفس جــديد لتلك المرجعية وبالــتالي المحافظة على

([49]) أ.و.ت.، صــ 21، م 242، وث 82، وهي بتاريخ 14 ذي الحجة 1295 / 9 ديسمبر 1878 وقد وجهها مَحمد المرابط إلى الوزير الأكبر.

([50]) أ.و.ت.، صــ 20، م 242، وث 42، **نفس المصدر**.

([51]) أ.و.ت.، صــ 20، م 242، وث 56، **نفس المصدر**، ص 3.

الإمتـــيازات الماديـــة والأدبـــية التي كانوا يتمتعون بها. وهذه المحاولة لم تكن واعية في الحقيقة بالمســـارات الجديدة التي اتخذتها الدولة الحســـينية منذ عهد أحمد باي والتي أدت إلى المزيد من ضبط المجتمع عبر مد مؤسسة الضريبة وتنامي الجـــهاز القمعي. وعلاوة علـــى أن المجتمع المحلي لم يكن واعيا بذلك التعـــارض، فقد أبدى تشبثا عنيدا بالفـــصل بين مستويات السلـــطة ورموزها. وفي هذا الإطار جعل الباي فوق أعوانه التنفيذيين، ولم يقتصـــر ذلـــك على فترة الجدل حول مضمـــون الأوامر العلـــية التي تخص الجمنـــيين، وإنما استمر حتى بعد مجيء القوات العســـكرية بأمر من الباي نفسه وإخضـــاع الجمنيين بـــالقوة وتقتـــيلهم وسجنهم وتخريب بلدتهم ، حيث ألصق كل ذلك بالممثل المحلي للسلطة المركزية.

* * *

الملاحق

ملحق 1 ([52])

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

إلـــى من يقف على أمرنا هذا من الكواهي والآغوات والقواد والمشايخ والرعية والخاص والعـــام مـــن ذوي الأحكـــام سدد الله أحوال الجميع. أما بعد فإننا جددنا أمرنا هذا للفقراء الجمنيين على مقتضى ما بأيديهم من الأوامر السابقة في رعيهم واحترامهم وحفظ جنابهم بحيـــث لا تنـــتهك لهـــم حرم ولا يقاسون بما تقاس به الرعية وإجراء زواياهم وأتباعهم وخدامهـــم مجراهم وكذلك أجرينا الفقراء المهاملة عزيبهم على عادتهم السابقة لا يطالبهم أحـــد بشـــيء مـــن المطالب المخزنية والقوانين العرفية قلت أو جلت فعلى هذا العمل بلا خلاف إنشاء الله تعالى والسلام من الفقير إلى ربه الباشا علي باي ابن حسين باي وفقه الله تعالى أوايل صفر الخير سنة 1195.

([52]) أ.و.ت.، صـــ 15، م 146، وث 1.

ملحق 2 ([53])

الحمد لله، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم تسليم

إلى حضرة شمس نهارها ونمد سواد ناظرنا الصاين لسرنا في غيبتنا وحضورنا المتمسك بأذيال الستر عن معايبنا ظل الله علينا سباق الغيات في نصب ريات السعادة السيد الأعظم والدستور الأفخم ذي العقل الأسلم الذكي الألمعي والأديب الأوذعي سيدنا وولينا أمير الأمراء ووزير العمالة السيد مصطفى خزنه دار أكرمه الله آمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد الذي نخبروا به الحضرة العلية خيرا إن شاء الله على شأن أحوالنا وما حل بنا من الشيخ الحبيب بنفزاوة فزع علينا مايتين تراس وهجم على زاوية أم الصمعة وقتل منا زوج رقاب والبعض مجاريح وفيا البعض من الديار ظلما وعدوان والناس خالصه في مال الإعانة ومطالب البايليك وخالصين في قانون النخل سعر النخلة خمسة أرباع وناصريين وطلب منا الزيادة أكثر من ذلك ونظرك أعلا والناس فارة من البلاد جئناك من جانب الله وجانب رسول الله وجانب الشيخ سيدي إبراهيم الجمني نفعنا الله وإياكم ببركاته آمين انفي علينا الظلم لأننا خدامك ومريدين الخير إليك ومقبلين يدك وغرس إحسانك والسلام من كافة ميعاد زاوية أم الصمعة الجمنيين بنفزاوة عفى الله عن الجميع آمين وكتب يوم 3 السبت من ذي القعدة الحرام سنة 1275.

* * *

ملحق 3 ([54])

أهل زاوية جمنة

أهل زاوية الحرث

أهل زاوية أم الصمعة

الحمد لله، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

([53]) أ.و.ت.، صـ 20، م 228، وث 8.

([54]) أ.و.ت.، صـ 20، م 242، وث 9.

جناب الصدر الهمام أمير الأمراء سيدي مصطفى الوزير الأكبر أدام الله تعلى حفظه، السلام عليكم التام وأشرف التحية وبعد فالمعروض على رفيع جنابكم أنه كان صدر لنا أمر مولانا وسيدنا دام عزه في تحرير عدد رقاب أهل الزوايا الثلاثة المذكورين أعلاه، وقد كاتبنا الخليفة بنفزاوة ليوجه إليهم الشيخ المفتي وعدلين ويقرءون عليهم الأمر المطاع ويحرروا عدد رقابهم طبق ما صدر به الإذن العلي وقد أجاب الشيخ المفتي المذكور أنه توجه للمذكورين مصحوبا بعدلين وقرئ عليهم الأمر المطاع فامتنعوا ولم يمتثلوا لعدد رقابهم حسبما يدل جنابكم مكتوب من الخليفة ومكتوب من الشيخ المفتي وحجة بالإشهاد في عصيانهم ليطلع عليها جنابكم ولكم النظر الأعم والسلام من الفقير إلى ربه محمد المرابط أمير أمراء عساكر القيروان المكلف بالجريد وفقه الله، وكتب في 2 صفر الخير سنة 1296.

الباب الثاني :
زعنوان

تاريخ وجغرافيا الماء بزغوان
مقدمات لدراسة تحولات الإقتصاد والمجتمع المحليين
في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (*)

رغم التحولات العميقة التي طرأت على العلاقة بين زغوان ومياهها منذ أواسط القرن التاسع عشر وخاصة خلال العقد الأخير منه، فإن اسم المدينة وشهرتها مازالا في علاقة متينة مع المياه ؛ والحقيقة أن تاريخ المياه سبق تاريخ زغوان ذاتها، وهذا ما نلمسه من خلال الصمت الذي التزمته المصادر القديمة إزاء اسم زغوان (1) بينما كانت المياه التي تنبع من سفح جبلها تصل قرطاج عبر الحنايا التي أقيمت في العهد الروماني والتي وقع ترميمها في العهد الحفصي (2). وإذا استثنينا بعض الإشارات الموجزة والتي لا يمكنها أن تملأ الفراغات التي تركتها المصادر المكتوبة خاصة، فإن الوجود الفعلي والثابت لزغوان يعود إلى بدايات القرن السابع عشر منع قدوم

(*) صدر هذا البحث في : **المجلة التاريخية المغاربية**، س 26، ع 93-94، ماي 1999، ص 117-131.

([1]) قارن في هذا الإطار بين رأي كل من الحبيب بن حسن، "زغوان في العصور القديمة"، (ص 4 و5 من القسم العربي) ونادية فرشيو، "La ville de Zaghouan" (ص1-3 من القسم الفرنسي).في الكتاب الذي أصدرته بلدية زغوان والذي يحمل عنوان : **زغوان ومنطقتها، تقديم تاريخي**، مارس 1990.

([2]) حول جلب الماء من زغوان إلى قرطاج قديما، انظر :

J.G. Magnin, "L'eau de Zaghouan, texte du Cheikh Moh. Bayram", in, **IBLA**, N 78, 20e année, 2e trim. 1957, pp. 89 et sq ; cf . également : Houette, Georges, "L'aqueduc de Zaghouan", in, **Annuaire du Caidat de Zaghouan, année 1907**, Tunis, Imprimerie Nlle. 1907, pp.65 - 66.

المجموعتين الأندلسية والتركية أساسا ومن لحق بهما من المجموعات البشرية الأخرى، وهو ما يندرج ضمن مشروع تبنته الدولة آنذاك للإستقرار البشري في هذه المنطقة التي تحوي ثروة مائية هامة(3).

ويبدو أن تفويت الدايات ثم البايات في المياه لصالح الخواص اتخذ منذئذ مسارا تصاعديا إلى أن آلت في أغلبها إلى المجتمع المحلي. وهذا ما يبرز من خلال الوضعية العامة لملكية الماء في أواسط ربيع الأول 1278/ سبتمبر 1861(4) أي غداة إقرار مشروع تزويد الحاضرة بمياه زغوان (5).

يندرج هذا المشروع ضمن المشاريع الكبرى التي تبنتها دولة البايات آنذاك، غير أنه آذن ببدء مرحلة جديدة في تاريخ الماء وبالتالي في تاريخ البلدة، إذ ساهم في إرباك وتيرتها واختلال التوازن الذي انبنت عليه حياتها اليومية منذ أجيال، واستفحلت الوضعية بعد صدور أمر 23 جويلية 1888 (6) الذي قنن تلك الوضعية لتلبية الحاجة المتزايدة للحاضرة، فقد ورد في الفصل الأول منه ما يلي : "يقسم الإنتفاع بمياه عيون زغوان بين البلد المذكورة وتونس"، وبما أن الأمر العلي لم يقم بتحديد الحصة التي

---

(3) انظر بحثنا ضمن هذا الكتاب، "ملاحظات حول الوزن الديمغرافي والإقتصادي للمجموعة الأندلسية بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر".

(4) اعتمدنا في هذا البحث على تلاخيص لرسوم ملكية الماء بزغوان والواردة بالدفتر 2294 من السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني التونسي. أما الفترة السابقة وأساسا القرن الثامن عشر فيمكن العودة إلى مقال جمال بن طاهر،"وثائق عن ملكية الماء بزغوان خلال القرن الثامن عشر"، في، **المجلة التاريخية المغربية**، ع 55 - 56، جويلية 1989، ص 197 - 222.

(5) فقد وقع الإتفاق بين دولة البايات والمهندس الفرنسي جون كولين (Jean Colin) "على إيصال الماء من عيون جقار وزغوان دون العين المعدّة لسقي بلاد زغوان وغروسها إلى محروستنا تونس وما حولها" (أ.و.ت.، السلسلة التاريخية، دفتر رقم 2290)، ورغم أن ذلك الإستثناء قد يؤشر على ضمان حقوق سكان البلدة فقد أجبروا آنذاك فيما يبدو على الإستظهار بما يثبت ملكيتهم للماء، وهذا ما قاموا به فعلا.

(6) **الرائد الرسمي التونسي**، نسخة أمر علي مؤرخ في 15 ذي القعدة سنة 1305 الموافق 23 يولية الإفرنجي سنة 1888.

تعود لكل منهما، فلأنه أسند هذه المهمة إلى مدير الأشغال العامة، إذ نص الفصل الثاني من نفس الأمر العلي على أن "المقدار الذي يبقى من الماء لبلد زغوان... يعينه المدير العام للأشغال العامة"، وهكذا يصبح مصير البلدة معلقا بما يحدده هذا الموظف الحكومي، لكن لا بد من الإشارة إلى أن الأمر العلي المذكور نص على أنه يجب أن يكون نصيب البلدة كافيا "للوازم السكان ولسقي السواني ولصناعة الشاشية"، إلا أن الأمر أدى مع مرور الزمن إلى الإجحاف في حق البلدة، وهو ما سبب تدريجيا تراجع دورها كمركز فلاحي هام، وطالت الأزمة كل الأنشطة الإقتصادية الحضرية، وهو ما يفسر ذلك الحنين الرومانسي إلى ماض مافتئ يبتعد (7) والإلحاح في المطالبة طوال عدة عقود من القرن العشرين بالتعويض العادل لأهالي البلدة ما فقدوه من مياه وما أصاب أنشطتها من تراجع أو حتى اندثار (8). وهكذا فإن هذه السيرورة التي دشنت على عهد الأمان قد أفضت في الأخير إلى إفلاس المجموعة المحلية.

إن التحولات التي عرفتها زغوان منذ أواخر القرن التاسع عشر ترتبط في جزء كبير منها بما طرأ على ثروتها المائية، وإن البحث في تلك التحولات يستدعي القيام بدراسة تاريخية جغرافية للكشف عن أهمية تلك الثروة ودورها في الإقتصاد المحلي وكذا عن الفئات المرتبطة بها.

1- عناصر المنظومة المائية بزغوان :

إن هدفنا من التعرض إلى هذا العنصر المتعلق بجغرافيا الماء هو إثارة بعض الجوانب التي من شأنها أن تساعدنا على الكشف عن تاريخه، وتاريخ الماء لا يمكن أن يكون إلا لصيقا بالعنصر البشري.

كانت مياه زغوان منذ القديم تتأتى من عدة منابع مائية توجد بسفح الجبل المشرف على البلدة من الجهة الجنوبية الغربية، ثم تتجه شرقا نحو المناطق المنخفضة،

---

(7) انظر مثلا : Abdennebi, Chedli, **Zaghouan**, Imp. Ben Hamouda, Zaghouan, 1990.

(8) زغوان : **يوميات بلدية من الإحداث إلى المائوية 18 مارس 1890 إلى 18 مارس 1990**، نشر بلدية زغوان، د.ت.(1990) ، ص 23-28، وكذلك ص 47-50.

فساهمت بذلك في حفر مجاريها؛ وقد احتلت زغوان موضعا مرتفعا يشرف على مجريين متفاوتي الأهمية ولكنهما كانا دائمي السيلان لغزارة المياه التي تنبع عند أسفل الجبل مباشرة. فما هي أهم المنابع المائية ؟

اعتمادا على الوثائق المكتوبة أو الشهادات الشفوية التي أدلى بها ملاكو المياه في زغوان في شهر سبتمبر 1861، أمكننا تحديد العيون المائية التالية :

* رأس العين : كانت هذه العين تعرف في القرن الثامن عشر بعين أبي النصالي، وربما استمرت هذه التسمية لفترة ما من بداية القرن التاسع عشر، غير أن أقدم وثيقة سجلت التسمية الجديدة تعود إلى أوائل ربيع الثاني 1230هـ/أواسط مارس 1815 (9). ويبدو أن تغيير التسمية لم يكن بمعزل عن تحولات أشمل، ذلك أن التسمية القديمة تؤشر على أهمية العامل المحلي، وحجتنا في ذلك أنه لا يوجد تفسير مقنع لها، والمحلي هنا قرين بدرجة ما من العزلة، بينما قد نفهم من التسمية الجديدة أنها تدل على تجاوز الإطار المحلي إلى إطار أشمل يهم المناطق المائية بصفة عامة، إذ أن نفس هذه التسمية (رأس العين)، توجد بمناطق الواحات بالجنوب التونسي (قبلي وتوزر)، كما أن اسم رأس العين من جهة أخرى قد يدل على أهمية هذا النبع في المنظومة المائية لزغوان.

* عين عياد : وكانت تسمى إلى بدايات القرن التاسع عشر عين القيطنة وقد تزامن بالتالي تغيير اسمها مع تحول تسمية عين أبي النصالي إلى رأس العين، وربما تدلنا التسمية الجديدة على أن العين الأولى كانت أكثر أهمية، إلا أن الأكيد أن هاتين العينين كانتا الأهم من حيث قوة دفقهما وتتأتى منهما أغلب مياه زغوان، من ذلك أن دفق عين عياد قد قدر سنة 1907 بـ2600 متر مكعب في اليوم الواحد أي حوالي 30ل/ث ويختلف هذا الدفق من سنة إلى أخرى حسب نزول الأمطار وقد قدر سنة 1939 بـ 4000 متر مكعب في اليوم الواحد أي أكثر من 46ل/ث(10). وهذه الأرقام من شأنها أن تعطينا فكرة تقريبية عن أهمية الثروة المائية بزغوان ككل.

---

(9) أ.و.ت...الدفتر 2294، ص 20، الوثيقة 2.

(10) زغوان : يوميات ....، نفس المرجع، ص 50.

كما أن الوثائق المشار إليها أعلاه تذكر عينين أخريين، يبدو أن إحداهما وهي **عين الكرمة** كانت قد أطلقت في فترة ما على عين القيطنة، أما العين الأخرى فهي **عين القصبة** التي كان لها موقعها في المنظومة المائية لزغوان آنذاك. كانت هذه العين على ملك شخص واحد هو العدل أحمد بن حمزة الأندلسي المتوفى سنة 1823/1238، وآلت ملكيتها في منتصف القرن التاسع عشر إلى أحد أفراد المجموعة الوسلاتية (11).

وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نتصور وجود عدة منابع مائية أخرى أقل أهمية تظهر خاصة في السنوات أو الفصول الممطرة، كما نجد الآبار إذ تظهر الخريطة التوبغرافية (زغوان) التي وضعت في أواخر القرن التاسع عشر ووقعت مراجعتها سنة 1902 عددا هاما من الآبار المنتشرة بالمجال الفلاحي للبلدة.

وبالإضافة إلى منابع المياه، فإن المنظومة المائية لزغوان كانت تحتوي على عدة عناصر أخرى نذكر من بينها ما يلي :

* **الجابية الكبرى** :وهو حوض مبني أو أنه كان شبيها بالسد، وتجتمع فيه مياه العينين الكبريين، ويبدو أنها كانت تقع غربي البلدة في موقع مرتفع، وقد سميت هذه الجابية في بعض الوثائق بالشاركة لاشتراك عدد كبير من السكان في امتلاك ما يجتمع بها من مياه ومنها توزع على البساتين سواء كانت قريبة من الجابية أو بعيدة عنها. ويبدو أن صفة "الكبرى" التي أطلقت على هذه الجابية لا تدل فقط على أهميتها وإنما أيضا على وجود جواب أخرى أقل أهمية تتخلل البساتين وتساعد على إحكام توزيع المياه بينها.

* **طواحين الماء** : وهي تتركز قرب الجابية الكبرى نظرا لقوة دفق الماء وقدرته على إدارة الدواليب. وقد كان عدد هذه الطواحين ستة سنة 1861، اثنتان منها على ملك البايليك والأربعة الأخرى محبسة على المؤسسات الدينية والمشاريع الخيرية أو حتى الخواص (12) . ويبدو أنه لم يبق منها سنة 1902 غير أربعة (13)، وتراجع ذلك

([11]) نلاحظ من خلال هذا المثال عمق التحولات التي شهدها المجتمع المحلي بزغوان في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

([12]) أ.و.ت. السلسلة التاريخية، الدفتر 2294، ص 26

إلى واحدة فقط سنة 1911(14). ولا شك أن ذلك التراجع كان بسبب حرمان البلدة من جانب وافر من مياهها.

* **المجاري المائية:** تتكون الشبكة المائية بزغوان من مجريين رئيسيين ينطلق أحدهما وهو الأهم من الجابية الكبرى، ويحاذي البلدة من الجهة الجنوبية متوجها نحو الأجنة شرقا. أما الآخر فيقع إلى شمالي البلدة وينحدر هو الآخر نحو المنخفضات حتى يلتقي مع المجرى الأول. وإن أظهرت الخريطة التوبغرافية أن هذين المجريين كانا دائمي السيلان سنة 1902، فمما لا شك فيه أنهما فقدا منذ أكثر من عقد آنذاك الكثير من قوتهما ومن دفقهما، وهو ما أثر ولا شك على كل الأنشطة ذات العلاقة بالمياه بزغوان، وهي أنشطة فلاحية أساسا وحضرية أيضا.

2- استعمالات المياه :

تمكنت زغوان بفضل ثروتها المائية من تطوير فلاحة جاهدة تمتد على مساحات سقوية هامة، مما جعلها مركزا فلاحيا نشيطا ومشعا. كما استعمل المجتمع المحلي عدة تقنيات لاستغلال تلك المياه في أنشطة حضرية متنوعة. أما عن النسبة المخصصة لكل من المجالين الفلاحي والحضري، فإن الأرقام الخاصة بسنة 1907 ([15]) يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عنها، ذلك أنه خلال هذه السنة قدر دفق عين عياد ب2600 متر مكعب وأن ما كان سيخصص لاستهلاك السكان قدر ب182 تبنة وثلاثة أرباع التبنة أي 365 متر مكعب تقريبا، معنى ذلك أن المجال الفلاحي يتمتع ب86 % من المياه مقابل 14 % للمجال الحضري. ونعتقد من جهتنا أنه قبل تحويل مياه زغوان إلى تونس، كانت النسبة المخصصة للمجال الفلاحي أكثر أهمية.

أ- الري : سمحت المياه الغزيرة بتطوير فلاحة جاهدة حوالي زغوان، إذ كانت تستعمل في زراعة الخضر وري الأشجار المثمرة المتنوعة. ولمعرفة أهمية المساحات التي كانت معنية بالري والتي تأثرت بالتالي من جراء النقص في المياه يهمنا أن

([13]) انظر الخريطة التوبغرافية (زغوان) المطبوعة سنة 1902.

([14]) **زغوان : يوميات ....، نفس المرجع**، ص 28.

([15]) **المرجع نفسه، ص 48.**

نتفحص المشهد الفلاحي لزغوان والذي يتكون من نطاقات ثلاثة يعتمد اثنان منها بصفة متفاوتة على المياه الجارية وهما نطاقا الأجنة والزياتين.

– نطاق الأجنة : وقد كان في شكل هلالي يحيط بالبلدة من كل الجهات ما عدا الجهة الغربية المرتفعة، وكان طرفاه ضيقين نظرا لضيق الأراضي المحيطة بالمجريين في حين يمتد عرضه شرقا حيث تمتد الأراضي المنخفضة. وبالتالي فإن هذا النطاق كان يعتمد على الري، وكانت تزرع فيه مختلف أنواع الخضر والبقول كما كانت تغطيه الأشجار المثمرة وخاصة منها القوارص وكذلك ما كان يعرف "بالرقيق" أي الأشجار المثمرة : المشمش واللوز والتفاح والتوت والخوخ والرمان والإجاص والسفرجل، كما كان مجالا للعناية بالنسري والياسمين وغيرهما. وقد كان هذا النطاق يتكون في سبتمبر 1861 من 113 بستانا أو سانية (16)، تمتد على عدة عشرات من الهكتارات، وتتوزع على عدد كبير من الملاكين، إذ باستثناء خمس سواني كانت تابعة للبايليك واثنتين لزاوية سيدي الطايع، فإن لكل واحدة من البقية مالكا واحدا أو مجموعة من الملاكين. وبالتالي فإن حرمان زغوان من جزء هام من مياهها طبقا لما نص عليه أمر 23 جويلية 1888 سيلحق هذا النطاق بضرر كبير، وهو ما سينعكس على قطاع واسع من سكان البلدة، ومن هنا نفهم ذلك الإلحاح من قبلهم في المطالبة بتعويض ما لحقهم من أضرار خاصة وأنها لم تقتصر على الأجنة وإنما لحقت أيضا النطاق الموالي.

– نطاق الزياتين : يحيط بالنطاق الأول ويعتبر أكثر امتدادا منه، وهذا ما يبرز من خلال الخريطة التوبغرافية، ثم أن عدد القطع التي يتكون منها هذا النطاق في سبتمبر 1861 كان 893 قطعة (17). ومهما تكن مساحتها أو توزيعها فإن عددا هاما منها كان سقويا آنذاك من ذلك أن 13 قطعة وقعت معاوضتها في أواخر رمضان 1275/أفريل 1859 للحاج أحمد البرادعي كان من حقوقها ثلاثون ساعة ماء، وهو ما جعله أكبر ملاكي الماء والزياتين بزغوان. كذلك يبدو أن المياه المحبسة على عدد من المؤسسات

---

(16) أ.و.ت.، دفتر رقم 2294.

(17) الدفتر نفسه.

الدينية أو ذات المنفعة العامة كانت تخصص للزياتين المحبسة عليها، والجدول التالي بإمكانه أن يعطينا فكرة عن أهميتها :

المؤسسات	قطع الزياتين	ساعات الماء
الجامع الكبير	36	49.30'
جامع الحنفية	24	6
زاوية سيدي علي عزوز	45	14
أبراج تونس	24	7.30'
قنطرة مجاز الباب	4	
مسجد الدعدر	3	1
زاوية بوقبرين	4	0.30'
مسجد القيسية	3	0.30'

جدول 1 : قطع الزياتين والمياه المحبسة على عدد من المؤسسات الدينية وذات المنفعة العامة بزغوان.

ولو لم نعتبر مساحات أخرى من غابة الزياتين كانت على ملك الخواص أو البايليك، واكتفينا بما يعود إلى هذه المؤسسات العامة فقط، فإن 16 % من العدد الجملي لقطع الزياتين بزغوان كانت سقوية بل إنها كانت سنة 1861 تحتكر 27 % من جملة مياه البلدة، كذلك لا بد من الإشارة إلى أن غابة الزياتين كانت تستفيد خلال فصلي الشتاء والربيع مما يفضل على الأجنة من المياه. وبذلك فإن هذا النطاق قد تضرر هو أيضا من جراء فقدان زغوان لجزء هام من مياهها. ومثلما تضررت الفلاحة، فإن عددا آخر من أنشطة البلدة قد تأزمت وضعيتها هي الأخرى.

ب- **الإستعمالات الحضرية** : من خلال وثيقة خاصة مؤرخة بيوم 30 شوال 1275 / غرة جوان 1859، تحصل عليها ونشرها د. عبد الجليل التميمي ([18]) أمكننا ملاحظة ما يلي :

- أن هناك اختلافا في قياس توزيع الماء بين المجالين الفلاحي والحضري، فبينما تعتمد الساعة كما سنرى في المجال الفلاحي، فإن توزيع الماء في المجال الحضري يتم حسب كميته وتسمى الوحدة المستعملة هنا بالتبنة التي قدرت بمترين مكعب من الماء، ويبلغ العدد الجملي للتبنات 177 تبنة ونصف ([19]).

- أن عددا من الخوابي كان يوجد داخل البلدة، في حين أنه في المجال الفلاحي تستعمل لفظة الجابية كما سبق أن رأينا، إلا أننا لا ندري متى أقيمت تلك الخوابي داخل المجال الحضري، ولا كيف يأتيها الماء ولا كيف يتم توزيعه على المنتفعين، وهل وصل الأمر إلى إقامة شبكة مائية داخل هذا المجال على غرار المجال الفلاحي، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد اصطلاح، وإذ يترك ذلك للآثاريين، فإن كل ما يمكن أن تمدنا به نفس الوثيقة هو أن هناك خمس خواب رئيسية ومنها يتوزع الماء بين المنتفعين، وهي حسب أهميتها :

1- "الخابية العليا وادي الورادنية" (57 تبنة ونصف)، ومن بين المنتفعين بمائها الزاوية العزوزية وحمام الجديد أي أنها توجد في الجهة الغربية من البلدة ؛

([18]) د. التميمي، عبد الجليل، "وثيقة نادرة حول توزيع الماء في المجال الحضري بزغوان الأندلسية في منتصف القرن التاسع عشر"، في، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 95-96، ماي 1999، ص 663-670، وهي الوثيقة التي اعتمدنا عليها في استخراج كل ما يهم المجال الحضري وتوزيع المياه به.

([19]) بالنسبة لسنة 1907 كان عدد التبنات 182 وثلاثة أرباع التبنة أي ما يساوي 365 م3 من الماء ؛ انظر : **زغوان : يوميات ...، نفس المرجع، ص 48**. أما وثيقتنا فهي لا تنص إلا على 177 تبنة ونصف فقط، وهو الرقم الذي سنعتمده في القيام بالنسب المئوية لاحقا.

2- "الخابية المعروفة بدار الدباغ أو دار الصباغ" (48 تبنة)، ومن بين المنتفعين من مائها سبالة باب الشاركة والزاوية القادرية وحمام الكرمة أي أنها تقع بجنوب البلدة؛

3- "خابية دار التونسي" (27 تبنة)، ومنها يصل الماء إلى سبالة باب القوس شرقا؛

3- "خابية الجامع الأعظم" (24 تبنة ونصف)، وهي طبقا لتسميتها توجد في وسط البلدة ؛

5- "خابية الرحبة" (20 تبنة ونصف)، ويصل ماءها إلى حمام السوق المعروف إلى حد الآن.

- كذلك اعتمادا على الوثيقة ذاتها تمكنا من وضع الجدول التالي الذي يبين توزيع المياه بين مختلف الإستعمالات بالمجال الحضري لزغوان في نفس الفترة:

	عدد التبنات	%
الدور	115.5	%65
الجوامع والأسبلة	28	%15.7
الحمامات	11.5	%6.4
الزوايا	10	%5.6
مختلفة	12.5	%7

جدول 2 : توزيع ملكية الماء في المجال الحضري بزغوان.

كان للمياه استعمالان أساسيان يتصلان بحياة التجمع الحضري وهما :

- الإستعمال اليومي للسكان سواء في الفضاءات الخاصة أي الدور أو الفضاءات العامة من مساجد وزوايا وحمامات. وحسب الجدول فإن الدور كانت تتمتع بنصيب الأسد، تلي ذلك الجوامع والأسبلة التي يبلغ عددها اثني عشر سبيلا. وفي الوقت الذي تضررت فيه كل الأنشطة من جراء النقص في المياه، حافظ هذا المجال إلى حد ما بالبعض من حقوقه إذ نص أمر 1888 على إحداث حنفيات عمومية.

- الأنشطة الحرفية وهي تهم مجالين :

الأول : صناعة الشاشية : إذ أن توفر وجودة الماء بزغوان جعلها تتولى إحدى مراحل هذه الصناعة، وكانت بالتالي تشع على الحاضرة في حد ذاتها، ذلك أن قوة دفق الماء سمح بتحريك الدواليب وبالتالي إقامة باطان لتلبيد الصوف وغسله وصباغة الشاشية(20)، ومن المؤشرات الدالة على هذه الصناعة إضافة إلى إحدى الجوابي المشار إليها أعلاه وجود نهج الشواشية بالبلدة، كما أن بعض السكان كانوا يحملون لقب الصباغ، ثم أن إحدى السواني كانت تسمى بسانية الباطان. غير أن النقص في كميات الماء قضى على هذا النشاط وهذا ما أشارت إليه كراس الشكاوي التي رفعها سكان زغوان بتاريخ 24 جوان 1911 (21).

الثاني : طحن الحبوب : كانت زغوان تتوفر على ستة طواحين ماء تتحرك دواليبها بفضل قوة دفق الماء، وكانت هذه الطواحين تستعمل لطحن الحبوب لعموم السكان فتوفر للمؤسسات والأفراد المحبسة عليهم بعض العائدات. غير أن عدد هذه الطواحين قد تراجع في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وقد انتبه واضع أمر 1888 مسبقا إلى الأضرار التي ستلحق بتلك الطواحين فاقترح "إما أن يبقى توزيع الماء للوازم الطواحين الموجودة الآن وإما أن يحدث بزغوان المكينات (كذا) أو الطواحين اللازمة لاحتياجات السكان" (الفصل الخامس)، غير أن أيا من ذينك المقترحين لم ينفذا ولم يبق من تلك الطواحين سنة 1911 غير واحدة فقط. وهكذا فإن نشاطا آخر من الأنشطة المرتبطة بالماء قد تضرر كثيرا حتى كاد يندثر.

وفي الجملة فإن الإقتصاد المحلي لزغوان قد أصيب بالإفلاس أو التراجع بين أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد أدى ذلك إلى تدهور فئات

---

(20) أشار عدد من الرحالة الأوربيين إلى أهمية دور زغوان في هذه الصناعة ؛ انظر مثلا : موسكاو، بوكلار، **سميلاسو في إفريقيا، رحلة أمير ألماني إلى الإيالة التونسية في سنة 1835**، تعريب منير الفندري والصحبي الثابتي، بيت الحكمة قرطاج-تونس، 1989، ص 233 ؛ وكذلك فيليبي الذي ورد نصه في : Monchicourt, Ch., **Relations inédites de Nyssen, Filippi et Calligaris (1788, 1829, 1834)**, Paris 1929, p.120.

(21) زغوان : **يوميات ....، نفس المرجع**، ص 23 وما يليها.

اجتماعية واسعة من المجتمع المحلي سلبت جزءا هاما من ثروتها المائية. فكيف كانت وضعيتها ؟

3- ملكية الماء :

كان الماء يعتبر في المجتمع الزغواني ثروة بأتم معنى الكلمة، بل إنه كان مثله مثل ملكية الأرض أحد مؤشرات الغنى ؛ ويكون هناك تلازم دائم بين ملكية الماء وملكية الأرض، إذ كانت هناك عقود خاصة بالماء تتعلق بمختلف عمليات انتقال ملكيته من بيع وشراء ووراثة وحبس وإهداء وغيرها، مما أدى إلى ظهور ثلاثة أصناف من المياه : الخاصة والأحباس والبايليك.

وفي هذا الإطار فإن الوثائق والشهادات الشفوية التي وقع الإدلاء بها في سبتمبر 1861 توفر لنا صورة دقيقة عن وضعية ملكية المياه في زغوان آنذاك.

كانت الدورة المائية تدوم اثني عشر يوما، وهو ما يساوي 288 ساعة، وقد توصلنا إلى معرفة مالكي 276 منها وثلاثة أرباع الساعة تتوزع كما يلي :

أ- **الملكيات الخاصة** : يعود هذا الصنف من الملكية إلى بداية القرن السابع عشر، إذ يبدو أن الدولة في إطار تشجيعها للأندلسيين على الإستقرار بزغوان قد فوتت بالبيع في البعض من المياه إليهم وإلى المجموعات التي جاورتهم ومن بينها خاصة المجموعة التركية. وقد تواصلت هذه العمليات فيما بعد، ولعل آخر أهم عملية تفويت تمت في أواخر رمضان 1275/أفريل 1859 وتخص ثلاثين ساعة ماء . وهكذا بعد قرنين ونصف نجد أن المياه الخاصة تقدر ب108 ساعة وثلاثة أرباع الساعة أي ما يساوي 39.2% من مجموع المياه، وهي تتوزع طبقا للجدول التالي :

المجموعات	عدد الساعات
الأندلسيون	32
الوسالتية	16.30'
البلدية	10.15'
الطرابلسية	7.45'

المغاربة	3
الأتراك	1.30'
من خارج زغوان	33.45'
غير محدد	4

جدول 3 : توزيع المياه الخاصة على المجموعات

من خلال هذا الجدول يمكننا أن نبدي الملاحظتين التاليتين :

1- إن المجموعة الأندلسية تحتكر لوحدها 29.4% من جملة الملكيات الخاصة للمياه، وهذه النسبة تتجاوز بكثير وزنها الديمغرافي. وهذا على عكس المجموعات الثلاث الأخرى التي تشكل المجتمع الزغواني حسب الدفاتر الجبائية، وهو ما يعكس نوعا من التقسيم الإجتماعي للعمل، إذ أن أنشطة المجموعة الأندلسية ذات علاقة بالمياه سواء منها فلاحة الأرض أو صباغة الشاشية، بينما تولي المجموعة التركية أهمية أكثر للخدمة العسكرية وبالتالي فإن حضورها في المجال الفلاحي متواضع. وهذه الأهمية ذاتها نلاحظها بالنسبة لملكية المجموعة الأندلسية للمياه بالمجال الحضري، إذ تحتكر لوحدها 28 تبنة وهو ما يساوي 24.2 % من المياه العائدة للدور.

2- أن المجموعة الوسلاتية التي تنتمي إلى وحدة إدارية ما فوق محلية قد تمكنت من احتلال المرتبة الثانية سواء بالنسبة للمياه المخصصة للري أو للمجال الحضري، كما أن المجموعة الطرابلسية احتلت المرتبة الرابعة بالنسبة لملكية الماء في المجال الفلاحي، وهو ما يدل على مدى اندماج هاتين المجموعتين في الإقتصاد والمجتمع المحليين.

غير أن توزيع الملكية الخاصة لمياه الري بين تلك المجموعات لا يجب أن يحجب وجود فروق هامة بين الملاكين أنفسهم بقطع النظر عن انتمائهم إلى مجموعة ما. وفي هذا الإطار نجد عددا محدودا من الملاكين الكبار في المجال الفلاحي نذكرهم فيما يلي:

- الحاج أحمد البرادعي الذي كان يمتلك 30 ساعة أي 10.41% من مجموع المياه.

- محمد بن محمد بن عمارة الوسلاتي الذي تمكن بين أوائل جمادى الثاني 1269/ فيفري 1853 وأواسط شعبان/أفريل 1856 من اشتراء 10.5 ساعة، وهو ما يجعله من أنشط عناصر المجموعة الوسلاتية مثله في ذلك مثل محمد بن عبد الله بقر الوسلاتي التيفافي الذي آلت إليه بتاريخ أواخر محرم 1272/نوفمبر 1855، ملكية عين القصبة

- علي بن عياد الذي كان يمتلك في سبتمبر 1861 سبع ساعات وثلاثة أرباع الساعة، وهو من المجموعة الطرابلسية.

- حميده فاضل الذي كان يمتلك ست ساعات وربع الساعة وقد كان سنة 1861 شيخ زغوان.

أي أن أربعة أفراد فقط ينتمون إلى مجموعات مختلفة كانوا يمتلكون 54 ساعة أي حوالي نصف الملكيات الخاصة، مقابل اقتسام عشرات الملاكين 51 ساعة حتى أن بعضهم لم يكن يملك غير جزء ضئيل قد لا يتجاوز نصف الساعة أو حتى أقل من ذلك. هذا بالنسبة للمجال الفلاحي، أما في المجال الحضري فقد أمكن لنا وضع الجدول التالي :

	نصف تبنة	تبنة	أكثر من تبنة	العدد الجملي
عدد الدور	113	16	17	146
المجموع	56.5	16	43.5	115.5

جدول 4 : توزيع ملكية الماء على الدور في المجال الحضري

نلاحظ في البداية أن سبعة عشر ملاكا فقط أي 11.64% يحتكرون 43.5 تبنة أي ما يساوي 37.66%، في حين لم يكن 113 ملاكا في المجال الحضري أي

77.39% ينتفعون إلا ب 56.5 أي أنهم يقتسمون بالتساوي نسبة 48.9% من المياه التي تعود إلى الدور.

وإضافة إلى ذلك نلاحظ العدد الهام للمنتفعين بالماء في المجال الحضري إذ يبلغ عددهم 146، مع العلم أن العدد الجملي للذكور البالغين في نفس الفترة تقريبا كان 280 (22)، غير أن هذا الرقم لم يكن يشمل المجموعة الطرابلسية، وهذا يعني أن عددا هاما من السكان لم يكونوا يتمتعون بالمياه الخاصة وكانوا بالتالي يلجؤون إلى المياه المحبسة على المؤسسات العامة من أسبلة وجوامع وزوايا.

ب- **الأحباس** : لا تشذ المياه المحبسة عن غيرها من الأحباس في الخضوع إلى نفس القوانين التي تخضع لها العقارات المحبسة، وهي تبعا لذلك تخرج عن عمليات المضاربة كما أنها تتفادى إلى حد ما المزيد من التفتيت. وكان يبلغ مجموعها في سبتمبر 1861 : 159 ساعة أي ما يساوي 57.4% من مجموع الثروة المائية بزغوان، وتتوزع بالتساوي تقريبا بين الأحباس العامة والخاصة.

- الأحباس العامة : وكانت تبلغ 81 ساعة وهي تهم أساسا المؤسسات الدينية والإجتماعية داخل النسيج الحضري بزغوان، كما تهم مؤسسات أخرى تقع بمدن ومناطق أخرى، وأهم تلك المؤسسات :

1. الجامع الكبير بزغوان، وكانت بحوزته 49 ساعة ونصف أي أنه يحتكر 17% من مجموع مياه المجال الفلاحي ويتفوق بذلك على أي مالك أو مؤسسة أخرى. ويقع هذا الجامع على الطريق الرئيسي للبلدة وهو يجاور دور أهم العائلات الأندلسية كما يحاذي من الناحية الجنوبية نهج الشواشية مما جعله يحظى بالعديد من الأحباس وهيأه إلى تنشيط الحياة الدينية للبلدة. إن المكانة التي كان يحظى بها هذا الجامع تتلاءم مع كونه الجامع الرئيسي للأغلبية المالكية بزغوان، وكان بذلك يقوم بدور المنافس لجامع الحنفية الذي يحظى بالإهتمام الرسمي.

(22) أ.و.ت.، السلسلة التاريخية، دفتر رقم 823، ص 1 - 3 ؛ وكذا دفتر 701، ص 59-63.

2. زاوية سيدي علي عزوز، 14 ساعة و6 تبنات، وهو ما يؤشر على ما كان يحتله هذا الولي الصالح في المعتقدات الشعبية باعتباره "سلطان المدينة" وحاميها وقد تجاوز إشعاعه زغوان إلى مدن أخرى عديدة، وهذه المكانة جعلت زاويته تتفوق على كل الزوايا الأخرى داخل المدينة وحواليها. والطريف أن هذه الزاوية تقع على نفس الطريق الذي يقع عليه الجامعان الرئيسيان للبلدة المالكي والحنفي، بل أنها تتوسطهما، مما يبرزها على أنها لا تكتفي بالتوجه نحو أتباع أحد المذهبين وإنما إليهم جميعا.

3. جامع الحنفية، 6 ساعات و5 تبنات، وتعتبر المجموعة التركية القاعدة المرتبطة بهذا الجامع وهي التي فيما يبدو قد تولت تحبيس تلك المياه عليه. وإذ لا يمكن مقارنته بالجامع الأعظم بما يؤشر على الإختلال في التوازن بين المذهبين الحنفي والمالكي في المدينة، فإن ذلك لا يمنع من كونه احتل مكانة متميزة مقارنة مع عدد آخر من المساجد المنتشرة بالنسيج الحضري لزغوان والتي لم يكن أهمها يتمتع بأكثر من ساعة واحدة وهو مسجد الدعدر ونصف ساعة بالنسبة لمسجد القبة وكذا مسجد القيسية.

– الأحباس الخاصة : ويبلغ مجموعها 78 ساعة، وكان الدافع إلى هذه الأحباس الحرص على عدم خروج الملكية من النسل وكذا الخوف من مزيد تفتيتها وتتوزع أهم هذه الأحباس طبقا للجدول التالي :

المجموعات	عدد الساعات
الأندلسيون	46.45'
الأتراك	15.45'
الطرابلسية	3
البلدية	2.30'
الوسالتية	0.30'

جدول 5 : توزيع المياه المحبسة على المجموعات

من خلال هذا الجدول نلاحظ مرة أخرى احتكار المجموعة الأندلسية لمياه زغوان بما يؤكد أهميتها ضمن مالكي المياه. أما المجموعة التركية التي تحتل بالنسبة للمياه

الخاصة مكانة متواضعة جدا فإنها تحتل بالنسبة للمياه المحبسة المرتبة الثانية مما قد يؤشر على أهمية المكانة التي كانت عليها قبل هذه الفترة، كما أن ذلك يدل على حرصها على الحفاظ على موقع لها ضمن مالكي المياه، في حين أن تواضع المجموعات الأخرى قد يؤشر على حداثة دخولها هذا الميدان.

ج- **البايليك** : يذكر أحمد ابن أبي الضياف أن "ماء زغوان ثلاثة أرباعه مملوكة لأربابها اشتروها بأموالهم من الدولة، يقتسمونها بينهم لدورهم وأرحيتهم وأشجارهم" (23)، معنى ذلك أن الربع الباقي أي ما يساوي 72 ساعة كان ملكا للبايليك. لكن لم نتمكن في الحقيقة من تأكيد ذلك من خلال الجدول العام لتقسيم مياه زغوان إذ لم نجد غير تسع ساعات فقط تعود إلى أعوان الدولة ولم يعزب عنا إلا تحديد إحدى عشرة ساعة وربعا فقط، وبالتالي فنحن بعيدون عن رقم الإثنتين والسبعين ساعة التي من المفترض أنها تعود إلى البايليك حتى ولو طرحنا الثلاثين ساعة التي عاوضها البايليك للحاج أحمد البرادعي مقابل سانية بمرناق. وإزاء ذلك نتساءل كيف كان البايليك يؤمن ري البساتين الخمسة فضلا عن السبع والأربعين ضيعة زيتون إذا لم يكن يمتلك قدرا هاما من مياه زغوان؟ هل كان ذلك الماء الذي يقصده ابن أبي الضياف ينبع من عين أخرى غير العينين اللتين تعودان إلى سكان المدينة؟

مهما يكن الأمر، فإن أي تغيير على وضعية الماء بزغوان بنقل جانب منه إلى الحاضرة لم يكن يؤشر على أن البايليك كان يمتلك بالفعل قدرا هاما من الماء، ويبقى حينئذ المتضرر الرئيسي من ذلك المشروع هو المجتمع المحلي. وإذا كان نقل المياه إلى العاصمة في بداية الستينات يهم قسما ضئيلا فقط، فإن أمر 23 جويلية 1888 جعل المسألة بيدي المدير العام للأشغال العامة، وهو ما انتهى إلى إصابة الإقتصاد المحلي في العمق.

الخاتمة :

- لقد كان نقل جانب من مياه زغوان إلى الحاضرة من المشاريع الكبرى التي تم تنفيذها في العهد ما قبل الإستعماري، وقد أشار البعض إلى ما كان له من انعكاسات

---

(23) ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، تونس 1990، ج 4، ص 290 - 291.

سلبية على ميزانية الدولة التي غرقت في الديون، وأصبحت بالتالي عرضة للأطماع الإستعمارية. غير أن مثل تلك الإشارات لا تعدو أن تكون وجهة نظر تنطلق دائما من الإطار الوطني العام الذي يشكل لديها القيمة المطلقة، في حين تغيب عند أصحابها الوحدات الصغرى بما لديها من تعبيرات وتاريخ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة ما تركه ذلك المشروع من تأثيرات سلبية على المجتمع والإقتصاد المحليين.

– لم يساهم مشروع جلب ماء زغوان إلى العاصمة في إفلاس دولة البايات فقط، وإنما أيضا أسس قبل مجيء الإستعمار نفسه لسلب إحدى المجموعات المحلية ما لديها من ثروات طبيعية، ولم يكن دور دولة الحماية حينئذ إلا مكملا لما سبق.

* * *

ملحق 1 (24)

الحمد لله، وقف شاهده على رسم معاوضة سانية الحاج أحمد البرادعي بمرناق عاوضها مولانا المشير الثاني سيدنا مَحمد باشا باي برد الله ضريحه زيتون بزغوان ومن حقوقه ثلاثون ساعة من الماء المنسكب من العينين المعروفتين بعين أبي النصالي في كل قيطنة المجزأت (كذا) لمايتين وثمانية وثمانين ساعة منتها (كذا) ساعاتها في اثني عشر يوما على عادة أهل البلد المذكور بعد دخول الزيتون وما تبعه في ملكه بالشراء من بيت المال، تاريخ المعاوضة أواخر رمضان عام 1275، والعدلان الأمين بن الخوجة وعلى الحشايشي، فمن عاين ذلك وتحققه قيد بذلك شهادته هنا بتاريخ أواسط أشرف الربيعين عام ثمانية وسبعين ومايتين وألف، فقير ربه علي وبه طابع مولانا المشير رحمة الله عليه. (تخنفيسة).

ملحق 2 (25)

نسخة أمر علي مؤرخ في 15 ذي القعدة سنة 1305 الموافق 23 يوليه الإفرنجي سنة 1888، نصه بعد فاتحته،

---

(24) أ.و.ت. السلسلة التاريخية، الدفتر 2294، ص 22.

(25) الرائد التونسي، سنة 1888/1305.

أما بعد فإنه بمقتضى الأمر الصادر في 26 المحرم سنة 1302 الموافق 14 نومبر الإفرنجي سنة 1884 في الموافقة على الإتفاق المتعلق بتوزيع المياه في تونس وضواحيها المنعقد مع المسيو شارل دوران بتاريخ 6 المحرم سنة 1302 الموافق 25 أكتوبر الإفرنجي 1884، وبمقتضى كراسة الشروط الملحقة بالإتفاق المذكور وخصوصا المادة الثانية والمادة الثالثة من الفصل الثالث وبمقتضى ما عرضه علينا المدير العام للأشغال العامة أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

الفصل الأول : يقسم الإنتفاع بمياه عيون زغوان بين البلد المذكورة وتونس.

الفصل الثاني : المقدار الذي يبقى من الماء لبلد زغوان يلزم أن يكفي بنوع متداوم للوازم السكان ولسقي السواني ولصناعة الشاشية وهذا المقدار يعينه المدير العام للأشغال العامة.

الفصل الثالث : السكان الذين يصلهم الآن الماء لديارهم يعطى لهم ذلك دائما ويجعل في البلد سبابيل (كذا) عمومية للوازم السكان الذين لم يصلهم الآن الماء لديارهم، وعدد هذه السبابيل يعينه المدير العام للأشغال العامة.

الفصل الرابع : المقدار من الماء لبلد زغوان للوازم المبينة بالفصل الثاني يوزع مجانا.

الفصل الخامس : على المدير العام للأشغال العامة إما أن يبقي توزيع الماء للوازم الطواحين الموجودة الآن، وإما أن يحدث بزغوان المكينات (كذا) أو الطواحين اللازمة لاحتياجات السكان ومصروفها عليه.

الفصل السادس : المدير العام للأشغال العامة مكلف بإجراء ما تضمنه أمرنا هذا.

وثائق جديدة حول المياه في المجال الفلاحي بزغوان
بين أواخر القرن الثامن عشر وأواخر القرن التاسع عشر(*)

تستمد بلدة زغوان شهرتها وقبل ذلك وجودها من ثروتها المائية، وذلك يرتبط في الحقيقة بالدور الذي قامت به منذ العصور القديمة -وإن بصفة متقطعة- كمزود أساسي للعاصمة بحاجتها من المياه. غير أن المجتمع المحلي بقي، في هذا الإطار ولفترات طويلة، في منطقة الظل، ولم يُعترف بوجوده إلا منذ القرن السابع عشر، بعد أن وقع التخطيط لإعادة تشكيله بما يضمن ولاءه للسلطة وبالتالي للحاضرة. وربما الأهم من ذلك أن قد سُمح له منذئذ بالتوسع المطرد في التصرف في تلك الثروة المائية ([1])، وازدادت بالتالي سيطرته عليها وتملكه لها. إلا أن ما حدث من تحولات عميقة لم يؤد إلى اندثار وزن الحاضرة إذ بقي قسم من المياه على ملكية البايليك، كما أن قسما آخر كان محبسا على بعض مؤسساتها، هذا فضلا عن أن بعض ملاكي المياه من الخواص كانوا يقطنون بها. وفي هذا الإطار فإن مشروع تزويد الحاضرة في مطلع ستينات القرن التاسع عشر بمياه زغوان كان محاولة لتجديد الوصل وتأكيد ما يمكن اعتباره حقا تاريخيا للمركز في التصرف في ثروة انتقلت في جزء كبير منها إلى المجتمع المحلي.

(*) صدر هذا البحث في : **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 112، جوان 2003، ص 727-740.

([1]) حول المياه في زغوان في القرنين الثامن والتاسع عشر، انظر : جمال بن طاهر،"وثائق عن ملكية الماء بزغوان خلال القرن الثامن عشر"، في، **المجلة التاريخية المغربية**، ع 55 - 56، جويلية 1989، ص 197-222 ؛ د. التميمي، عبد الجليل، "وثيقة نادرة حول توزيع الماء في المجال الحضري بزغوان الأندلسية في منتصف القرن التاسع عشر"، في، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 95-96، ماي 1999، ص 663-670 ؛ وكذلك بحثنا المنشور ضمن هذا الكتاب والموسوم، "تاريخ وجغرافيا الماء بزغوان : مقدمات لدراسة تحولات الإقتصاد والمجتمع المحليين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر".

وقد تعرض ابن أبي الضياف إلى الإنعكاسات السلبية لهذا المشروع على ميزانية الدولة ككل، بل أن الوزراء أنفسهم أشاروا على الباي بعدم جدواه الإقتصادية، غير أن أيا منهم لم يشر إلى ما يمكن أن يكون له من انعكاسات اجتماعية سلبية على فئات واسعة ممن يهمهم مباشرة أمر مياه زغوان ألا وهم أصحابها أنفسهم وأساسا من بينهم أهل زغوان. وبالفعل فإن هذا المشروع لم يراع المجتمع المحلي إذ وقعت التضحية بمصالحه لفائدة الحاضرة حيث مركز السلطة والتسلط. وهو ما قد يندرج ضمن فهم معين لدور المدن والمناطق الداخلية عموما ومكانتها ودورها في نظر المؤسسة السياسية القائمة، كما يعكس نوعية العلاقة ذات الإتجاه الواحد بين الدولة والمجتمع أو بلغة ذاك العصر بين الراعي والرعية.

الوثائق التي بين أيدينا (2) من شأنها أن تلقي الأضواء على وضعية ملكية المياه بزغوان طيلة قرن تقريبا، وخاصة على مدى التداخل بين ما يعود للمجتمع المحلي من تلك المياه وما يعود للحاضرة أو لمؤسسات تقع بأماكن أخرى، وذلك من شأنه أن يساعدنا على الوقوف على مدى الإنعكاسات السلبية لمشروع تحويل جزء من مياه زغوان إلى الحاضرة.

تتكون هذه الوثائق من نص رئيسي ونصين مكملين له، وهي تحمل تواريخ مختلفة ذلك أن النص الرئيسي مؤرخ بأواسط شهر محرم سنة 1209 هـ / أوت 1794م أي أنه يعود إلى عهد حمودة باشا، غير أن الأصل لم يصلنا حيث أشير في مطلع النص الرئيسي إلى "بعض تمزيق وقع به"، كما لم تصل النسخة التي نسخت منه مباشرة وإنما بين يدينا نسخة ثانية. ويبدو أن كثرة الإستعمال هي التي أدت إلى تلف كل من الأصل والنسخة الأولى، ولكن ذلك لا ينقص من قيمة ما جاء في النص الذي بين يدينا، حيث وقع الحرص سواء في المرة الأولى أو الثانية على مطابقة النسخة للأصل. لكن متى كتبت كل من النسخة الأولى ثم الثانية ؟ يبدو أن ذلك تزامن مع كتابة النصين المكملين، أي على التوالي أواخر رجب عام 1263 هـ/ جويلية

---

(2) سلم لنا هذه الوثائق السيد محمد بوعلاق الذي كان شيخا بمدينة زغوان لأكثر من ربع قرن. ولا يفوتنا هنا إلا أن نتقدم له بجزيل الشكر على ذلك وعلى مجموعة أخرى من الوثائق الهامة حول زغوان في القرنين التاسع عشر والعشرين.

1847 وأواخر ذي القعدة سنة 1296 هـ / نوفمبر1879، ومعنى ذلك أن العمل بالنسخة الأصلية استمر سبعا وأربعين سنة في حين استمر العمل بالنسخة الأولى أربعا وثلاثين سنة ليقع استنساخها قبيل انتصاب الحماية الفرنسية.

وقبل الدخول في محتوى هذه الوثائق نرى أنه من الضروري التعريف بعدد من الكلمات المفتاحية التي تضمنتها والتي تعتبر إلى حد ما ذات صبغة محلية :

- **عيون زغوان** : تتميز زغوان بكثرة منابعها المائية غير أن وثائقنا لا تذكر إلا اثنين منها، هما عين القيطنة وعين أبي النصالي ([3])، وهما تسميتان قديمتان لأهم عيون زغوان، لكن يبدو أنه وقع التخلي عن هاتين التسميتين منذ بداية القرن التاسع عشر لتسميا على التوالي عين عياد ورأس العين ([4]). ونعتقد أن احتفاظ وثائقنا بالتسميتين القديمتين لا يعود إلى استمرار استعمالهما وإنما احتراما من الناسخ للنص الذي كتب في أواخر القرن الثامن عشر عندما كانت هاتان التسميتان مستعملتين. من جهة أخرى نرى أنه من الواضح أن اقتصار الدورة المائية على هاتين العينين يدل على أهميتهما في المنظومة المائية بزغوان.

- **الشاركة** : وكانت تسمى أيضا بالجابية الكبرى، وهي عبارة عن حوض كبير تتجمع فيه المياه المتأتية من عيني القيطنة وأبي النصالي، ويبدو أن جانبا منها على الأقل كان مبنيا بما يسمح بتجميع المياه والتحكم في تصريفها سواء نحو النسيج الحضري أو المجال الفلاحي.

- **الجابية** : ج جوابي، وهي أحواض مبنية موزعة داخل المجال الفلاحي للبلدة، ويأتيها الماء فيما يبدو في قنوات ومنها يصرف إلى أصحابه. ويبلغ عدد هذه الجوابي عشرة حسب ما ورد في النص الأخير، ولكل منها اسمها الخاص وهي على التوالي : 1- جابية الصدقة، 2- جابية عبد الرحمان، 3- جابية بنبطش، 4- جابية الدعدر، 5- جابية الأزرق، 6- جابية الأزيرق، 7- جابية الجزيري، 8- جابية الوزير، 9- جابية الشيخ أحمد، 10- جابية الشرقي. وهذا الترتيب فيما يبدو انطلاقا من

([3]) وردت هذه التسمية في وثائقنا (عين أبي الأصالي) و(عين أبي الأنصالي).

([4]) ضيف الله، "تاريخ وجغرافيا الماء ..."، **نفس المرجع**.

الغرب إلى الشرق تبعا لانحدار الماء من الشاركة أو الجابية الكبرى، كذلك فإن لهذه الجوابي فيما يبدو نفس الأهمية إذ أنها تتساوى في توزيع نفس الكمية من الماء على البساتين.

– **الطاندة** : هي الدورة المائية، وكانت تدوم حسب النص الأول اثني عشر يوما أي ما مجموعه 288 ساعة ([5])، ولكن من خلال الوثائق التي بين أيدينا نتبين أن هذه الدورة المائية تختلف بين الشتاء والصيف، حيث يقع تمديدها في الفترة الصيفية بثلاثة أيام أخرى فتصبح مدتها خمسة عشر يوما أو 360 ساعة، وهو ما كان في الحقيقة على حساب الملاكين الأصليين ممن وردت أسماؤهم في القائمة الأولى. من جهة أخرى يبدو من الواضح أن ذلك التمديد يهدف إلى إيصال الماء إلى قطع فلاحية هي بالأساس بعلية أو شبه بعلية لمساعدتها على مقاومة العطش خلال الفترة الصيفية الحارة.

– **الشركاضة** : ج. شركاضات، وتطلق على كل ليلة من ليالي الأيام الثلاثة المضافة إلى الطاندة خلال الفترة الصيفية ؛ فبعد توزيع المياه نهارا على أصحاب الغابة العليا بزغوان والتي تقع غربي البلدة، يقع توزيع ماء كل شركاضة على أصحابه بالغابة السفلى شرقا، لكن ذلك التوزيع لا يتم خلال الليل فقط وإنما على امتداد 24 ساعة، بحيث يكون دفق الماء أقل من العادة.

– **وكيل الماء** : هو المكلف بتوزيع الماء بين المالكين، وكانت تشترط فيه الثقة والأمانة. لقد كانت وكالة الماء خلال هذه الفترة من احتكار عائلة محفوظ الأندلسية، بل أنها كانت فيما يبدو شبه وراثية، إذ قد تولاها في فترة ما من القرن الثامن عشر محمد محفوظ ثم انتقلت إلى ابنه عثمان محفوظ الأندلسي حيث تولاها سنة 1209 هـ / 1794. ومنه انتقلت إلى قاسم بن عثمان بن محمد محفوظ.

وإذا عدنا إلى مضمون هذه الوثائق، فإننا نجد أن كل واحدة منها تتضمن قائمة بمجموعة من ملاكي الماء بزغوان في القرن التاسع عشر. تعتبر القائمة الواردة في النص الرئيسي أساسية حيث أنها تضم أسماء الأشخاص الذين يتمتعون بالماء طبقا

([5]) المرجع نفسه.

للدورة المائية العادية، وتضم القائمة الواردة في النص الثاني الأشخاص الذين أضيفوا فيما بعد إلى نفس المجموعة الأولى بعد أن تمكنوا من الحصول على بعض الحصص من الماء، أما القائمة الثالثة فتضم الأشخاص الذين يتمتعون بالماء خلال الشركاضات.

لكن يبدو أن تلك القائمات لم تحافظ على أصالتها إذ أدخلت عليها بعض التعديلات بعد سنة 1296 / 1879، وهو تاريخ آخر نص من بينها، دون أن يقع تأريخ تلك التعديلات، فقد أضاف الماسك بدفتر توزيع الماء أسماء ملاكين جدد أمام أسماء الملاكين القدامى الذين فوتوا لهم ببعض الحصص من الماء. ولعل من أهم هؤلاء المنتفعين الجدد المدرسة الصادقية التي حبست عليها سبع ساعات، والقبطان الذي كان يتصرف في ثلاث ساعات وهو ما تم كما هو واضح في العهد الإستعماري.

تضم القائمة الأولى ستين حصة مائية مختلفة من حيث مددها، تعود إلى ستة وخمسين ملاكا بين أفراد أو مجموعات أو مؤسسات، أضيف إليهم طبقا للوثيقة الثانية ثلاثة عشر ملاكا آخرين بعد أن وزعت عليهم ثماني ساعات كانت على ملك البايليك، بحيث يبلغ مجموع الملاكين تسعة وخمسين يمكن لنا أن نقسمهم حسب أهمية ملكياتهم إلى المجموعات الثلاث التالية :

- **المجموعة الأولى** : أكثر من عشر ساعات : ويبلغ عددهم سبعة بمن فيهم الباي وهم يملكون ما مجموعه 108.30 ساعة أي 38% من مجمـــوع المياه. يملك الباي من بينها أربعا وأربعين ساعة أي 15.3% من المجموع، وهي نسبة دون تلك التي قدمها ابن أبي الضياف بكثير ([6])، بل أن حصة البايليك قد تآكلت خلال القرن التاسع عشر إذ خرج جزء منها لفائدة الحاج أحمد البرادعي في معاوضة تمت معه بتاريخ أواخر رمضان 1275/أفريل 1859، كما حبست منها سبع ساعات على المدرسة الصادقية، وانتقلت ملكية ثماني ساعات إلى ثلاثة عشر ملاكا صغيرا حسب ما يظهر في القائمة الواردة في النص الثاني، ولم يبق للبايليك من مياه زغوان في الأخير غير ست عشرة ساعة ونصفا. وهو ما يعني أنه وإن بقي من أكبر الملاكين فإن نصيبه قد

([6]) حيث يقول "أن ماء زغوان ثلاثة أرباعه مملوكة لأربابها، اشتروها بأموالهم من الدولة"، **الإتحاف**، تونس 1990، ج4، ص 291.

تراجع كثيرا حتى تجاوزه من حيث الأهمية ملاكون آخرون في مقدتهم ورثة السيد محمد القسطلي بإحدى وعشرين ساعة ونصفا.

من جهة أخرى نلاحظ أن هذه الفئة من الملاكين الكبار تهيمن عليها عناصر المجموعة الأندلسية، وأساسا من بينها عائلات الصباغ وحمزة والقسطلي التي كانت تقطن بالحاضرة، أي أنها من الملاكين المتغيبين وقد كانت تستغل الماء في جانب منه في غسل الصوف المعد لصناعة الشاشية فضلا عن استغلاله في سقي البساتين.

- **المجموعة الثانية** : بين أربع وتسع ساعات : ويبلغ عددهم سبعة، بما مجموعه 37.45 ساعة، ستة من أولئك الملاكين هم من الأندلسيين ومن بينهم خاصة آل فاضل والحجيج والبواب الذين كانوا يقطنون زغوان، وبالتالي فإن الملاكين الأندلسيين المستقرين بزغوان كانوا دون أهمية الأندلسيين القاطنين بالحاضرة.

- **المجموعة الثالثة** : أقل من أربع ساعات : ويبلغ عددهم تسعة وثلاثين يقتسمون فيما بينهم 50.30 ساعة، وهم ينتمون إلى مجموعات بشرية مختلفة من أندلسيين (العروسي، فاضل) وحنفية (والي) ووسالتية وطرابلسية.

وبالإضافة إلى المياه الخاصة، نجد المياه المحبسة على المؤسسات الدينية والإجتماعية، ويأتي في مقدمتها الجامع الكبير بزغوان الذي كان ينتفع بستة وأربعين ساعة يمكن أن نضيف إليها عددا من الحصص الأخرى المحبسة على أنشطة دينية تتم في الجامع نفسه (حبس الختمة وحبس البخاري). ثم تأتي في درجة ثانية زاوية سيدي علي عزوز باثنتي عشرة ساعة، فجامع الحنفية بست ساعات. بالإضافة إلى عدد هام من المساجد والزوايا المختلفة بالبلدة (مسجد اندعدر ومسجد القيسية) ومحيطها (زاوية بوقبرين). لكن ما يلفت الإنتباه هو أن عددا من ساعات الماء كانت محبسة على مؤسسات تقع خارج زغوان تأتي في مقدمتها المدرسة الصادقية بسبع ساعات، ثم أبراج الحاضرة بأربع ساعات، فقنطرة مجاز الباب بثلاث ساعات إلخ...

أما القائمة الثالثة فهي تضم الملاكين الذين توزع عليهم مياه الشركاضات، أي أولئك الذين يتمتعون ببعض الحصص من الماء خلال الفترة الصيفية، بما يمكنهم من ري ما يملكونه من قطع فلاحية تعتمد في الأصل على نزول الأمطار أو المياه التي

يتخلى عنها أصحابها في الأشهر الممطرة. وقد بينت الوثيقة الأخيرة كيفية توزيع الشركاضات على أصحابها، ومن خلالها نتبين ما يلي :

– أن تواتر الحصص حسب نظام الشركاضات بطيء إذ يأتي الدور بعد ثلاث دورات مائية صيفية أو أكثر، وبالتالي فإن هؤلاء الملاكين قد لا يتمتعون بأكثر من حصتين أو ثلاثا كل سنة.

–أن توزيع المياه على أصحابها يعتمد على الساعات، وإذا علمنا أن كمية الماء خلال كل شركاضة لا تزيد عن الكمية الجارية خلال ليلة واحدة أي حوالي 12 ساعة، وأنه يقع تصريفها خلال 24 ساعة، فإن ذلك يبين ضعف دفقها بالمقارنة مع دفق المياه خلال الدورات المائية العادية.

وربما بسبب ذلك لم يكن من السهل التفويت بالبيع في هذه الحصص من الماء فبقيت مركزة بأيدي أقلية من الملاكين، يتصدرهم الباي الذي تعود إليه منها تسع حصص مجموعها 43 ساعة على جملة 240 ساعة. ثم نجد عددا من كبار الملاكين –أو ورثتهم– وهم على التوالي : الشيخ أحمد الشرقي خمس حصص بمجموع 25.30 ساعة، ثم محمد القسطلي أو ورثته ثلاث حصص بها 22.30 ساعة، ثم الحاج محمد الصباغ خمس حصص 21 ساعة، ثم بلقاسم الدرويش 18 ساعة اشتراها من الشيخ علي فاضل، ثم الشيخ أحمد حمزة 15 ساعة، ثم محمد بن خليفة 13 ساعة اشتراها من الشيخ علي فاضل. وبذلك فإن هؤلاء الملاكين أو ورثتهم كانوا يحتكرون 154 ساعة أي 64 % من مجموع مياه الشركاضات. كذلك نلاحظ أن المجموعة الأندلسية هي التي كانت تهيمن على هذه الدورة المائية الإضافية مما قد يؤشر على أهمية ما تملكه من أراض فلاحية بعلية أو شبه بعلية بمحيط البلدة. كما نلاحظ كذلك أن بعض أطراف هذه المجموعة بدأت تفقد البعض من ثرواتها المائية وأكبر مثال على ذلك الشيخ علي فاضل (الذي فرط في 25 ساعة مما كان يملكه من مياه الشركاضات)، كما أن عناصر أخرى منها كانت غير ذات شأن أصلا من ذلك أن عثمان محفوظ الذي كان وكيلا للماء لم يكن يملك من مياه الشركاضات غير نصف ساعة.

من جهة أخرى، تكمن أهمية هذه الوثائق في أنها كانت تنظم وقع الحياة بالمجال الفلاحي لبلدة زغوان طيلة قرن تقريبا، وهي بالتالي تعطي فكرة من الداخل على

جانب هام من الإقتصاد المحلي. كذلك فإن هذه الوثائق المحلية توفر لنا الفرصة لمقارنة ما جاء فيها مع ما جاء في وثائق أخرى أعدت لفائدة الإدارة المركزية ([7]). وفي هذا المجال فإننا نلاحظ مدى دقة ووضوح ما جاء فيها من معطيات، ولا غرو في ذلك فهي أعدت خصيصا لتيسير عملية التوزيع اليومي للمياه على مستحقيها. في حين أن الوثائق المحفوظة بالأرشيف الوطني أعدت في إطار مشروع تزويد العاصمة بمياه زغوان أي أن الغاية منها لم تكن موجهة لفائدة المجتمع المحلي. ونعتقد أن ذلك أدى إلى بعض التباين بين هذه الوثائق وتلك. فقد أشير مثلا في وثائقنا المحلية إلى أن حصص الماء التي تدخل في معاوضة البايليك للحاج أحمد البرادعي يبلغ مجموعها اثنتي عشرة ساعة في حين ورد بالوثائق الأرشيفية أنها ثلاثون ساعة ([8]). إن هذا التباين يؤشر على وجود نوع من عدم الإعتراف المتبادل بين القائمين على مصالح المجتمع المحلي وممثلي البايليك. ويتجلى ذلك من خلال أمثلة أخرى من بينها عدم اعتبار عدد من وثائق الملكية التي وقع الإستظهار بها دون أن يبين المشرفون على عملية التسجيل السبب الذي حداهم إلى ذلك، كما أنهم لم يعترفوا لعدد آخر من الملاكين –الذين لم يستظهروا بوثائقهم– بما يعود لهم من الماء، في حين أن وثائقنا المحلية تعترف لهم بذلك، ونشير خاصة في هذا الإطار إلى الحصص التي تعود إلى القسطلي. لا شك أن ذلك كان يتم على خلفية نقل جانب هام من تلك المياه إلى الحاضرة، فقد كان المجتمع المحلي يصر على حقوقه كاملة فيها في حين كانت الدولة ماضية في مشروعها الذي يشمل جانبا هاما منها.

الوثيقة الرئيسية

الحمد لله هذه نسخة من دفتر مقيد به ملاكة الماء الكاين بزغوان، نص الأصل : الحمد لله هذه نسخة من رسم زمام به مبين به عدد ساعات الماء لملكاتها (كذا) وقت التاريخ الآتي ذكره نقلت هنا لمن له فيه حق خوفا من جحود أصله ولبعض تمزيق

([7]) أ.و.ت، الدفتر 2294، وهو بتاريخ أواسط ربيع الأول 1278/ سبتمبر 1861 ويضم تلاخيص وثائق ملكية الماء بزغوان، ص 6-28.

([8]) الدفتر نفسه، ص 22.

وقع به، نصه : الحمد لله بيان عدد ساعات الماء الكاين بالشاركة المنسكب من عين القيطنة لأربابها وعين أبي الأصالي على عادة أهل بلد زغوان في كل طاندة يقسمونه وذلك من ذكر المكرم الأجل أبي النورين عثمان محفوظ الأندلسي وكيل الماء بالبلد المذكور في التاريخ ومنسوخ ذلك من الزمام في غير هذا فأول ذلك :

8.00	السيد الباي من أثر البايليك القديم (ثم بخط مغاير) انتقل إلى ملاكة زيتون البيليك الأحد عشر الملحقين باقي الصحيفة 3؛
12.30	السيد الباي دامت معاليه
0.30	السيد الباي نصره الله للجنينة في شركة البواب
4.00	السيد الباي دامت معاليه من أثرة القسطلي عبد الرحمان
12.00	السيد الباي من أثرة بن بريقة، خرجت لمعاوضة سانية البرادعي
37.00	
7.00	السيد الباي من أثرة الكاهية رجع لوقف المدرسة الصادقية، ثلاثون ساعة ما على ملك جانب البايليك
23.00	السيد القسطلي خرجت للحاج محمد بن عمارة ساعة ونصف
12.30	ورثة السرايري
12.00	الشيخ الولي الصالح سيدي علي عزوز نفعنا الله به
15.00	الصباغ
1.00	مرجان
6.15	سانية الصباغ
3.00	حبس البخاري
14.00	سي أحمد بن حمزة
3.00	سانية المذكور، رجعت لورثة المرحوم الحاج حمدة برادة
3.00	البراني للمذكور والآن للقبطان
10.15	خزنة دار
9.00	سي حمودة الإخوة
2.00	سي علي بن نور
6.00	سي محمد شلوف
6.00	الحجيج التونسي انتقل منه ساعة ونصف لسي الشاذلي بن حمودة

6.00	جامع الحنفية
1.00	محمد الزحاف
0.30	حبس الختمة بالجامع الأعظم
1.30	سانية سمونة
3.00	منا واليه
1.30	سي حمودة بن والي
3.00	قنطر (كذا) مجاز الباب
4.15	سي أحمد الحجيج
1.00	المرحوم الشيخ قاسم فاضل
191.45	
191.45	نقلت جامعة يمناه
1.00	البسطانجي
1.00	سي سليمان العروسي
1.00	ورثة كتلينة
0.30	بن زاكور
1.30	المرحوم محمد ويشكة
1.00	المرحوم إسماعيل ويشكة
2.00	المرحوم عبد اللطيف السهيلي انتقل منها نصف ساعة لسي الشاذلي بن حمودة برسم سانية الطريفي ونصف ساعة مع رسم شراك قورصو
3.00	المرحوم بلحسن السهيلي
4.30	ميندس
0.30	البابلي
3.00	ورثة البواب
1.00	الصفتين للمذكور
5.30	المرحوم الشيخ علي فاضل
4.00	حبس الأبراج
1.00	الأجل المرابط السيد محمود عزوز من ورثة بن والي
2.00	المرحوم الشيخ الحاج بوهاني

2.00	الأجل المرابط الشيخ محمد بن حمودة عزوز انتقل إلى الحاج يوسف بن مصباح الشرعبي
2.00	الشيخ الولي الصالح سيدي أحمد الدرويش
2.00	زاوية الشيخ الولي الصالح سيدي بوحجبة
2.00	حزب الجزيري
1.30	جامع باجة
2.30	بن حمودة الطرابلسي انتقل تملكها للحاج محمد بن عمارة
1.15	سانية الشرقي
1.00	سانية محفوظ
1.00	ابنت (كذا) الشرقي
1.00	مسجد الدعدر
0.30	الشيخ الولي الصالح سيدي أبي قبرين
0.30	مسجد القيسية
0.30	سانية بودية
46.00	الجامع الأعظم
288.00	

فتجمع في الزمام المذكور من ساعات الماء المذكورة لأرباب الماء المذكورين ما قدره مايتان ثنتان وثمانية وثمانون ساعة العدد المرقوم حسبما ذلك بالجامعة الأخيرة يمناه يقسمونه فيما بينهم في كل طاندة على عادتهم، وشهد على ذلك هنا من عاين الزمام المنسوخ منعقد بشهادة الفقيهين الخيرين الأعدلين أبي العباس أحمد حمزة وعاطف عليه المرحوم أبي العباس أحمد الشرقي كلاهما من عدول بلد زغوان مؤرخ ذلك بأواسط الحرام (كذا) فاتح شهور عام 1209 تسعة ومايتين وألف ووقف على ذلك شهيداه الوقوف التام.

الوثيقة الثانية (الصفحة 3)

ن (كذا) المكرم الأجل القاري أبي النورين عثمان محفوظ الأندلسي وكيل الماء المذكور بالبلد المذكور في التاريخ وأنه يقسم الماء على أربابه بحسب الزمام المذكور الذي بيده ولم ينكر عليه أحد من أرباب الماء المذكور مدة وكالته وكذلك إذا انتقل

لغيره بيد الوكلاء بعده وكتب هذا هنا بتاريخ أواخر حجة الحرام عام 1247 سبعة وأربعين ومايتين وألف بمعرفة الوكيل متمم ذلك بشهادة الفقيه العدل محمد السوسي الجلولي وعاطف عليه أول شهيديه فهذه نسخة ذلك كأصلها على ما هي عليه فمن قابلها بأصلها ألفاهما نصا سوى وشهد بذلك هنا بتاريخ أواخر رجب عام 1263 ثلاثة وستين ومايتين وألف منعقد بشهادة الفقيهين النبيهين أبي عبد الله محمد محفوظ الأندلسي وأبي الحسن علي فاضل من القبيل فهذه نسخة ذلك على ما هي عليه فمن قابلها بأصلها ألفاهما نصا سوى شهد هنا بتاريخ أواخر ذي القعدة الحرام عام 1296 ستة وتسعين ومايتين وألف وأنا فقير ربه أحمد ابن الخوجة الحنفي.

يضاف ما انتقل من سعات (كذا) 8 جانب البيليك للأنفار الآتي ذكرهم:

0.45 السيد محمد الملوح ابن الشيخ أحمد ابن الخوجة الحنفي

0.15 محمد بن فرج الله الوسلاتي

0.30 محمد بن قاسم الصيد

2.15 انجلوا بن فليح سيلفه

0.15 سي الفاضل بن محمد فاضل وعمر بن محمد القهواجي بالسواء بينهما

0.30 مصطفى بن سليمان بن والي

0.45 الشيخ الهادي بن محمد عزوز

0.30 محمد بن أحمد تمسك

0.30 عمران بن محمود فاضل

0.30 أحمد بن محمد خليل

0.15 محمد ابن الحاج البشير ابن الحاج عمر الوسلاتي والحاج محمد بن حسين مريح بالسواء بينهما

الوثيقة الثالثة

الحمد لله هذه نسخة من رسم زمام مبين به حصات الشركضات نصه : الحمد لله أشهد المكرم الأجل القاري أبو الفضل قاسم ابن المرحوم المنعم عثمان محفوظ الأندلسي وكيل الماء الجاري من عيون بلد زغوان في التاريخ أنه يعلم ويتحقق أحوال الماء الجاري من عين القيطنة وعين أبي الأنصالي وقسمته على من له حق فيه وأنه

وقت طلبه في زمن المصيف لسقي غابة بلد زغوان من سواني وزياتين ويتميز بالطاندات ومجموع الطاندة الواحدة خمسة عشر يوما من ذلك اثنا عشر يوما ليلا ونهارا متوالية للغابة السفلى وينقسم الماء المذكور على الأملاك بحسب التملك والثلاثة أيام المكملة للغابة العليا المعروفة برأس العين متوالية نهارا فقط ولياليها يجمع ماوها بالجابية الكبرى المعروفة بالشاركة للغابة السفلى أيضا وكان سابقا يسدم على الشاركة في الثلاث ليالي المذكورة ويجري الماء نهارا منها وينقسم ساعات من حساب عشرة جوابي كل ليلة تعرف بجابية وكل جابية تسمى باسمها كما سيأتي التبيين الواضح وإن العشرة جوابي تمر على الطاندات الجابية الأولى لليلة الأولى والثانية للثانية والثالثة للثالثة والرابعة لليلة الأولى في الطاندة الثانية وهكذا إلى تمام الجوابي وتمر الجوابي من أولها على بقية الطاندات والآن صار الماء الداخل للشاركة خارجا من حينه لا يسدم عليه وقسمته أرباعا الربع بحساب ست ساعات وثمنه بحساب ثلاث ساعات وهكذا ما زاد ونقص وقد تعرف ساعات مدة الثلاث ليالي المذكورة بالشركضات وهي معلومة عند أهل بلد زغوان قد حصل العلم للوكيل المذكور بذلك وبما سياتي من عدد الساعات لمن سيأتي ذكرهم فبطريق وضيفه ومن والده المرحوم المنعم عثمان محفوظ المذكور كان وكيلا قبله ومن جده للأب أيضا المنعم المرحوم محمد محفوظ كان وكيلا أيضا قبلهما.

	ما وله (كذا) جابية الصدقة
12.00	منها للمرحوم السيد محمد القسطلي
6.00	ولورثة ميندس
6.00	وللشيخ علي فاضل
24.00	

	والثانية تعرف بجابية عبد الرحمان
3.30	منها للزاوية العزوزية
2.00	ولزاوية الشيخ سيدي أحمد الدرويش
0.30	ولجنينة البواب
0.30	ولأبي الفلاح صالح شيبوب
3.00	وللسيد الباي

3.00	وللصباغ
2.00	ولعور
6.00	وللشيخ علي فاضل والآن لمحمد بن خليفة
3.30	وللشيخ علي المذكور والآن لمحمد بن خليفة
24.00	

والثالثة تعرف بجابية بنبطش

3.30	منها للشيخ علي فاضل والآن لمحمد بن خليفة
3.30	ولورثة الشيخ أحمد الشرقي
3.00	ولورثة الحاج محمد الصباغ
10.00	
10.00	نقلت الجامعة محوله
1.00	ولورثة بسكاية
1.00	ولورثة الشماع
6.00	وللسيد الباي
2.30	وللسيد الباي
2.30	وللجامع الأعظم بزغوان
1.00	ولحزب الجزيري
24	

والرابعة تعرف بجابية الدعدر

6.00	منها للشيخ علي فاضل والآن لبلقاسم الدرويش
6.00	ولورثة بسكاية
5.00	ولورثة ويشكة
7.00	وللسيد الباي
24.00	

والخامسة تعرف بجابية الأزرق

12.00	منها للسيد الباي
3.00	ولورثة شلوف

3.00	ولورثة البواب
3.00	ولورثة الشيخ أحمد الشرقي
3.00	ولزاوية الشيخ سيدي علي عزوز
24.00	

والسادسة تعرف بجابية الأزيرق

12.00	منها لورثة الشيخ أحمد حمزة
6.00	ولورثة السيد محمد القسطلي
6.00	ولورثة السيد محمد الصباغ
24.00	

والسابعة تعرف بجابية الجزيري

3.00	منها لورثة المرابط عبد الرحمان الجلولي
3.00	وللجامع الأعظم
3.00	ولورثة البواب
3.00	ولورثة الشيخ أحمد الشرقي
3.00	ولورثة السرايري خزنه دار
4.30	ولورثة السيد محمد القسطلي
0.30	ولورثة عثمان محفوظ
2.00	ولجامع الحنفية بزغوان
2.00	ولزاوية الشيخ سيدي علي عزوز
24.00	

والثامنة تعرف بجابية الوزير

7.30	منها للشيخ أحمد الشرقي
6.00	وللشيخ علي فاضل والآن بلقاسم الدرويش
2.00	ولجامع الحنفية
3.00	ولورثة البواب
18.30	
18.30	نقلت الجامعة يمناه

3.00	ولورثة السرايري
2.30	وللسيد الباي
24	

والتاسعة تعرف بجابية الشيخ أحمد

8.30	منها لورثة الشيخ أحمد الشرقي
6.00	ولورثة ويشكة
6.00	ولورثة الحاج محمد الصباغ
3.30	وللسيد الباي
24.00	

والعاشرة تعرف بجابية الشرقي

3.00	منها لورثة الشيخ أحمد بن حمزة
2.30	ولورثة ميندس
6.00	وللشيخ علي فاضل والآن بلقاسم الدرويش
4.00	ولورثة السرايري
3.30	وللسيد الباي
1.30	ولورثة شلوف
0.30	وللزحاف من أثرة بن والي
3.00	وللسيد الباي
24.00	

شهد بذلك هنا على الوكيل المذكور بحسب معرفته لذلك وهو بحال جواز بتاريخ أواخر رجب الأصب عام 1263 ثلاثة وستين ومايتين وألف بمعرفته منعقد بشهادة الفقيهين الأعدلين أبي عبد الله محمد محفوظ وأحمد فاضل كلاهما من عدول بلد زغوان فهذه نسخة من ذلك على ما هي عليه فمن قابلها بأصلها ألفاهما نصا سوى وشهد بذلك هنا بتاريخ أواخر ذي القعدة الحرام عام 1296 ستة وتسعين ومايتين وألف وأنا فقير ربه عبده أحمد ابن الخوجة.

ملاحظات حول الوزن الديمغرافي والإقتصادي
للمجموعة الأندلسية بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر (*)

يتفق الدارسون على اعتبار زغوان من بين قرى الشمال التونسي العديدة التي تنسب إلى الأندلسيين إذ عمروها بعد طردهم من إسبانيا في مطلع القرن السابع عشر، ويذهب بعضهم إلى أن المجموعة الأندلسية كانت تتفوق عدديا على بقية المجموعات التي كانت تستوطنها ([1]). ومع أنه من الأكيد أن زغوان كانت في القديم آهلة بالسكان ([2]) فقد خبا ذكرها قبيل القرن السابع عشر، على أن قدوم الأندلسيين إليها والذي قد يكون تزامن مع قدوم المجموعة التركية أو حتى بعض المجموعات الأخرى، يؤشر على وجود منخفض ديمغرافي في المنطقة، وقد يندرج من جهة أخرى في إطار بحث السلطة السياسية على تركيز قاعدة حضرية موالية لها في مجال قبلي صعب وفي منطقة منابع مائية غزيرة.

ويبدو أن استقطاب زغوان لموجات جديدة من المهاجرين أو النازحين تواصل خلال القرنين المواليين دون أن يقع الإعتراف رسميا بنسبتهم إليها، ولكنه من جهة أخرى ساهم في التأثير على الدور الذي أنيط بها في بداية القرن السابع عشر حتى

(*) نشر هذا البحث في : **المجلة التاريخية المغاربية**، س 24، ع 85-86، ماي 1997، ص 91-98.

([1]) ابن طاهر، جمال، "وثائق عن ملكية الماء بزغوان خلال القرن الثامن عشر"، في **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 55-56، جويلية 1989، ص-ص 206.

([2]) Abdennebi, Chedli, **Zaghouan**, Imp. Ben Hammouda-Zaghouan, 1990, pp. 9-12. وانظر كذلك : القفصي، عبد الحكيم، "زغوان قبل الحماية"، في، **زغوان ومنطقتها : تقديم تاريخي**، بلدية زغوان، مارس 1990، ص 11.

بدت السلطة المركزية في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكأنها تتخلى عنها، ولعل مما يؤكد ذلك ما يلي :

أولا : أن محمد باي تخلى عن قسم هام مما كان يملكه من زياتين ومياه بزغوان، إذ فرط في ثلاثين ساعة ماء و13 ضيعة زيتون عوضها بسانية تقع بمرناق أي غير بعيد عن الحاضرة ([3]) ولا شك أن التفويت في تلك العقارات من قبل البايليك يدل على الإستعداد للتخلي عن مصالح هذا التجمع البشري،

ثانيا : إن الدولة التونسية وافقت على المشروع الذي طرحه المهندس الفرنسي بترو كولين (P. Colin) لتحويل قسم من مياه زغوان إلى الحاضرة، ويبدو أن طرح هذا المشروع على الباي تزامن مع عملية المعاوضة التي أشرنا إليها، وإذا لم تكن غاية الباي من تلك المعاوضة تفادي ما قد يسببه له شخصيا مشروع كولين من أضرار، فقد يكون من الأسباب التي جعلته يوافق على ذلك المشروع بسهولة رغم معارضة أغلب رجاله له ([4]). ومع أن الإتفاق الذي أبرم بين الدولة التونسية والمهندس الفرنسي يوم 3 ديسمبر 19860 ينص على استثناء "العين المعدة لسقي بلاد زغوان وغروسها" ([5]) فإنه يمكن القول بأن هذا المشروع أذن باختلال التوازن القديم ودخول زغوان ومجالها الفلاحي في مرحلة صعبة.

وفي ظل هذا هذه التحولات كيف كانت تبدو المجموعة الأندلسية بالبلدة ؟ وما هو وزنها الديمغرافي والإقتصادي ؟

المؤشر الديمغرافي :

كانت زغوان في الفترة التي ندرسها مستقرا للعديد من المجموعات التي تحددها رابطة الدم أو الجهة التي وردت منها في الأصل، فإضافة إلى الأندلسيين والأتراك

([3]) أ.و.ت، السلسلة التاريخية، دفتر رقم 2294، ص 22، الوثيقة الثانية.

([4]) ابن أبي الضياف، أحمد، **الإتحاف**، ج 4، الدار التونسية للنشر، تونس 1990، ص 290-291.

([5]) أ.و.ت، السلسلة التاريخية، دفتر رقم 2290، وهو يحتوي على نسخة من الإتفاق بين الدولة التونسية والمهندس الفرنسي بترو كولين.

العثمانيين الذين أشرنا إليهم أعلاه والذين يهيمنون على المدينة ويعطونها طابعا مميزا، نجد المجموعات التالية ([6]) :

1- **المغاربة** : يبدو من خلال تسميتهم أنهم قدموا من المغرب الأقصى، ومن بين العائلات المكونة لهذه المجموعة : الغربي، السوسي.

2- **البلدية** : كان أحفاد سيدي علي عزوز يصنفون من بينهم، كما نلاحظ من بين الألقاب التي يحملونها : القفصي والبنزرتي والصمعي والمثلوثي والزغواني والعموري، أي أنهم ينسبون إلى بعض المناطق أو القرى أو القبائل التونسية، وبالتالي فإن هذه المجموعة كانت تضم النازحين إلى زغوان من سائر البلاد.

3- **اليهود** : إن وجود هذه المجموعة إلى جانب الأندلسيين قد يدل على أنهم يشتركون معا في قدومهم من إسبانيا، كما يؤكد من جهة أخرى درجة التسامح التي قوبلت به رغم وجودها في مجتمع قروي.

4- **السود** : وهي أقل المجموعات عددا ويبدو أنها حديثة التشكل حتى أن بعض عناصرها كانوا من المستفيدين من قانون تحرير العبيد.

وإضافة إلى تلك المجموعات، فقد تضمنت قائمة المجبى مجموعتين أخريين تنسب إحداهما إلى زاوية سيدي شريف اللعلاع والأخرى إلى زاوية سيدي سالم القارصي، لكن يبدو أن هاتين المجموعتين لم تكونا فعلا تقطنان بزغوان ([7]). وفي مقابل ذلك فإن تلك القائمة لم تتضمن مجموعتين سكانيتين كان لهما وزنهما الديمغرافي والإقتصادي بزغوان حيث وقع تحديدهما ضمن رابطة أوسع منها وهاتان المجموعتان هما :

---

(6) أ.و.ت، السلسلة التاريخية، دفتر رقم 823، ص 1-3.

(7) Hopkins, N.S., "Notes sur l'histoire de Testour", in **RHM**:, n. 9, juillet 1977, p. 310. مما دفعنا إلى عدم احتساب هاتين المجموعتين ضمن سكان زغوان آنذاك أن كل المجموعات الأخرى على خلاف هاتين المجموعتين أتبعت بعبارة بزغوان أي أنها تسكن بها، وبالفعل فإن زاويتي سيدي سالم القارصي وسيدي شريف اللعلاع تقعان خارج زغوان.

1-الوسالتية : يبدو أنهم قدموا إلى زغوان في ثلاثينات القرن 18 وخاصة بعد سنة 1762 إثر هزيمة إسماعيل بن يونس ([8])، حيث انتشروا بشمال البلاد واستقروا بالعديد من القرى ومن بينها زغوان. ورغم أن دفاتر المجبى لم تضمهم إلى هذه البلدة، فإن الوثائق الأخرى تنسبهم إليها إذ تعرف أحدهم بأنه الوسلاتي الزغواني ([9]) أو تضيف إلى نسبة الوسلاتي عبارة "من سكان زغوان" ([10]).

2- الطرابلسية : ويبدو أنهم استقروا بزغوان منذ القرن الثامن عشر، إذ سجلت إحدى الوثائق تملك أحدهم بتاريخ 1197هـ/1782م ساعتي ماء، وأضافت إلى نسبته "الطرابلسي" عبارة "من سكان زغوان" ([11])، وسجلت وثيقة أخرى زواج بواكباش زواوة وهو طرابلسي من إحدى نساء المجموعة التركية ([12])، وهو ما يدل على مدى اندماج المجموعة الطرابلسية في المجتمع الزغواني رغم أن دفاتر المجبى لم تعتبرهم من ضمن مكوناته.

وعلى كل فإن الدفاتر لا تسمح لنا بتحديد وزنهم على عكس وزن مجموعة الوسالتية في زغوان ([13])، وهو ما جعلنا نخضع لمعطياتها فلم نعتبر المجموعة الطرابلسية ضمن سكان البلدة الذين حصرناهم في سبع مجموعات فقط ([14]). كان عدد الذكور البالغين من أفرادها سنة 76-1277 / 59-1861 : 280 يتوزعون كما يلي :

([8]) Hopkins, N.S., "Notes sur l'histoire de Testour", in **RHM**, n. 9, juillet 1977, p. 310.

([9]) أ.و.ت، السلسلة التاريخية، دفتر رقم 2294، ص 8، الوثيقة الثانية.

([10]) الدفتر نفسه، ص 9، الوثيقة الثالثة.

([11]) الدفتر نفسه، ص 9، الوثيقة الأولى.

([12]) الدفتر نفسه. ص 28، الوثيقة الثانية.

([13]) Hopkins, N.S., "Notes sur l'histoire de Testour", in **RHM**:, n. 9, juillet 1977, p. 310. كان الطرابلسية والوسالتية أينما وجدوا يعودون بالنظر إلى قايدهم الخاص، في حين كانت زغوان تعود إلى قايد رياح.

([14]) اعتمدنا في وضع هذا الجدول على الدفترين التاليين : رقم 823، ص 1-3 ورقم 701، ص 59-63.

جدول 1 : توزيع سكان زغوان حسب المجموعات

	العدد	النسبة المئوية
الوسالتية	118	% 42.5
البلدية	47	% 16.7
المغاربة	43	% 15.3
الأندلسيون	30	% 10.7
الأتراك	15	% 05.3
اليهود	15	% 05.3
السود	4	% 01.4
غير محددين	8	% 02.8
الجملة	280	% 100.0

يبين لنا هذا الجدول أنه رغم عدم احتساب الطرابلسية، فإن المجموعة الأندلسية لم تتجاوز 10.7 %، وهو ما جعلها تقتصر على المرتبة الرابعة بعد كل من الوسالتية والبلدية والمغاربة، وهي مكانة أقل بكثير مما يذهب إليه بعض الدارسين أو يرد في بعض الكتابات حول أهمية هذه المجموعة ([15]).

ويحق لنا من جهة أخرى أن نتساءل حول عدد الذين لم يقع احتسابهم ضمن القائمة التي اعتمدناها لوضع هذا الجدول، وهم عادة من الجنود وقدماء الجنود والطلبة والمعوزين، ولكن يستحيل علينا أن نضبطهم للوصول إلى العدد التقريبي لسكان زغوان آنذاك. أما بالنسبة للمجموعة الأندلسية، فقد تمكنا بالمقارنة بين تلك القائمة وما ورد من أسماء في وثيقتين أخريين ([16]) من وضع قائمة تضم 44 من الذكور الراشدين، وإذا اعتمدنا نسبة واحد على أربعة التي اعتمدها جان غانياج في دراسته

([15]) Zaghouan, Chronique d'une municipalité de la création au centenaire, s.d., (1990), pp. 4-5.

([16]) د.ع. التميمي، عبد الجليل، "وثيقتان حول فئة المهمشين من النساء والأطفال الفقراء والمصابين الموريسكيين بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر"، في، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 87-88، ماي 1997، ص 553-562.

([17]) فإن المجموعة الأندلسية بزغوان كانت تعد سنة 1278هـ/1861-1862م حوالي 180 نفرا تمكنا من تحديد أسماء 78 منهم، لكن ما هي اهم أهم العائلات الأندلسية آنذاك ؟

لمعرفة التوازن داخل المجموعة الأندلسية، تمكنا من توزيع ثلاثة وأربعين من الرجال على تلك العائلات فكانت النتيجة كما يلي : فاضل 8، العروسي 6، محفوظ 5، شطيبة 4، كانو 4، الدرناوي 4، هروس 2، بوبابين 2، شريعة 2، باضيرش 2، الروبلس 1، حربون 1، البواب 1، الحجيج 1. وهكذا فإن 70 % من الرجال ينحدرون من ست عائلات فقط. وقد برزت من بينها عائلة فاضل التي يبدو أن وزمها وزنها الديمغرافي فضلا عن وزنها الإقتصادي مكنها من تصدر المجموعة الأندلسية حتى أن شيخ "جماعة الأندلس" حلال خلال هذه الفترة كان من بين أفرادها ([18]).

من جهة أخرى، إذا قارنا قائمة تلك العائلات مع العائلات التي كانت موجودة بزغوان في القرنين السابع والثامن عشر، للاحظنا تحولا كبيرا عليها إذ اندثرت من المجموعة الأندلسية ألقاب مثل بسكاية والطليطلي والقسطلي والوزير والشعسني وبولحية ([19]). ولا شك أن نسبة بعض هذه العائلات إلى أماكن بإسبانيا يدل آنذاك على حداثة قدومها، ثم أنها قد تكون اندمجت تماما في حركية العاصمة، حيث اختصت ببعض الحرف وخاصة منها صناعة الشاشية إضافة إلى التجارة، وهو ما حدا بها إلى أن تقطع روابطها شيئا فشيئا مع زغوان، في حين أن عائلات أخرى بقيت بزغوان ولكن تغيرت- أسماؤها مع الزمن. من ذلك أن عائلة الفارس اشتهرت منذ القرن الثامن عشر باسم البواب ([20])، كما أن عائلة مولينه أصبحت تحمل اسم الصباغ ([21]). ولعل

([17]) Ganiage, Jean, "La population de la Tunisie vers 1860", in, **Etudes maghrébines : Mélanges Charles-André Julien**, PUF, Paris 1964, p. 170.

([18]) أ.و.ت، دفتر رقم 823، ص 1، حيث ذكر حميدة فاضل باعتباره "شيخ جماعته".

([19]) انظر ابن طاهر، **نفس المصدر**، ص 204-205.

([20]) أ.و.ت، دفتر رقم 2294، ص 22، الوثيقة الثالثة.

([21]) الدفتر نفسه، ص 19، الوثيقة الأولى.

هذه التحولات تؤشر على تحولات أعمق داخل المجموعة الأندلسية بزغوان. وهو ما أدى فيما يبدو إلى انحسار حجمها الديمغرافي، وربما أثر بعمق على وزنها الإقتصادي. فكيف كانت تبدو هذه المجموعة من خلال هذا المؤشر في الفترة التي ندرسها ؟

المؤشر الإقتصادي :

تعتبر وفرة الماء وخصوبة الأرض من أهم العناصر التي جلبت الأندلسيين إلى زغوان، فقد مكنتهم الدولة منذ قدومهم وخلال العقود الموالية من اشتراء حصص زمانية من الماء استعملوها في غسيل الشاشية، كما استغلوها لتطوير فلاحة سقوية مكثفة، وقد طبعوا المشهد الفلاحي بالمنطقة بفضل ما أدخلوه من غراسات جديدة. فكيف كان يبدو موقعهم في كل من ملكية الماء والأرض، وهو مؤشر هام في تحديد معالم هذه المجموعة ومكانتها الإجتماعية ؟

أ- ملكية الماء :

يحتل الماء في زغوان مكانة متميزة باعتباره إحدى الثروات التي تنتقل بالبيع والشراء والوراثة والمعاوضة وغيرها. وقد ساهم الأندلسيون في إدخال بعض التقنيات لاستغلاله في الري وغسيل الشاشية وطحن الحبوب ([22]). كانت مياه زغوان تتأتى أساسا من عينين رئيسيتين تقعان غربي البلدة تسمى إحداهما عين القيطنة وأصبحت تسمى عين عياد، وكانت الأخرى تسمى عين أبي النصالي وأصبحت تسمى رأس العين. وتجتمع مياه هاتين العينين في جابية كبرى تسمى الشاركة لتوزع بعد ذلك على أصحابها بحساب الساعة. وكانت الدورة المائية تدوم اثني عشر يوما أي ما مجموعه 288 ساعة. وقد ضبطنا من خلال الرسوم التي وقع الإستظهار بها من قبل

([22])- الدفتر نفسه، ص 26-27، كانت زغوان تعد ست طواحين تعود اثنتان منها إلى البايليك، أما الأربعة الأخرى فهي عبارة عن أحباس عامة أشير إلى بعضها بأنها "طواحن ماء" وهي معدة لطحن الحبوب.

المالكين في أواسط ربيع الأول 1278 هـ/16-25 سبتمبر 1861م ([23]) : 276 ساعة وثلاثة أرباع الساعة من بينها 81 ساعة هي عبارة عن أحباس عامة أي 29.26 %. أما الأندلسيون فإنهم يمتلكون 64 ساعة وثلاثة أرباع الساعة أي 24.1% من مجموع مياه زغوان وهو ما يساوي 34 % من جملة المياه الخاصة، وهي نسبة هامة جدا تتجاوز بكثير حجمهم الحقيقي. ولكن كيف كان يبدو موقع الأندلسيين في حركية ملكية الماء ؟ اعتمادا على عمليات البيع والشراء التي سجلتها الوثائق المشار إليها خلال الفترة بين 1086هـ/6-1675م و1278هـ/1861م قمنا بوضع الجدول التالي :

جدول 2 :عمليات بيع الماء

المشتري / البائع	أندلسيون	غير أندلسيين
أندلسيون	8	6
غير أندلسيين	17	19

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عمليات تحول ملكية الماء من الأندلسيين إلى غيرهم بلغت سبع عشرة مقابل ست عمليات اشتروا بموجبها حصصا مائية من الدولة أو من غيرهم من المجموعات، وإنهم فرطوا خلال هذه الفترة في 46 ساعة ونصف مقابل اشتراء 9 ساعات أي أنهم خسروا ما مجموعه 37 ساعة ونصف، وبالتالي فإن مجموع ما كانوا يمتلكونه كان يبلغ 104 ساعة وربعة الساعة أي 36 % من مجموع المياه. كما فرط الأندلسيون خلال هذه الفترة في منابع مائية أخرى من أهمها عين القصبة التي كان يمتلكها أحمد بن حمزة الأندلسي وآلت في الأخير إلى أحد الوسالتية ([24]). لكن رغم هذا التراجع في مكانة المجموعة الأندلسية فإنها بقيت

([23])- بلغ عدد الوثائق المسجلة 65 إضافة إلى شهادتين شفويتين وعدد آخر من التصاريح التي لم يستظهر أصحابها برسوم ملكية الماء.

([24])- الدفتر نفسه، ص 16، الوثيقة 33.

تهيمن على نسبة هامة من مياه زغوان، فهل كانت بالتالي تمتلك نسبة مماثلة من الأرض ؟

ب- ملكية الأرض :

سمحت وفرة المياه للأندلسيين بإدخال العديد من الغراسات الجديدة من أهمها شجرة البرقوق المعروف بالشاشي وشجرة النسري ([25]) فضلا عن القوارص وغيرها من الأشجار المثمرة. ورغم ذلك فقد كانت الزياتين تطغى على المشهد الفلاحي بمنطقة زغوان، إذ كانت غابة الزياتين تعد 893 ضيعة في حين كان عدد سواني الأشجار المثمرة يبلغ سنة 1278هـ/1861-1862م : 113 فقط ([26]). فما هو نصيب المجموعة الأندلسية من تلك الأراضي الفلاحية ؟ بالنسبة لغابة الزياتين، نلاحظ أن 239 ضيعة أي 26.75 % من العدد الجملي لضيعات الزيتون هي عبارة عن أحباس عامة.

أما بقية المواضع وعددها 654 فإن المجموعة الأندلسية كانت تمتلك منها 137 ضيعة أي 21 % من الملكيات الخاصة، يمكن أن نضيف إليها أراضي أخرى كان الأندلسيون يمتلكونها بالإشتراك مع عناصر أخرى غير أندلسية، وقد تمكنا من حصر 9 ضيعات من هذا النوع. وإذا قسمنا تلك الضيعات على العائلات الأندلسية، فإننا نجد ما يلي : بن حمزة 32 ضيعة، القسطلي 26، الأخوة 17، الصباغ 15، الحجيج 14. وفيما عدا الحجيج فإن بقية هذه العائلات لم يقع ذكرها من بين العائلات الأندلسية بزغوان مما يرجح أنها كانت مستقرة بالعاصمة خاصة وأن فلاحة الزياتين لا تستوجب تعهدا مستديما مثلما هو الشأن لبقية الأشجار المثمرة. أما العائلات الأندلسية الزغوانية، فقد كانت تمتلك أقل عددا من ضيعات الزيتون : كانو 7، فاضل 4، هروس 2، محفوظ 1.

([25])- القفصي، نفس المصدر، ص 15.

([26])- أ.و.ت، دفتر رقم 2294، ص 22، وهو يضم وثيقتين تعودان إلى سنة 1278هـ/1861-1862 تحتويان على جدولين لملكيات الزياتين والأشجار المثمرة وخاصة منها القوارص.

ويبدو أن التواضع النسبي لحضور هذه العائلات في غابة الزياتين بزغوان عوضته بامتلاكها لبساتين الأشجار المثمرة وخاصة منها القوارص التي كانت تأتي في المرتبة الثانية بعد الزياتين. كانت زغوان تعد سنة 1278هـ/1861-1862م : 113 بستانا تمتلك المجموعة الأندلسية من بينها 23 %، أي 26 بستانا، تتوزع أهمها على العائلات التالية : فاضل 4، الحجيج 4، محفوظ 2، كانو 2، ذلك أن استقرار هذه العائلات بزغوان جعلها قادرة على متابعة ما تتطلبه هذه البساتين من أعمال تكاد تكون يومية.

وهكذا يبدو من خلال هذا المؤشر أن حجم المجموعة الأندلسية يتجاوز أهميتها الديمغرافية بكثير، وهو ما جعلها تحافظ على أهميتها داخل المجتمع الزغواني، وذلك رغم ما سجلته من تراجع مقارنة مع ما كانت عليه خلال القرنين السابع والثامن عشر، حتى أصبحت تبدو وكأنها تستمد وجاهتها من ماضيها وتراثها الحضاري وليس من أهميتها الديمغرافية. ثم إنه حتى بالنسبة لموقعها في الإقتصاد المحلي بزغوان، نلاحظ أنها أصبحت تسجل تراجعات متتالية، وقد يكون ذلك دفع بعض أطرافها إلى التلاقح مع المجتمع المحلي والإندماج في بقية المجموعات فعبر المصاهرة ([27]).

الخاتمة :

كان المجتمع الزغواني في أواسط القرن التاسع عشر يبدو وكأنه بلغ مرحلة متقدمة باتجاه التوازن بين مجموعاته، وتم ذلك على حساب المجموعة الأندلسية التي تراجع حجمها أساسا بسبب حركة النزوح نحو العاصمة. وإضافة إلى ذلك كانت البلدة مفتوحة أمام المزيد من التحولات بسبب المساس من ثروتها المائية وهو ما يؤثر على أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية لعدة عقود لاحقة.

([27])- اعتمادا على الدفتر 2294 المشار إليه أعلاه، تمكنا من التعرف على ست أندلسيات تزوجن من خارج المجموعة الأندلسية مقابل أندلسيين اثنين تزوج أحدهما بتركية والآخر إحدى إماء الباي بعد عتقها.

اندماج اللاجئين في المجتمعات القروية
مثال الوسالتية بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر (*)

رغوان خلال القرنين السابع والثامن عشر منطقة جلب للسكان من مختلف مناطق البلاد بل وحتى من خارجها، فقد كانت تتوفر على إمكانيات هائلة لم يقع الإلتفات إليها فيما يبدو إلا بعد قدوم اللاجئين الأندلسيين إلى تونس. وسواء اندرج ذلك الإهتمام في إطار سياسة للتوطين اتبعتها الدولة آنذاك أو أن حركة النزوح نحو هذه المنطقة كانت عشوائية، فقد كانت النتيجة حتى بعد أكثر من قرنين أن المجتمع المحلي حافظ على خصوصيات الإنتماءات القديمة، وبقيت "الجماعة" أو المجموعة العرقية أو ذات الأصل الجغرافي الواحد تشكل وحدة أساسية في التنظيم المجتمعي، وهو ما يؤشر على مدى طغيان الطابع القروي آنذاك.

ومن الطريف الإشارة في هذا الإطار إلى أن مصطلح "البلدية" أطلق في الدفاتر الجبائية على السكان الذين قدموا من مختلف مناطق البلاد حتى وإن لم يقطعوا مع مواطنهم الأصلية نظرا لحداثة قدومهم (1)، بينما حافظت المجموعات الأخرى على أنسابها القديمة مثل الأندلسيين والحنفية والمغاربة، إذ كانت لهذه الأنساب امتيازاتها المختلفة سواء داخل المجتمع الزغواني أو في علاقته مع السلطة السياسية.

(*) صدر هذا البحث في : **دراسات في الآثار والنقائش والتاريخ تكريما لسليمان مصطفى زبيس**، المعهد الوطني للتراث تونس 2001، ص 133-144.

(1) نشير إلى أن اثنين من "جماعة البلدية" بزغوان عادا إلى موطنيهما، حيث أن أحدهما من المثاليث والآخر من الجريد. وكان ذلك بأمر من السلطات دون أن يقع تبيان الأسباب التي دعت إلى ذلك ؛ انظر: أ.و.ت، السلسلة التاريخية، دفتر 823، بيان تقييد وطن رياح وزغوان بتاريخ 1276 / 59-1860، ص 3-4.

غير أن مصطلح البلدية سيأخذ فيما بعد محتوى جديدا، وسيوصف النازحون "بالبرانية".

نشير كذلك إلى أن المجتمع الزغواني يضم مجموعات أخرى في مقدمتها الوسالتية الذين لم يكونوا إداريا تابعين إلى البلدة وإنما ينتمون إلى قيادة خاصة بهم شأنهم في ذلك شأن الطرابلسية، غير أن ذلك لم يحل دون محاولتهم الإندماج في محيطهم المحلي، فإلى أي مدى نجحوا بعد مرور قرن من لجوئهم إلى زغوان في محاولة الإندماج تلك؟

1- الأهمية الديمغرافية لوسالتية زغوان :

ورد في بعض الكتابات أن زغوان كانت تعد قبيل انتصاب الحماية الفرنسية عشرة آلاف نسمة ([2]). والحقيقة أن الإحصاء الذي تم قبل حوالي العشرين سنة آنذاك لم يتضمن إلا 197 من أسماء الذكور البالغين ([3]). معنى ذلك أننا لو اعتمدنا ضارب أربعة الذي يقترحه جان قانياج فإن العدد الجملي لسكان البلدة كان دون العشرة آلاف بكثير. وفي هذا الصدد فإننا نلاحظ أن الإحصاء لم يشمل إلا بعض المجموعات من سكان زغوان دون أخرى، إذ أحصى المجموعات التي كانت تابعة إداريا إلى البلدة وهي حسب أهميتها الديمغرافية : البلدية، المغاربة، الأندلسيون، الأتراك، اليهود ، السود، في حين أحصي الطرابلسية والوسالتية الذين كانوا هم أيضا من سكان زغوان ضمن دفاتر جبائية أخرى.

لقد لجأ الوسالتية إلى زغوان من بين أماكن أخرى خلال الحرب الباشية الحسينية بعد أن أمر حسين بن علي بتهجيرهم من جبلهم سنة 1728، واستمرت فترة الجلاء هذه إلى سنة 1735 حيث أذن لهم علي باشا بالعودة إلى موطنهم، وفي سنة 1762

([2]) انظر مثلا : القفصي، عبد الحكيم، "زغوان قبل الحماية"، في، **زغوان ومنطقتها، تقديم تاريخي**، بلدية زغوان، مارس 1990، ص 16 ؛ وكذلك : الحمروني، أحمد، **الموريسكيون الأندلسيون في تونس : دراسة وببليوغرافيا**، ميدياكوم، تونس 1998، ص 43.

([3]) أ.و.ت.، دفتر 823، ص 1-6.

وقع تشريدهم من جديد ([4])، فقدم عدد منهم إلى زغوان. ذلك أن هذه البلدة تشبه في كثير من خصائصها موطنهم الأصلي من حيث أنها جبلية الموقع كما أنها منطقة استقرار بشري، وهي توفر إمكانيات واسعة للفلاحة الجاهدة التي ترتكز على غراسة الخضروات والأشجار المثمرة. كما يبدو أن زغوان استقبلت في القرن الثامن عشر أيضا عددا من الطرابلسية ([5]). غير أن كلا من الطرابلسية والوسالتية لم يقع إلحاقهم إداريا إلى موطنهم الجديد، وإنما كانت تربط بين أفراد كل مجموعة منهما مهما اختلفت أماكن استقرارهم وحدة إدارية خاصة ترتكز على رابطة الدم أو الأصل المشترك.

وقد ساهمت هذه الوحـــدة الإدارية فوق التـــرابية بدرجة أو بأخرى في حفاظ هاتين المجموعتين على هويتهما الخاصة، وهو ما ساهم في عدم اندماجهما كليا في المحيط المحلي. لكن من الناحية الديمـــغرافية البحتة لا يمكن إلا أن يحتسب الطرابلسية وكذا الوسالـــتية المستقرون بزغوان ضـــمن سكانها، ومع ذلك ومهما كانت أهميتهما الديمغرافية فإن عدد سكان هذه البلدة يبقى دون العشرة آلاف نسمة بكثير.

تتضمن قائمة (جماعة الوسالتية بزغوان) المؤرخة سنة 76-1277 / 59-1861 في الجملة 157 من الذكور البالغين ([6])، أي أننا لو تركنا مجموعة الطرابلسية جانبا

([4]) حول الوسالتية وإخلاء جبلهم انظر خاصة :
Despois, Jean, "Le Djebel Ousselet, les Ousseltiya et les Kooub", in, **Les Cahiers de Tunisie**, N° 28, 4e trim. 1959, pp 407-427 ; Valensi, Lucette, " Le Djebel Ousselet au XVIIIe siècle", in, **Les Cahiers de Tunisie**, N° 47-48, 3e et 4e trim. 1964, pp. 89-100 ;.
وكذلك : المكني، عبد الواحد، **شتات أهل وسلات من 1762 حتى بداية القرن العشرين**، دار سحر للنشر، تونس، د.ت. (1998).

([5]) انظر بحثنا ضمن هذا الكتاب "ملاحظات حول الوزن الديمغرافي والإقتصادي للمجموعة الأندلسية بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر".

([6]) أ.و.ت.، السلسلة التاريخية، د 701، إحصاء جماعة الوسالتية بزغوان، ص 59-63.

فإننا نجد أربعة وسالتية مقابل كل ستة من سكان زغوان، وهو ما يدل على أهمية هذه المجموعة ديمغرافيا، وهذا ما يتضح أكثر من خلال الجدول التالي ([7]):

	العدد	النسبة
الوسالتية	118	% 42.5
البلدية	47	% 16.7
المغاربة	43	% 15.3
الأندلسيون	30	% 10.7
البقية	42	% 15
المجموع	280	% 100

جدول 1 : توزيع الذكور البالغين من سكان زغوان حسب المجموعات 1276/59-1860

من خلال هذا الجدول نتبين أن مجموعة الوسالتية بزغوان تعد الأهم بالمقارنة مع أي من المجموعات السكانية الأخرى، ذلك أنها تساوي أربعة أضعاف المجموعة الأندلسية التي تمكنت رغم ذلك من إعطاء طابعها الخاص للبلدة، كذلك فإن الوسالتية يساوون عدديا المجموعات الثلاث الأولى مجتمعة، وهم لوحدهم يشكلون نسبة 42.5% من المجموع، وهو ما يدل على هيمنتهم الديمغرافية والإجتماعية على البلدة. كذلك رغم أن الوسالتية يتوزعون على ما لا يقل عن ثمانين تجمعا سكنيا بين مداشر وقرى ومدن بمناطق مختلفة من البلاد ([8])، فإن زغوان لوحدها كانت تضم من بينهم سنوات 59-1861 ما بين 4 و5 %، وهو ما يجعلها بحق إحدى أهم تجمعاتهم، ولعل من مؤشرات ذلك أيضا وجود مستويين من مستويات السلم الإداري آنذاك حيث كان بها للوسالتية شيخان اثنان هما صالح بوزربية وعلي الطويل، كما كان بها خليفة خاص بهم هو محمد بن عيسى، في حين لم يكن لبقية مجموعات البلدة آنذاك غير شيخ للأندلسيين.

([7]) إضافة إلى المجموعة الطرابلسية لم نعتبر في هذا الجدول مجموعتين أخريين توفرت عنهما الإحصائيات لكنهما لم تكونا تقطنان زغوان فعلا وهما ترتبطان على التوالي بزاويتي سيدي شريف اللعلاع وسيدي سالم القارصي، كما طرحنا عدد المتوفين.

([8]) المكني، **نفس المرجع**، ص 61.

إن التمعن في الدفتر الجبائي الخاص بالوسالتية يسمح لنا بإبداء الإستنتاجات والملاحظات التالية :

1- يتوزع وسالتية زغوان على عدد كبير من العائلات من أهمها حسب عدد أفرادها من الرجال : بن راشد 7، الطويل 5، بن تمسك 5، بن رجب 5، بن جاء بالله 4، بن عمر 4، المقري 4، بن إسماعيل 4، لمع 4، بن سليمان 3، بن عيسى 3، بن عبد الدايم 3، بن فرحات 3، بن منصور 3، بن رحومة 3، بن مطيرة 3، بن عمارة 3 ... تضم هذه العائلات مجتمعة 42 % من عناصر المجموعة. لكن ما نلاحظه أن البعض فقط من العائلات الوسلاتية حافظت على ألقابها القديمة ومن بينها التيفافي، بن اسماعيل، بن تمسك، الجمالي، الأعيشي، الدبوسي بينما ظهرت ألقاب أخرى عديدة لا تحيل إلى ماضي الجبل، وهو ما يؤشر على درجة ما من اندماج المجموعة في المجتمع المحلي، ولعل من مؤشرات هذا الإندماج أن لقب الوسلاتي في وثائق ملكية الماء كان يتبع بنسبة الزغواني أو بعبارة "من سكان زغوان" ([9])

2- على جملة 157 اسما نلاحظ أن 39 منهم توفوا بعد أن وقع تسجيل أسمائهم أي أن وفاتهم حدثت خلال السنوات التي كان فيها الدفتر صالحا للإستعمال. ونلاحظ في هذا الإطار أن ذلك العدد مرتفع جدا، وهو ينسجم جزئيا مع ارتفاع نسبة الوفيات آنذاك دون أن يفسر ذلك لوحده أهمية الوفيات، وتكفي هنا المقارنة بالمعطيات التي توفرها القائمة الإسمية للخاضعين للمجبى ببلد زغوان حيث لم يتجاوز عدد الوفيات ثمانية أفراد من جملة 197 اسما.

3- بعد طرح عدد الوفيات نلاحظ أن من بين 118 اسما كان هناك 24 عسكري([10])، أي أن نسبة التجنيد في صفوف وسالتية زغوان مرتفعة جدا إذ تبلغ 20.3 % وللوقوف على أهمية هذه النسبة تكفي المقارنة مع نسبة التجنيد في

([9]) أ.و.ت.، السلسلة التاريخية، دفتر 2294، ص 8 و15.

([10]) أشير إلى أولئك العساكر بالألفاظ التالية : 5 عسكري، 14 تحت السلاح، 1 حانب، 2 ضابطي، 2 زواوي.

صفوف المجموعات الأخرى حيث لا تتجاوز 8.6 % أي لا نجد غير 14 عسكريا فقط. من جهة أخرى يبدو أن ارتفاع نسبة المجندين في صفوف الوسالتية لم يكن خاصا بوسالتية زغوان وإنما يهم المجموعة ككل ([11]). فهل كان التحاق الوسالتية بالعسكر في سبيل ضمان مستوى معيشي ما؟ قد يعود ذلك إلى أنهم أصبحوا يختصون بمهنة العوض التي تعود على عائلاتهم ببعض المبالغ المالية ([12])، وربما مكنت أحدهم وهو محمد بن محمد بن عمارة من أن يصبح من أهم ملاكي البلدة ([13]) وهو ما يجعلنا نفترض أن لذلك علاقة مع ضعف الوزن الإقتصادي للمجموعة ككل.

4- من بين من كان يشملهم الإعفاء من دفع المجبى المعوزون، وقد أشير إليهم في الدفتر بأنهم فقراء، ويبلغ عددهم من خلال قائمة الوسالتية سبعة. وللوقوف على أهمية هذا العدد نشير إلى أن قائمة سكان بلد زغوان لم تتضمن إلا اسما واحدا فقط أتبع في القائمة بعبارة "فقير". لا شك أن ذلك لا يعطي فكرة حقيقية عن عدد الفقراء والمعوزين بزغوان آنذاك ([14])، ولكنه على أية حال يمكننا من أن نسجل أن مجموعة الوسالتية كانت تضم من الفقراء أكثر من غيرها من المجموعات.

وبالتالي فإن كل تلك الملاحظات تحيل إلى ضرورة دراسة الحالة الإقتصادية لمجموعة الوسالتية من أجل استجلاء مدى اندماجها في الإقتصاد المحلي. غير أننا سنقتصر في هذا الإطار على ملكية الماء والأرض، نظرا لارتكاز الإقتصاد الزغواني على هذين العنصرين.

([11]) المكني، **نفس المرجع**، ص 79.

([12]) **المرجع نفسه**، ص 103.

([13]) أ.و.ت.، دفتر 2294، ص 8.

([14]) كان بزغوان في هذه الفترة عدد هام من الفقراء حتى من بين الأندلسيين رغم أهمية الوزن الإقتصادي للمجموعة الأندلسية آنذاك ؛ انظر : د. التميمي، عبد الجليل، "وثيقتان حول فئة المهمشين من النساء والأطفال الفقراء والمصابين الموريسكيين بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر"، في، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 87-88، ماي 1997، ص 553-562 ؛ فما بالك ببقية المجموعات التي كان وزنها الإقتصادي أقل أهمية.

2- حضور الوسالتية في الإقتصاد المحلي :

أ- ملكية الماء:

كانت زغوان أكثر من أي بلدة أخرى في الشمال التونسي تستمد وجودها من ثروتها المائية، بل إنها في هذا المجال تبدو أشبه بواحات نفزاوة والجريد رغم اختلاف المناخ والتضاريس. نشير كذلك إلى أن الماء كان يستعمل بالإضافة إلى ري بساتين البلدة في أنشطة غير فلاحية عدة مما جعل ملكيته غير متلازمة بالضرورة مع ملكية الأرض، ومن هنا تتأتى خصوصية المكانة التي يحتلها بزغوان حيث أنه يخضع لمختلف عمليات المضاربة والتوريث.

من جهة أخرى، قبل إيصال ماء زغوان إلى الحاضرة، كان جزء منه يخصص لسد حاجيات البلدة حيث كانت الدور والجوامع والزوايا والحمامات والأسبلة وغيرها من المؤسسات تتمتع بكميات محددة، غير أن الجزء الأهم من الماء كان يستعمل للري. وفي كلا الحالتين تعتبر ملكية الماء مؤشرا حقيقيا للوزن الإقتصادي والمكانة الإجتماعية، وللبحث عن مدى اندماج مجموعة الوسالتية في النسيج الحضري للبلدة وفي الإقتصاد المحلي، نتفحص أهمية ملكيتها من المياه.

بالنسبة للمجال الحضري، يمكن أن نستشف وزن الوسالتية من خلال الجدول التالي([15]) :

([15]) اعتمدنا في وضع هذا الجدول على وثيقة قدم لها ونشرها د. عبد الجليل التميمي، "وثيقة نادرة حول توزيع الماء في المجال الحضري بزغوان الأندلسية في منتصف القرن التاسع عشر"، في، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 95-96، ماي 1999، ص 663-670. أما عن التوزيع على المجموعات فقد قمنا به اعتمادا على الوثائق الجبائية كما استعنا في ذلك بالشيخ محمد بوعلاق، ولا يسعنا هنا إلا أن نشكره على ذلك.

المجموعة	عدد التبنات (16)	النسبة
الأندلسيون	27.5	% 23.8
الوسالتية	20.5	% 17.7
الأتراك	12	% 10.3
البلدية	10	% 8.6
الطرابلسية	5	% 4.3
المغاربة	2.5	% 2.1
غير ذلك	38	% 32.9
المجموع	115.5	% 100

جدول 2 : توزيع الماء على دور زغوان بتاريخ 30 شوال 1275/ غرة جوان 1859

يبدو من خلال هذا الجدول أن مجموعة الوسالتية تحتل المرتبة الثانية بعد الأندلسيين مباشرة، وهو ما يؤشـــر على درجة اندماجها في المجال الحضري، غير أن هذا الإندمــــاج نسبي إذ أن الوزن الديمـــغرافي لهذه المجموعة يفوق بكثير ما تملكه من المياه. كـــذلك فإن من بين مجموع 146 دارا تعود لها 115.5 تبنة من الماء يومــيا لا نجد إلا 32 دارا على ملك وسالـــتية. وإذ يصعب عليـــنا تقدير العدد الجملي لدور الوســـالتية التي لا تملك المياه، فمـــن الأكيد أن عددها أهم من ذلك بكثير.

من أهم العائلات الوسلاتية التي كانت تملك مقدارا من المياه بالمجال الحضري : دار الملاف تبنتان، دار بن روحو تبنة ونصف، كما أن عائلة بن اسماعيل كانت تعود إليها داران لكل منهما نصف تبنة كما كان لفندق بن اسماعيل مقدار تبنة يوميا، وكانت عائلة بن تمسك تملك دارين لكل واحدة منهما نصف تبنة.

نشير من جهة أخرى إلى أن دور الوسالتية لم تكن تقتصر على حي بعينه وإنما كانت تتوزع على أحياء مختلفة بالبلدة، من ذلك أن دور بن جاء بالله وبن رمضان

(16) التبنة وحدة قيس محلية تساوي مترين مكعب من الماء.

مثلا كانت تابعة للخابية العليا بالجهة الغربية من البلدة، وكانت دور قاسم بن راشد وعثمان بن سالم وبن تمسك وبن رجب تابعة لخابية الجامع الكبير بوسط البلدة، في حين كانت دور بن اسماعيل وبن روحو والجمالي تابعة لخابية الرحبة التي تقع إلى الشرق. إن هذا التوزيع داخل النسيج السكني للبلدة من شأنه أن يساعد على اندماج المجموعة في المجتمع المحلي.

أما في المجال الفلاحي، فإن الجدول التالي يقدم لنا بعض الأضواء على توزيع مياه الري على أهم المجموعات البشرية للبلدة، وذلك خلال نفس الفترة تقريبا ([17]):

	ملكية خاصة	أحباس	المجموع
الأندلسيون	32	46.45	78.45
الوسالتية	16.30	0.30	17
البلدية	10.15	2.30	12.45
الطرابلسية	7.45	3	10.45
المغاربة	3	–	3
الأتراك	1.30	15.45	17.15

جدول 3 : توزيع المياه الخاصة والمحبسة بالمجال الفلاحي بزغوان سنة 1278/سبتمبر 1861

تتصدر المجموعة الأندلسية ملكية المياه الخاصة كما تعود إليها أغلبية المياه المحبسة، بما يفوق بكثير حجمها الديمغرافي داخل البلدة، في حين تشترك مجموعة الوسالتية في المرتبة الثانية مع الأتراك الذين يعود مجيئهم إلى زغوان إلى النصف الأول من القرن السابع عشر، غير أن هاتين المجموعتين تختلفان من حيث وزنهما الديمغرافي ثم أن الأتراك لم يحافظوا على مكانتهم إلا بفضل المياه المحبسة، وحينئذ فإن الوسالتية يبدون أكثر حركية. ومع ذلك فإن مكانتهم بقيت دون حجمهم الديمغرافي بكثير.

([17]) وضعنا هذا الجدول اعتمادا على الدفتر 2294 وبه تلاخيص لرسوم ملكية المياه بزغوان، ص 6-28.

نلاحظ من جهة أخرى أن ملكية المياه تتركز بأيدي عدد محدود من الوسالتية لا يتجاوزون الستة يأتي في مقدمتهم محمد بن محمد بن عمارة العسكري الوسلاتي الذي كان يملك لوحده 10.30 ساعة، وقد اشترى تلك الكمية فيما بين فيفري 1953 وأفريل 1956، وتمكن بذلك من أن يحتل المرتبة الثانية من بين ملاكي المياه بالمجال الفلاحي للبلدة. كما نجد إلى جانبه محمد بن عبد الله بقر الوسلاتي التيفافي الذي عادت إليه في أواخر محرم 1272 / نوفمبر 1855 ملكية عين القصبة. أما بقية الملاكين الوسالتية فهم : الحاج محمد بن عمارة العسكري ساعة ونصف، ومثله محمد بن عمار بن عيسى، ثم محمد بن محمود بن تمسك ساعة واحدة، فالحاج أحمد بن علي الوسلاتي التيفافي نصف ساعة.

وإذا استثنينا محمد بن عمار بن عيسى، فإن تواريخ انتقال تملك تلك المياه تعود إلى الفترة بين أوائل جمادى الثانية 1269/ مارس 1853 وأوائل جمادى الأولى 1277/ نوفمبر 1860 أي أنه خلال أقل من تسع سنوات تمكنت العناصر النشيطة داخل مجموعة الوسالتية من تبوإ مكانة هامة في المجال الفلاحي للبلدة، وهو ما يدل على مدى اندماجها في الإقتصاد المحلي، غير أن ذلك فيما يبدو كان حكرا على أقلية من الأفراد في حين بقيت الأغلبية مهمشة تماما، وهذا ما يمكننا التأكد منه من خلال ملكية الأراضي الفلاحية.

2- ملكية الأراضي :

كان المجال الفلاحي بزغوان يتكون أساسا من نطاقين :

1/ السواني، حيث غراسة الأشجار المثمرة أو ما كان يعرف "بالرقيق والقوارص"، وهذا النطاق يحاذي البلدة من ثلاث جهات، في حين لم يسمح ارتفاع التضاريس غربا بامتداد غراسة الأشجار المثمرة. من جهة أخرى كان هذا النطاق يتكون سنة 1278/ خريف 1861 من 113 سانية.

2/ غابة الزياتين، كان هذا النطاق أكثر امتدادا من نطاق السواني إذ كان يتكون من 893 قطعة مختلفة المساحة.

وكما هو الحال بالنسبة للمياه، فإن ملكية الأرض تشكل مؤشرا رئيسيا للثروة وللإندماج في الإقتصاد المحلي، فما هو حظ الوسالتية منها؟

بالنسبة للسواني، تمكنا من تحديد ملكية 54 سانية تتوزع على مجموعات البلدة على النحو التالي ([18]):

المجموعة	عدد السواني	النسبة
الأندلسيون	26	% 23
الوسالتية	17	% 14.1
الطرابلسية	4	% 3.5
الأتراك	4	% 3.5
البلدية	3	% 2.6
البقية	59	% 52.2
المجموع	113	% 100

جدول 4 : توزيع السواني على المجموعات

نشير في البداية إلى أننا احتسبنا ضمن سواني الوسالتية اثنتين كانتا على ملك فلاحين من أولاد مانس أصيلي الجبل هم أيضا وإن لم يقع إحصاؤهم ضمن الدفتر الخاص بالوسالتية ([19]). لكن حتى لو لم نحتسب تينك السانيتين، فإن مجموعة الوسالتية تبقى في المرتبة الثانية مباشرة بعد الأندلسيين. وهو ما يدل على اهتمامهم بالفلاحة الجاهدة أكثر من بقية المجموعات الأخرى المساكنة لهم.

نشير كذلك إلى أن اثنين من بين أصحاب السواني من الوسالتية كانا من أهم ملاكي المياه بالبلدة، ذلك أن هذا النطاق كان في حاجة إلى الري أكثر من نطاق الزياتين. كذلك وبالعودة إلى قائمة المجبى، نلاحظ أن عدد الملاكين من الوسالتية كان

([18]) اعتمدنا في وضع هذا الجدول على الدفتر نفسه، ص 4-5.

([19]) حول العلاقة بين أولاد مانس وبقية الوسالتية، انظر : Valensi, **op. cit.**, p. 98. ؛ وكذلك: المكني، **نفس المرجع**، ص 80.

محدودا جدا، بل أن هناك العديد من العائلات لم يكن لها أي حضور في النطاق الأول، فما مدى حضور الوسالتية في النطاق الثاني؟

كانت غابة زغوان سنة 1278/ خريف 1861 تتكون من 893 قطعة فلاحية، تشكل الملكيات الخاصة منها 521 قطعة أي نسبة 58.2 %، وقد تمكنا من توزيع 341 قطعة على المجموعات الرئيسية للبلدة طبقا لما يبدو من خلال الجدول التالي :[20]

المجموعة	عدد القطع	النسبة
الأندلسيون	116	% 34
الطرابلسية	89	% 26
البلدية	48	% 14
الوسالتية	37	% 10.8
الأتراك	28	% 8.2
المغاربة	23	% 6.7
المجموع	341	% 100

جدول 5 : ملكية الزياتين بزغوان

على خلاف مكانتهم في النطاق الأول، لم يتجاوز الوسالتية في نطاق الزياتين المرتبة الرابعة. في حين بدا الطرابلسية وكأنهم يخيرون ملكية الزياتين على الأشجار المثمرة الأخرى. غير أن ضعف حضور الوسالتية كملاكين في هذا النطاق لا يمكن أن يحجب عنا حضورهم كخماسة أو عملة موسميين بل ربما وقعت الإستعانة بخبرتهم في غراسة الزياتين والعناية بها [21]، وفي هذا الإطار فإن غراسة أكثر من عشرة آلاف زيتونة بزغوان أيام حكم حمودة باشا [22] أي بعد حوالي عشرين سنة فقط من

---

[20] أ.و.ت.، الدفتر 2294، ص 1-3.

[21] يتفق الدارسون على اهتمام الوسالتية بغراسة الزياتين مذ كانوا بجبلهم ؛ انظر :
Valensi, **op. cit.**, pp. 90-91 ; Despois, **op. cit.**, pp. 412-413. وكذلك :
المكني، **نفس المرجع**، ص 55.

[22] القفصي، **المرجع نفسه**، ص 15.

تهجيرهم من الجبل وقدومهم إلى البلدة لا يمكن أن يتم بدون الإستعانة بما لهم من خبرة في هذا المجال.

من جهة أخرى، من خلال المقارنة بين قائمات الوسالتية الذين يملكون مياه الري والأراضي الفلاحية، نستنتج ما يلي:

– أن خمسة منهم يتواجدون في النطاقين الفلاحيين معا، يأتي في مقدمتهم الشيخ علي الطويل الذي كان يمتلك خمس قطع زيتون وسانيتين، وأقل منه أهمية الشيخ صالح بوزربية الذي كان يمتلك سانية وقطعة زيتون ؛ وهنا نلاحظ التقاء الثروة والنفوذ أو الوجاهة، فقد كانت الثروة أحد الشروط الأساسية لتبوإ مكانة هامة ضمن المجموعة. كما نجد ضمن هذه الفئة أيضا الفقيه محمد بن بقر الذي كان يمتلك عين القصبة كما يمتلك سانية وقطعتي زيتون، ومن خلاله نلاحظ التقاء الثروة والعلم.

– أن أحد عشر فردا من المجموعة أو ورثتهم يقتصر وجودهم على النطاق الأول من بين سبعة عشر ملاكا، مقابل خمسة تقتصر ملكياتهم على نطاق الزياتين وتبلغ عدد القطع التي يملكونها 26 على مجموع 37، وهو ما يعني تركز ملكيات الزياتين في عدد محدود بينما تتوزع ملكية السواني على عدد أكبر من الوسالتية، ذلك أن السواني تتطلب عملا يوميا متواصلا على خلاف الزياتين، ثم أن ترويج منتوجات ذلك النطاق من غلال وخضروات يبقى محدودا مقارنة مع إمكانية ترويج الزيتون والزيوت.

– أن عدد الملاكين من الوسالتية يبقى محدودا بالمقارنة مع غير الملاكين، وبالتالي فإن درجة اندماج المجموعة في الإقتصاد المحلي تبقى نسبية وكذا نفس الشيء بالنسبة لاندماجها في المجتمع المحلي. وفي هذا الإطار نشير إلى أن العدل محمد بن أحمد بوخريص الذي ينحدر من وسالتية الحاضرة تزوج من إحدى الأندلسيات بزغوان واشترى بتاريخ أواخر ربيع الأول 1258/ ماي 1842 ساعتي ماء قام بتحبيسهما فيما بعد على زوجته وابنه منها ([23])، كما كان يمتلك خمسة قطع

([23]) الدفتر نفسه، ص 28.

زيتون. غير أن هذا المثال يبقى نادرا بل وفريدا. ذلك أن عائلة بوخريص استطاعت أن تتبوأ مكانة مرموقة في الحاضرة مما جعل التقرب منها ومصاهرتها مكسبا. لكن في كل الحالات لا يمكن المقارنة بين تلك العائلة وأي من عائلات وسالتية زغوان، خاصة وأن الأغلبية من بينها بقيت مهمشة تماما سواء اقتصاديا أو اجتماعيا. لكن حتى بالنسبة لهذه الأغلبية فمما لا شك فيه أنها اندمجت بطريقتها في الإقتصاد المحلي كخماسة وعملة فلاحيين وموسميين، وتكون بذلك لها مساهمتها في تشكيل المشهد الفلاحي.

خاتمة :

رغم الحالة التي قدمت عليها مجموعة الوسالتية إلى زغوان، فإنها تمكنت بعد قرن من استقرارها بموطنها الجديد من الإمساك بجانب هام من الإقتصاد المحلي، ولم تكن تتفوق عليها في هذا المجال إلا المجموعة الأندلسية التي جاءت في ظروف مشابهة من جهة ومخالفة من جهة أخرى، إذ أن حالة اللاجئين الوسالتية تذكر بدون عناء بحالة المهجرين الأندلسيين قبلهم، ولكن هؤلاء وجدوا الترحيب من قبل الدولة ووقع تسهيل توطينهم، بينما جاء الوسالتية في ظروف صعبة مطاردين من قبل الدولة، وبالتالي فإن نجاحهم في هذا الباب يعتبر خارقا. ولا شك أن ما كان لهم من خبرة في الفلاحة الجاهدة وفي استغلال المياه للري مذ كانوا بجبلهم ساعدهم على أن يكونوا عناصر مؤثرة على المشهد الفلاحي ككل، كما كانت منازلهم موزعة داخل النسيج العمراني للبلدة، وهو ما يعطي الإنطباع بأنهم استطاعوا أن يندمجوا إلى مدى بعيد في المحيط المحلي.

لكن هذا الإندماج كان يبدو حكرا على فئة قليلة استطاعت أن تخترق الإقتصاد والمجتمع المحليين مستغلة ما توفر لها من فرص قليلة، بينما بقيت الأغلبية مهمشة تماما إذ لا نجد لها أثرا سواء بين ملاكي المياه أو بين ملاكي السواني والزياتين. وبالتالي فإن اندماج الوسالتية في المحيط القروي يبدو على درجة عالية من الصعوبة والعسر.

الملاحق :

مجموعة من الوثائق حول الماء

بزغوان وقبلي

مدخل

إلى جانب البحوث المنشورة أعلاه أردنا أن نعزز هذا الكتاب بعدد من الوثائق المتعلقة بالماء بكل من زغوان وقبلي وقد استخرجنا بعضها من الأرشيف الوطني التونسي وسلمنا بعضَها الآخر بعض الأصدقاء الذين حرصنا على الإشارة إليهم والتنويه بهم. والجدير بالملاحظة هنا أننا أوردنا نصوص تلك الوثائق بما تضمنته من أخطاء، راجين أن لا يغيب ذلك على فطنة القراء الكرام.

قسمنا تلك الوثائق إلى مجموعتين، الأولى حول الماء بزغوان، والثانية حول الماء بقبلي وبمنطقة نفزاوة عموما.

1- **المجموعة الأولى** تتكون من اثنتي عشرة وثيقة مؤرخة بين سنتي 1277/ 1861م و1295/ 1878م، وهي فترة حساسة في تاريخ الماء بزغوان، إذ تعكس ردود فعل الأهالي على مشروع نقل الماء من بلدتهم إلى الحاضرة. وقد تنوعت ردود الفعل تلك واتخذت أشكالا عديدة. إذ امتنع بعضهم عن بيع سانيته إلى البايليك حتى لا يساهم في تسهيل أعمال تحويل الماء إلى الحاضرة (الوثيقتان 1 و2)، كما اشتكى آخر من الأضرار التي لحقت بسانيته نتيجة الأشغال، وقد اتجهت تلك الشكوى إلى المهندس وليس إلى السلطة المركزية صاحبة المشروع (الوثيقة 3). واتخذت ردود الفعل أشكالا عنيفة من ذلك أنه وقع قتل ابن المهندس المكلف بالإشراف على الأشغال (الوثيقة 2). كما وقعت عدة عمليات تخريب طالت قنطرة أبو حميدة ودار البايليك (وثيقة 4)، كما وقع تكسير لساقيتي عين جقار وعين زغوان "في عدة أماكن وجل مايها مهمل خارج الساقية" (الوثيقة 5) وكان ذلك سنة 1863/1279م، ولم تكن تلك المرة الأخيرة التي تحدث فيها مثل تلك الأعمال حيث وقع "تعطيل الماء الجاري للبلد المذكور لوقوع فساد بالحلقوم" سنة 1873/1290م (الوثيقة 6)، وقد قدر الخبراء أن أعمال الإصلاح تتطلب استعمال مائتي حلقوم بتكاليف تبلغ ألف ومائتي ريال (الوثيقة 7).

كما أن وثائقنا تغطي جانبا آخر يتصل بالماء ويتعلق بتوزيعه بين أصحابه، فقد تعرضت إحداها إلى كيفية تعويض وكيل الماء، حيث اتجه النظر بعد وفاته إلى أن يخلفه ابنه، غير أن عملية التوريث هذه لم تكن آلية فيما يبدو وإنما "لأهليته (الوكيل الجديد) واتصافه بالديانة" كما ورد في الوثيقة رقم 8. وقد كان الماء محل نزاعات أحيانا بين الملاكين العقاريين مثلما يظهر من الوثائق 10 و11 و12، وتتخذ السلطة المركزية حينئذ حكما بين المتنازعين، فعندما اشتكى أحدهم من حرمان سانيته من الماء، سئل وكيل الماء عن سبب اتخاذه هذا الإجراء فأجاب بأنه "هكذا وجد أباه يفعل قبل ولا يسوغ له بتمكين السانية المذكورة من الماء إلا بأمر عزيز من سيدنا دام عزه ونصره" (الوثيقة 11). كما اشتكى ملاكو غابة زغوان من حرمان زياتينهم من الري، فصدر أمر علي بإقامة "ساقية يحفظ بها الماء الفاضل حتى لا يضيع منه شيء ويصل للغابة تاما ومنها يفرق على الزيتون كل بحسب ما يستحقه"، دون أن يكلف ذلك الدولة شيئا على خلاف ما كان عليه الحال بالنسبة لمشروع نقل الماء إلى الحاضرة حيث ورد في الأمر العلي المشار إليه "أن ما يلزم من المصروف على ذلك يكون على الملاكة والأحباس" (الوثيقة 9).

2- أما **المجموعة الثانية** فتتكون من عشر وثائق تهم قبلي ومنطقة نفزاوة عموما. وقد استقينا بعض تلك الوثائق من الأرشيف الوطني التونسي والبقية من أصحابها. تهم الوثائق الأربع الأولى بلدة جمنة والجمنيين عموما، وتعود أقدمها إلى سنة 1109/ 1698 (الوثيقة 1) وهي في الحقيقة وثيقة تحبيس لعدد من العقارات وما يتبعها من ماء بجمنة وبعدد من المواضع القريبة منها. كما تهم الوثيقة 2 عين بلدة جمنة سنة 1252/1836-1837م. أما الوثيقة 3 المؤرخة بسنة 1291/ 1874م، فهي عبارة عن وثيقة شراء لحصة من الماء قدرها "جميع ثلث ليلة ماء بعد خروج السدس في كامل الليلة المذكورة بعين بلد جمنة"، ونتبين منها أن ملكية الماء غير مرتبطة بملكية الأرض. كما تهم الوثيقة 4 الجمنيين ببلدة أم الصمعة بشمالي منطقة نفزاوة، حيث تشكى العارضون من التأثير السلبي لتفجير عينين جديدتين "واحدة قبلة البلد وواحدة جوفي البلد فذهب ماء العين القديمة الذي يسقا بماؤها السواني ولم بقا من ماؤنا إلا شيئا قليلا"، بما يعكس نوعا من الصراع حول الماء بين مجموعات مختلفة، ولم يمنع بعد المنطقة من التوجه إلى السلطة المركزية لفض هذا النزاع. أما الوثيقتان

5 و6 فهما عبارة عن حجتي شراء ومقاسمة بواحة الجديدة التي كانت تسقى من عين الغريق وهي أحد أهم العيون المائية بنفزاوة منذ القديم. وتتعلق الوثائق الباقية بتوزيع الماء بثلاث قرى من نفزاوة، حيث أن الوثيقتين 7 و8 تهمان بلدة قبلي، وتحمل أولاهما تاريخ سنة 1303/ 1886، أما الثانية فهي مؤرخة بسنة 1282/1865-1866م، وتهم الوثيقة 9 بلدة نقة التي كانت تعتبر المركز الرئيسي لعروش أولاد يعقوب، أما الوثيقة 10 فتهم قرية البليدات بغربي المنطقة. وفي الحقيقة لا يمكن المقارنة بين هذه البلدان الثلاثة، ولا بين ثرواتها المائية، حيث أن رأس العين بقبلي ذات صبيب مرتفع بما يسمح بري متواصل، بينما كانت عينا البليدات ونقة أقل أهمية، وهذا ما انعكس على طريقة توزيع الماء، حيث كان وكيل الماء بقبلي أو القوديس يعتمد على توقيت دقيق هو القادوس وهو نوع من التوقيت باستعمال الساعة المائية. أما في نقة فكان المقياس هو الوجبة وينقسم النهار إلى وجبتين، وفي البليدات كانت العين تحجب نهارا أي يقع جمع مائها ولا يوزع على أصحابه إلا ليلا ولذلك كان المقياس المستعمل هو الليلة.

صورة من الوثيقة 2 (ص 157–158) ، أ.و.ت، س. التاريخية صـ 23، م 259، وث 109

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وسلم

الحمد لله اوفى ما نحمد اليه الشيء كتبه الفرج والمجد حياتكم
بمقام الهمام الامير الماجد المنتخب الاوحد النائب الفاضل بنشأة الاعيان من
اهل الرفعة والشان امير الامراء واعيان الكبراء الوزير الاكرم والبدر
الازهر سيدي مصطفى خزندار رحمه الله ولعاته على ما وله السلام
عليكم والتفضل بيسن اليديكم وبعد سيدي رعاكم الله هو انه اتانا كتب
من نايبنا بعنوان ساعت الفرنج مضمونه انه عشية امس الفرنج
هبط المعنون المكلف بالحسا فيه الى نواجرا واعطى المسافيه لينتغي
الى الخداده وابعنا ابنه بيته بها مر العين وقد رسنه قدرا ثنا عشر سنه
ولما اتى منا اين كانا بوجيد ابنه ميتا فقيل له روح بيه ووجد بالبيت
بابا مكسر بداخل البيت وعلى دعواه بانه يقول الجاريا ان بضه
دبي فيا بالبيت المذكورة ما بين اثنين خلا انه بابيغا وهي دار ريعرله
اما هاذا وانه الى نايبنا بالحكاف واخبرهو ونحنها بالقتل والهجم
لما بيت انها رفاسمنهي نايبنا له بلاد امر الفرنج ورها نحن اعلمنا
جنابكم الى يبيس بما وقع في الحين الى يكون نايبه سهيه عليكم وما يقتضيه
نحو سيادتكم يكونا سدادا وصلاح ودمتم امان دعانا وفيا ان ربه
كتباني والسلام من معظم بابكم الكريم حسين امير طاي عامل
طرابلس عفا الله عنه اجابكم الربيع
وكتب ...

الملاحق

المجموعة الأولى : حول الماء بزغوان

وثيقة 1 ([1])

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المقام الذي ألقت إليه قلائدها المعالي وأفصحت بتواتر مفاخره الأيام والليالي، مقام الأسعد الهمام الغرة في جبين الدهر والواسطة في قلادة الفخر الوزير الأكبر والملاذ الأشهر أمير الأمرا وزير العمالة، سيدي مصطفى خزنه دار حرسه الله آمين، السلام الايق بذلك المقام، فالمعرف به جنابكم أبقى الله وجودكم هو أن السانية التي برأس العين الذي كان صدر لنا الإذن العلي في شرايها من ربها لأجل طلب الما امتنع ربها من بيعها بعد المراودة على ذلك وأجابنا بأنه لما تقع الخدمة في طلب ماء العين يرفع يده عنها إلى أن تفرغ من الخدمة فإن بقي بها شيء من الغرس تصرف فيه بعد ذلك تصرف المالك لملكه وإلا فلا وأشهد العدول على نفسه بذلك وهانحن عرفنا سيادتكم بذلك وما يقتضيه نظركم السعيد سداد وصلاح ودمتم في أمن الله وحفظه وبه اعتصمتم والسلام من الفقير إلى ربه أمير آلاي حسين صاحب الجبيرة المكلف بوطن رياح عفي عنه في 27 ثاني الجمادين سنة 1277.

* * *

وثيقة 2 ([2])

الحمد لله، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

([1]) أ.و.ت.، ملف 259، صندوق 23، وث 89.

([2]) أ.و.ت.، ملف 259، صندوق 23، وث 109، انظر صورتها بالصفحة 156.

أسعد الله أوقاتكم ودام الله في كنفي العزي والمجدي حياتكم، مقام الهمـام الأعـز الأفخم المنتخب الأوحد الأقرب الفاضل نخبت الأعيان من أهل الرفعة والشـان أميـر الأمرا وأعيان الكبرا الوزير الأكبر والبدر الأزهر سيدي مصطفى خزنه دار حرصه الله وأعانه على ما ولّه، السلام عليكم والتقبيل بين أيديكم، وبعد سيدي رعاكم الله هـو قد أتانا كتب من نايبن بزغوان ساعت التريخ مضمونه أن عشييت أمس التريخ هـبط المهندز المكلف بالساقيه إلى نوايح أواسط الساقيه لينضر إلى الخدامه وأبقى ابنه فـي بيته براص العين وقدر سنه قدر اثنا عشر سنه، ولما أتى من أين كان فوجد ابنه ميتا قتيل لا روح فيه ووجد بالبيت بابا مكسر بداخل البيت، وعلى دعواه بأنه رفعوله ألف ريال فضه وبي قرب ألف المذكورة مايتين اثنين نحاس فأبقاوهم ولا رفعولـه إلا مـا ذكر، وأتا إلى نايبن بالمكان وأخبرهو وتهما بالقتل والرفع ثمانية أنفار فاسجنهم نايبن لايلات أمس التريخ وهانحن أعلمنا جنابكم الرفيع بما وقع في الحين لي يكـون فـي شرفي علمكم وما يقتضيه نضر سيادتكم يكون سدادا وصلاح، ودمتم في أمان وعـزا وقبال وفيه كفاي والسلام من مقبل بأيديك الكرام حسين أمير آلاي عامل وطن ريـاح عفا الله عن جنابكم الرفيع، وكتب في 21 شعبان الأكرم سنة 1278.

* * *

وثيقة 3 (3)

الحمد لله، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الأسعد الأمجد الأقرب الأعز الأوحد الأفخم الهمام المنتخب الأمير الأمرا وأعيان الكبر وزير العمالة سيدي محمد حرصه الله بمنه وأكرمه، السلام عليكم ورحمـة الله وبركته مدام الفلك في سكون حركاته، وبعد سيدي رعاكم الله، قد ورد علينا كتب مـن جنابكم الرفيع مضمونه أن المكرم محمد بقر عرف الوسلاتي مـن سـكان زغـوان عرض على الحضرة العلي أدام الله عزها بأن المهندس بالساقية أضر له سانيه وهـي على ملكه من جانب عين القصـبة وحاز له ماء الجاري إلى ملـكه المذكور ووقـع الضرر بالسانية المذكورة من أجل ذالك وأذنتنا لنعرضو عن الحضرة العلي صـورت النازله والجواب رعاكم الله هو كان في سالف التريخ أذن سيدنا ومولانا أبقاه الله بـأن

(3) أ.و.ت.، ملف 259، صندوق 23، وث 112.

نشرو السانيه المذكورة ليرجعها إلى الساقيه المذكورة لتساعد بها وخطبته عن ذالك فمتنع من البيوع وقال لم نبعها وإذ وقع لي الضرر في السانيه من أجل ذالك فإن رضي به مما يترتب علي من ذالك من جميع الحراكات كلها وكتب لنا حجة في الشرط الذي رضا به على نفسه وبلغة الحجة المذكورة إلى الأعز الهمام نخبت الأعيان أمير الأمرا وأعيان الكبر وزير الأكبر سيدي مصطفى خزنه دار حرصه الله وأعلامته بصورت النازله، وهذ ما عندنا أعلمنا به جنابكم الرفيع وما يقتضيه نضركم يكون سدادا وصلاح ودمتم في أمان وعزا وإقبال والسلام من فقير ربه الأمير آلاي حسين عامل وطن رياح عفا الله سيادتكم في رمضان المعظم سنة 1278.

* * *

وثيقة 4 (4)

الحمد لله، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الصدر العماد الهمام جناب الوزير الأكبر أمير الأمرا سيدي مصطفى وزير العمالة حرسه الله آمين، السلام التام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته هاذا والذي يكون في شريف علم سيادتكم فهو الخير إن شاء الله هو أن جماعة النصارى المكلفين بساقية عين زغوان قد أحدثوا بنيانا لسكناهم بموضع يقال له المقرن وهو ملتقى ماء عين جقار مع ماء عين زغوان وبنوا بالمكان المذكور بعض دكاكن لبيع الطعام والزيت من أمور المعاش وغيره وكما أحدثوا به أيضا سانية غرس أشجار، وليكن ذلك بعلم سيادتكم، وليكن بعلم السيادة أيضا أنه هُدم جانب من قنطرة أبوا حميدة وكما وقع بعض خراب أيضا بدار البايليك المعمور بزغوان ووقع بها انهراش وإن لم يتدارك بالإصلاح يخاف على غيره وهانحن أعلمنا السيادة بذلك وما يقتضيه نظركم السعيد سداد وصلاح ودمتم كما رمتم والسلام من الفقير إلى ربه أمير لوا علي عامل رياح عفي عنه في 22 شوال المبارك 1279.

وثيقة 5 (5)

الحمد لله، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

---

(4) أ.و.ت.، ملف 260، صندوق 23، وث 33.

(5) أ.و.ت.، ملف 260، صندوق 23، وث 41.

الصدر العماد الهمام جناب الوزير الأكبر أمير الأمرا سيدي مصطفى وزير العمالة حرسه الله آمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد فالمعرف به جنابكم أبقاكم الله هو أنه بلغنا الخبر بأن ساقية ماء عين جقار وقع بها تكسير وأهمل ماؤها خارج الساقية وكذا وقع تكسير أيضا بساقية ماء عين زغوان في عدة أماكن وجل مايها مهمل خارج الساقيه وها نحن وجهنا من طرفنا لثبوت ذلك ولما يقدم لنا الخبر نعرفوا السيادة بالتحقيق ودمتم كما رمتم والسلام من الفقير إلى ربه أمير لوا علي عامل رياح عفي عنه في 18 قعدة الحرام سنة 1279.

* * *

وثيقة 6 (6)

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وصحبه وسلم

الهمام المفخم أمير الأمراء الوزير المباشر سيدي خير الدين أجمل الله خلاصه بمنه، السلام عليكم السلام التام اللايق بذالك المقام ورحمة الله وبركاته، وبعد فإن المعرف به جنابكم السامي خير ورد إلينا مكتوبا من القدوة النحرير الشيخ السيد حمودة عزوز قاضي زغوان مضمونه تعطيل الماء الجاري للبلد المذكور لوقوع فساد بالحلقوم وبسبب التعطل فوجهت عدلين وأمينا ووكيل الماء لمعاينة ما يلزم من المصاريف عن إصلاح ذالك فكان الذي يوجب من الدراهم قدرها ريالات 1200 تماما كما هو برسم التوجه الواصل لراحتيكم طي الجواب. نطلب من الحضرة العليه عاصب لخلاص الدراهم من أربابها لأن المطالبين بالمصاريف كما لا يخفى سيدي عسكر وزواوه وحنفيه وصبايحيه لسرعة الخلاص وجريان الماء للبلد المذكور لتعطله ف السلام ها نحن سيدي عرفناكم ذالك وفي أمن الله دمتم والسلام من الفقير إلى ربه أمير آلاي وعامل رياح والبليدات وناس العجيمي عفي عن الجميع بمنه كتب في 16 جمادى الثانية سنة 1290.

(6) أ.و.ت.، ملف 263، صندوق 23، وث 179، انظر صورة هذه الوثيقة بالصفحة 161.

صورة من الوثيقة 6 (ص 160)، أ.و..ت، س التاريخية، صـ 23، م 259، وث 179

الحمد لله — وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وصحبه وسلم

الهمام الانجد الاسمى الاعمال الاوزر [illegible] سيدي [illegible] الدين امين الله [illegible]

السلام عليكم السلام التام اللائق بمقام [illegible] ورحمة الله وبركاته وبعد فان

الموجب [illegible] جنابكم [illegible] ورود [illegible] مكتوب من الفرقة التي [illegible]

[illegible] ان [illegible] تقطع الماء الجاري للبلد المذكور [illegible]

وبسبب انقطاعه [illegible] من [illegible]

[illegible] الذي يوجب من الدراهم [illegible] 1200 [illegible]

[illegible] التوجيه [illegible] الجواب [illegible] وعليه [illegible] لخلاص

الدراهم [illegible]

[illegible] للبلد المذكور لتعطله [illegible]

[illegible] والسلام من [illegible]

الذي [illegible]

[illegible] كتب [illegible] في جمادى [illegible]

سنة 1300

[illegible]

وثيقة 7 ([7])

الحمد لله، عن إذن من يجب أعزه الله تعالى مولانا العلامة الهمام ومنفذ الأحكام الشرعية بين الأنام الشيخ القاضي بزغوان وعملها في التاريخ أجمل الله خلاصه آمين، بحسب مكتوب منه مخاطبا به ثاني شهيديه توجه شهيداه صحبة المكرمون محمد بن حمدان هاروس الأندلسي معلم صناعة خدمة الماء بالمكان وأحمد بن عثمان البرقاوي وعلي بن محمد بن إسماعل الوسلاتي وأحمد بن مبارك الزريبي وأحمد بن الفقيه من القبيل والعربي بن المرحوم الفقيه النبيه الحاج محمود عزوز وخميس بن الحاج محمد العروسي الأندلسي والأجل الملازم علي بن عمر عرف الزواوية ضابط العسكر بالمكان العارفين بصلاح حلاقم الماء وخاربها وإليهم المرجع في ذلك.فبلغ الجميع إلى رأس عين ماء البلد المذكور المعروفة بعين عياد وتتبعنا مجرى ماء البلد من العين المذكورة فلما بلغنا إلى السانية المعروفة بسانية فاضل فوجدنا بها أربعة مناقص وبعض حلاقم مكسرين فقوموها العرفاء المذكورين قدر إثنا عشر حلقوما الجميع يحتاجوا للصلاح ووجدنا أيضا بأسفل السانية المذكورة بطريق رأس العين أربعة حلاقم مكسرين يحتاجوا للصلاح ووجدنا أيضا بسانية أحمد البرقاوي أربعة حلاقم مكسرين ومنقاص الجميع يحتاجوا للصلاح ومنقاص خارج سانية البرقاوي يحتاج للصلاح ومن أمام سانية البايليك المعروفة بسانية بن والي إلى القادوس الطويل، إن المسافة المذكور محتاجة للصلاح ريالات نحاس 1200، وقدروا المسافة المذكورة يلزمها قدر مايتين حلقوم فتأملوا المعلم والعرفاء المذكورين التأمل الشافي وأمعنوا النظر فيه الإمعان الوافي وقوموا ما يلزم لصلاح ذلك على حسب التقريب وقالوا إن القدر الكافي لذلك إثنا عشر ماية ريال تونسية صغرى نحاسا بحيث إن صرف على صلاح الماء المذكور القدر المذكور يصير مستقيما منتفع به فمن توجه لما ذكر بالإذن المذكور صحبة من ذكر وبلغ أين ذكر وعاين ما ذكر كيف ذكر وسمع مقالة المعلم والعرفاء المذكورين على عين الماء المذكور كيف ذكر على نحو ما كتب وسطر قيد بذلك شهادته هنا بتاريخ أوايل جمادى الثاني عام تسعين ومايتين وألف بمعرفة الجميع ومخرج بطرته على ان المسافة المذكورة محتاجة للصلاح، فقير ربه محمد الشاذلي

([7]) أ.و.ت.، ملف 263، صندوق 23، وث 180.

عزوز بزغوان وفقه الله (تخنفيسة) وفقير ربه عمر بن الحاج الطرابلسي عدل بزغوان وفقه الله (تخنفيسة).

* * *

وثيقة 8 ([8])

الحمد لله، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

حرس الله تعالى بمنه مقام الصدر الهمام العماد الأوحد الأسعد أمير الأمراء سيدي خير الدين الوزير الأكبر أدام الله تعالى إجلاله وحفظ بمنه كماله، أما بعد أداء السلام التام اللائق بعزيز المقام وتقبيل أيديكم الكرام ورحمة الله وبركاته، فالذي معرف به جناب سيدي أن محمد بن قاسم البختي وكيل ماء عين عياد بزغوان قد سار إلى عفو الله جعله الله فداء المعظم الأرفع مولانا وسيدنا أبقاه الله وفداء سيدي من كل سوء، وقد وقع الإختيار على ابنه محمد شهر غريس بأن يكون عوضه لأهليته لذلك واتصافه بالديانة في توزيع ماء العين المذكور على مستحقيه حسبما ذلك بموافقة الهمام الفاضل الشيخ القاضي بزغوان بمقتضى مكتوبه بأواسط هذا الشهر والنظر الأعلى لمقامكم أدام الله عزكم ومجدكم، والسلام من الفقير إلى ربه أمير اللوا محمود عزيز عامل زغوان عفا الله عن السيادة بمنه في 20 ربيع الثاني سنة 1293، صح محمود عزيز.

* * *

وثيقة 9 ([9])

الحمد لله، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

حرس الله تعالى بمنه جناب الصدر الهمام العماد الأوحد الأسعد الخلاصة أمير الأمراء سيدي خير الدين الوزير الأكبر أدام الله إجلاله وحفظ بمنه كماله، أما بعد أداء السلام التام اللائق بعزيز المقام وتقبيل أيديكم الكرام ورحمة الله وبركاته فإنه بلغنا

([8]) أ.و.ت.، ملف 266، صندوق 23، وث 32.

([9]) أ.و.ت.، ملف 266، صندوق 23، وث 73.

كتاب سيدي المؤرخ في 22 الشهر المنصرم عدد 0054/4218 المتضمن ما بلغ لحضرة المعظم الأرفع مولانا وسيدنا دام عزه وعلاه أن زياتين غابة زغوان ضعف دخلها بسبب عدم شربها للماء مع أن الماء الفاضل لو كان جاريا على وجه يحفظ به لكان كاف لسقيه فاقتضى النظر العلي عمل ساقية يحفظ بها الماء الفاضل حتى لا يضيع منه شيء ويصل للغابة تاما ومنها يفرق على الزيتون كل بحسب ما يستحقه وإن ما يلزم من المصروف على ذالك يكون على الملاكة والأحباس، ولذا صدر الإذن العلي بأن نعرف الوزارة المحمية بقدر ما يلزم من المصروف على عمل هاته الساقية ليصدر إلينا الإذن بما تعتمدونه في ذلك وعلمناه وبمقتضى ما ذكر حرر مقدار ما يلزم من المصروف على ذلك بحسب التقريب فكانت جملته تسعة عشر ماية ريال حسبما ذلك بحجة بالعدالة تصل لجناب سيدي أعزه الله صحبة هذا الكتاب والنظر الأتم لجنابكم أدام الله عزكم ومجدكم والسلام من الفقير إلى ربه أمير اللوا محمود عزيز عامل رياح والبليدات عفى الله عن السيادة بمنه في 6 شعبان الأكرم سنة 1293، صح محمود عزيز.

* * *

وثيقة 10 (10)

الحمد لله، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

حضرة مولانا المشير وسيدنا أمير المؤمنين محمد الصادق باشا باي ألبس الله أيامه حلل العز والنصر على الدوام وأيده بالبقاء المستمر على عدد الشهور والأيام، أما بعد التحية المعطرة اللائقة بالمقام الرفيع وتقبيل أياديكم فالوارد على الحضرة العلية الخير إن شاء الله هو أنه وردنا أمر كريم مطاع من حضرة مولانا وسيدنا أيده الله مؤرخ في 19 الشهر المنصرم مضمونه أخبر الحضرة العلية اليوزباشي بالضبعية اصغير بن أحمد أن لعمه محمد ابن أحمد سانية مشجرة بزغوان تسقى من ماء المكان، وأن وكيل ما ذكر محمد غريس بن كحيل منع عليه ذلك وتضررت السانية بذلك وبيده حجة في سقي السانية من الماء المذكور مع جملة

(10) أ.و.ت.، ملف 267، صندوق 23، وث 57.

سواني أهل المكان، وأمرنا مولانا وسيدنا دام عزه وعلاه أن نعرف حضرته العلية بسبب منع الماء على سانيته، وبمقتضى ذلك نعرف حضرة مولانا وسيدنا أبقاه الله أن سبب منع ما ذكر على السانية المذكورة هو أن ملاكة سواني المكان شهدوا بأن ليس لسانية المذكور حق في الماء المذكور واستندوا في ذلك للدفتر المقيد به أسماء السواني التي تستحق الماء ولم يوجد به اسم السانية المذكورة وهذا الدفتر مجعول منذ زمان به مصادقة الملاكة أرباب السواني فيما يستحقه كل منهم من الماء الجاري لسوانيهم وإليه المرجع في ذلك، ليكن ذلك بشريف علم مولانا وسيدنا ستره الله ودمتم في عز ونصر وأمان من الملك الديان والسلام من المقبل بالأيدي الكرام فقير ربه أمير اللوا محمود عزيز عامل رياح والبليدات عفا الله عن السيادة بمنه في 21 شهر الله رجب الأصب من سنة 1294. صح محمود عزيز.

* * *

وثيقة 11 ([11])

الحاج محمد البديري

الحمد لله، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم.

حضرة الصدر الهمام أمير الأمراء جناب سيدي محمد الوزير الأكبر أدام الله إجلاله وحرس بمنه كماله، آمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد فإن النفر المذكور أعلاه من أهل بلد زغوان وله سانية مثمرة مسجرة بأنواع الغلل بمقربة من باب البلد فاشتكى بعطشها وإن قلة الماء عليها تفضي إلى موت أسجارها فخاطبت عنه أمين الماء أن يعطيها قسطا من جملة غروس المكان لكون بعض السواني تسقى أكثر من طاقتها بما لا تملك، أجاب أنه هكذا وجد أباه يفعل قبل ولا يسوغ له بتمكين السانية المذكورة من الماء إلا بأمر عزيز من سيدنا دام عزه ونصره، فهانحن عرضنا نازلتهما لجنابك وما يقتضيه نظركم صلاح ووقفنا النازلة حتى يأتينا الإذن من جنابكم في المنع أو الإعطى والسلام من فقير ربه أمير اللواء محمد الرؤوف آغه وعامل رياح والبليدات في رجب الفرد الأصب سنة 1295.

([11]) أ.و.ت.، ملف 268، صندوق 23، وث 51.

إلحاق خير وتصل حجة لعلي جنابكم في احتياج السانية المذكورة إلى الماء في طي هذا والسلام.

* * *

وثيقة 12 ([12])

الحمد لله، بالإذن من الأجل الخير الوجيه حسن بن مبارك نائب الأعز الأسعد المنتخب أمّير اللوا السيد محمد الرؤوف عامل وطن رياح والبليدات ببلد زغوان في التاريخ الواضع طابعه هنا، توجه شهيداه في صبيحة يوم التاريخ صحبة الأنفار الآتي ذكرهم كلهم عارفين بأحوال سواني المكان وباستدعاء من المكرم الأبر القاري الحاج محمد ابن المرحوم العربي البديوي من أهل المكان لمعاينة وسماع ما سيذكر فبلغ الجميع إلى سانية المستدعى المذكور الكاينة داخل سواني المكان وبمقربة من باب القوس فطاف بها العارفون الآتي ذكرهم وأمعنوا النظر فيها إمعانا شافيا كافيا فألفوها مشجرة بأنواع الغرس الرقيق قائمة على أصولها منتفع بأشجارها وقالوا إن السانية المذكورة أضر بها العطش وإن بقيت على هاته الحالة يخشى عليها الضرر بموت أشجارها، وبذلك شهدوا لدى شهيديه، وفي إشهادهم أيضا أنهم منذ علموا وتحققوا يعرفون السانية الموصوفة المذكورة كانت تسقى بالماء من عين المكان مع جملة سواني أهل البلد المذكور والآن حل بها ما ذكر، كل ذلك في علمهم وتحققهم، وشهدوا به لدى شهيديه، وأذنوا في النقل عنهم هنا كيف ذكر، وهم المكرم 1 علي ابن الحاج مَحمد القراوة به يعرف الوسلاتي والمكرم 2 الشيخ كان محمد بن عيسى بن عمار من القبيل والمكرم 4 مُحمد بن مُحمد بن رجب من القبيل والمكرم 5 محمد ابن المرحوم علي قراش من القبيل والمكرم 6 الأبر الحاج محمد غزال ابن المرحوم الحاج محمود بن تمسك من القبيل والمكرم 7 محمد العواني ابن المرحوم أحمد الشطي من القبيل والمكرم 8 البولقباشي زواوة محمد بن محمد الكنداوي والمكرم.9 الأجل اليوزباشي الكيلاني ابن المرحوم الحاج أحمد بن نصر الله والمكرم 10 علي ابن المرحوم سالم بن زهرة الطرابلسي والمكرم 11 محمود بن المرحوم عبد الله بن الحاج من القبيل

([12]) أ.و.ت.، ملف 268، صندوق 23، وث 52.

والمكرم 12 الأبر الحاج حسين ابن المرحوم الحطاب بن سعيد من القبيل والمكرم 13 حمودة ابن المرحوم الحاج أحمد بن قمرة الغربي والمكرم 14 أحمد بن عبد القادر شهر رياح من القبيل والمكرم 15 علي بن محمد الرقيق والمكرم 16 محمد ابن المرحوم أحمد دغيس الحمامي والمكرم 17 علي بن صالح دنقير القروي والمكرم 18 محمد ابن المرحوم الفقيه العدل أحمد الزريبي والمكرم 19 الحاج مبارك بن حسن عرف المسقيني الغربي والمكرم 20 الحاج حمودة صمود، الجميع من أهل البلد المذكور فمن توجه لما ذكر بالإذن المذكور صحبة من ذكر باستدعاء ممن ذكر وبلغ أين ذكر وسمع مقالة من ذكر على عين ما ذكر قيد بذلك شهادته هنا بحال جواز ومعرفة بتاريخ أوائل ثاني الجمادين عام خمسة وتسعين ومايتين وألف فقير ربه عبده (تخنفيستا العدلين).

صورة من الوثيقة 3 (ص 172-173)، سلمها لنا مشكورا الأستاذ لطيف موسى

المجموعة الثانية : حول الماء بنفزاوة :

وثيقة 1 ([13])

الحمد لله، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

حبس المكرم الأجل الولي الصالح سيدي أبو الحسن بن مَحمد بالفتح بن عبد الرحيم الجمني على ابنه عبد اللطيف وما عسى أن يتزيده من الذكور دون الإيناث في بقية عمره –إن قدر الله– جميع ما ملكته يمينه وضمته مكاسبه من دور وعقار داخل بلدة جمنا وخارجها وجميع ما ضمته بيته واحتوت عليه من سلاح وآلة حرث ومتع بيت من قصاع وغيره، أول من ذلك جميع جزيرة حمو الكاينة قرب زاوية مياح بشرقي جمنة أرضا ونخلا وشجرا وماء، يحدها من كل ناحية فضاء عدا بستان خارج منها إلى أولاد عامر وأبناء عمه أولاد بانحسن غرب عين الجزيرة المذكورة، يحد البستان المذكور المستثنا قبلة : عش الحلو الأبيض القبل، وشرقا : ساقي ماشية بين الزرب وكوبة أمه عش الهيس ساقية فلاح تمر يمين، وشمالا وجوفا : عش الدنقى، وغربا الحد ينشى بين العمارياة ومناصب (البـ)رمة قرب المالطي، ولي البستان المذكور من شرب الماء من دور خمسة وثلثون ليل من الدور المعلوم خمس ليالي والباقي لاحقا للحبس المذكور مع ما له بجزيرة السليمانية غرب جزيرة المذكور بالشارع المذكور أرضا ونخلا وشجرا وماء قدره ليلتان وقت الصيف من دور ثماني ليالي المعلوم بين أربابه، يحدها قبلة وغربا : فضاء، وشرقا وجوفا : أولاد عامر وعين جزيرة المذكورة مع قطعة تراب بياضا أرضا بالمكان قرب عنبة أولاد عامر مشهورة مع نخلتيني من صنف الدنقى على حافة العين من شرق بالمكان المذكور، مع ما له بجزيرة تمدامر قرب زاوية مياح بشارع جمنا أرضا ونخلا وشجرا وماء قدره ستة ليالي من دور أحد عشر ليلة المعلوم بين أربابه، أما من ليلتين من ملك الجد القديم والباقي مشترى من أبي بكر ابن احميد، يحدها قبلة وشرقا وجوفا : فضاء، وغربا : بوبكر بن حميد والبداو مع عماريتين بغابت بوبكر المذكور ونخلتان من صنف الرتب (بغ)ابت البداو ونخلتان غرب العين وعمري بالعرق. كل ذلك بالمكان

([13]) أمدنا بهذه الوثيقة والوثائق 2 و3 و10 الأستاذ لطيف موسى، فله خالص شكري وأسمى تقديري.

المذكور مع النصف شايع في الجزيرتين بشارع جمنة وهما جزيرة العجوز وجزيرة الجديد أرضا ونخلا وشجرا وماء المشاركين لأبناء عمه أولاد بلحسن بانصف الباقي يحدهما من كل ناحية الفضاء، مع ما له بجزيرة المنصورية وعين معزة الشطر شايع أرضا ونخلا وشجرا وماء المشارك فيه أولاد بن ضو وأوللعرب بالنصف (كلمة غير مفهومة) الباقي، يحدها قبلة وشرقا وغربا : فضاء، وجوفا : البداو، مع بستان بلد جمنا غرب جامعها أرضا ونخلا وشجرا وماء قدره نصف ليلة من دورهم المعلوم بين أربابه، يحدها قبلة : أولاد قاسم والعزايزة، وشرقا وجوفا وغربا : المشرف مع عماريتين بفصلهم وكنتاي وفصيلها ببستان عش الرتب قرب الجامع مع السانية البلد من الجوف أرضا ونخلا يحدها قبلة وغربا : أبناء عمه، وشرقا : أولاد علي الجمنين، وجوفا: تريق مع قطعة أرضا بالمكان يحدها قبلة : أولاد علي، وشرقا : الوسايف، وجوفا : تريق، وغربا : المحبس المذكور، مع السانية أسفل التريق يحدها قبلة : التريق، وشرقا : الوسايف وجوفا فضاء وغربا :أولاد علي، مع ما له بدار سكنايه يحدها قبلة: القواسم، وشرقا : التريق، وجوفا : أولاد قاسم، وغربا : أبناء عمه، مع ما له بأرض الضاهر قدح الوداد ومياح ومزيرع الغبيد النصف الشايع في جميع ثلاثة مكانات وهي أرضا سيدي علي بنحسن الجمني مع مزارع بن غربي وسيوحها الكاينوا شرقا بزيق يحدها قبلة : الطريق الموصل المياح، وشرقا : واد الحناينة، وجوفا : منها الجبل العالي، وشرقا : توالي يزينة. حبس المحبس المذكور جميع ما ذكر كيف ذكر وفصل وحد على أبنايه الذكور دون الإناث وما عس أن يتزيد له من الذكور دون الإناث ثم على أبنايهم وأبنائي أبنايهم الذكور دون الإيناث وهلم جر ما تنسلوا وطالت سلسلتهم في الإسلام طبقة بعد طبقة لا يتزاحم السفلا مع وجود العليا. ومن مات منهم وخلف ابنا ذكرا فإبنه يقوم مقامه، ومن لم يخلف ذكرا فنصيبه للباقين من إخوتهم وحيث كان فيهم ابنا أخن فيقوم مقامه ولا يحجبه عمه، وإن انقرض المحبس عليهم وأبناهم ولم يبقا من نسغ الذكور شاء رجع ذلك لبنات صلبه وبنات بنيه وبني بنيه وهلم جر بحيث تشارك بنت الإبني عمتها ينتفعن من ريعه ويكسين مدة خلووهما ماجوزا وعدم منفقا عليهم استغنينا به مع شرط المكثي بدار أبيها ووجود ريع له ومن استغنت بموجبا من موجبات الإستغناء تسقط حضها، وليس لأولاد البنات وبنات الإبني بعد موتهن شاء لا ينفاقا ولا غيره، فإذا انقرذ بنات سلبه وبنات بنيه وبني بنيه رجع لقرب

الناس إليه بالتعصيب على النص المذكور، فإذا انقرض المعصب المذكور رجع ذلك لمدرسة زاوية جمنة ومسجدها حبس ما بدا صرمد أحدا فا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يغير عن سبيله إلا نيرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين فمن سعى في تبديله أو تغييره والله حسيبه وطليبه غاد الولي انتقم منه وسيعلم الذين ظلموا أي من قلبا ينقلبون. وأذن المحبس المذكور المحبس المذكور أن يحوز ويقبل ما حبسه عليه لنفسه ولمن له المرجع من بعده فقبل منه ذلك له ولمن له المرجع وحاز كذالك جميع ذلك منه بالمعاينة من شاهديه كما عوينت دار سكناه فارغة من شواغله وجميع ما عقد فيه التحبيس على من ذكر يعرفه شاهداه ومع تلك المعرفة نعلم أنه ملك من ملاكيه يوم تحبسه لها تحت حوزة وتسرف من ذو مدت تزيد على أربعين سنة إنها لم تخرج عن ملكه ويده بناقل شرعي بما علمناه إلى أن بت فيها هاذا التحبيس، شهد على ما ذكر بما ذكر كيف ذكر الجميع بحالة الجايز وعرفهم بتريخ أوايل محرم عام 1109 تسعة وماية وألف وبه صلاح في سطره الأول بالفتح فقير ربه الغني عبده وابن عبده وبه إصلاح في الحاد عشر صطر وهو ستة اليالي ومخرج بيمناه أما من ليلتين من ملك الجد القديم وآخرها أبي بكر بن احميد فقير ربه الغني عبده أبو القاسم (تخنفيسة).

* * *

وثيقة 2

الحمد لله، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم تسليما

شهوده الآتي ذكرهم بعدُ يشهدون ويتحققون بمعرفتهم لمجرا ماء عين جمنة بالجيهة القبلية الخرزة القديمة التي يسقون منها قبل جهيرت العين معرفة صحيحة تامة ومع ذلك يعلمونها أنها أعلا من الحالة التي عليها الآن بكثير مترفعة عن الأرض بحيث إذا خرج الماء من الميزاب له صوت حين يقع بالأرض لكونه الميزاب أعلا من الأرض ويمر الماء في سمته مع الساقية إلى أن يتعدا فوق الشالة التي حذو المدورة والآن أسفل من موضعه السابق لم يكن على هيئته الأولى التي كان عليها أولا لكونه نزلوه هو وجهروا الساقية المذكورة حتى صار الماء يمر تحت الشالة المذكورة كل ذلك بفعل أرباب المجرا المذكور، كل ذلك في علمهم، وعليه قيدت شهادتهم هنا من غير شك عندهم في ذلك ولا ريب والشهود المومى إليهم والموعود بذكرهم هم السيد

محمد بن الغزالي الجمني والسيد التواتي بن عبد الله من القبيل والسيد علي بن عباس والسيد المقداد بن الحاج والسيد التليلي بن التواتي والسيد محمد بن الأخضر والسيد الحاج مَحمد بن إبراهيم والسيد البدوي بن السنوسي والمكرم احمودة بن اعقاب والمكرم مَحمد بن محمد بن السعدي والمكرم حمد بن اكعاب والفقيه المبروك بن احنين والمكرم خالد الشايب والمكرم محمد بن مَحمد بن موسى الزواوي والمكرم الشوشان المبروك بن عرفة والمكرم الشوشان سلامة بن حامد والشوشان حمد بن جبير والمكرم الشوشان مسعود ابن عبد الله والمكرم أحمد بن عبد القادر والشوشان حمد بن سلامة والشوشان مرزوق بن ضو والسيد صالح بن إبراهيم، الجميع من بلد جمنة شهدوا شهادة واحدة بعد الإذن لنا في النقل عنهم والإشهاد به عليهم والجميع بالحالة الجايزة شرعا وتمام المعرفة بتاريخ أوايل ربيع الأول سنة اثنين وخمسين ومايتين وألف (تخنفيسة) بيانه أبو الحسن بن إسماعيل و(تخنفيسة) علي بن الحاج علي بن عمر الجمني تاب الله عليه آمين.

* * *

وثيقة 3 [14]

صلى الله على سيدنا محمد وسلم

اشترى على وجه الثنيا وسبيلها المكرم سي أحمد بن محمد الأوحيشي الجمني من البايع له المكرم سي محمد بن عبد الرحيم من القبيل جميع ثلث ليلة ماء بعد خروج السدس في كامل الليلة المذكورة بعين بلد جمنة، مشتهرة على ألسنة أهل البلد بليلة الشرف في دور العين المذكورة عند أربابها، وقدر الدور المعلوم إحدى عشر ليلة بثمن قدر المبيع المذكورماية اريال وثلاثون اريالا قبضها البايع المذكور بمعاينة كاتبه قبضا تاما وإبرا ذمت مبتاعه من العدد المذكور إبراء قاطعا وسلم له في المبيع المذكور أتم التسليم فتسلمه منه وحازه عنه وملكه دونه وتنزل فيه منزله وحل فيه محله محل ذي المال في ماله وأسقط البايع المذكور للمشتري المذكور جميع الغلة التي يستغلها من المبيع المذكور في مطلق السنين طال الزمان أو قصر والمرجع بالدرك حيث يجب ويلزم شرعا ضمانه على البايع المذكور وشهد عليهما بذلك وهما بحالة

---

[14] انظر صورة هذه الوثيقة بالصفحة 168.

جايزة ومعرفة بهما تامة بتاريخ تقدم الإشهاد في أول محرم الحرام وتأخر الكتب إلى أول جماد الثاني من سنة 1291 إحدى وتسعين ومايتين وألف، فقير إلى ربه الغني عبده (تخنفيستان).

الحمد لله قبض البايع المذكور أعلاه من المشتري المذكور أعلاه عشرين ريال دراهم تونسية زيادة على المبيع المذكور أعلاه بتاريخ تقدم الإشهاد فيه نحو عامين وتأخر كتبه إلى أواخر رمضان سنة ستة وتسعين ومايتين وألف، فقير ربه الغني عبده (تحنفيسة).

* * *

وثيقة 4 ([15])

الحمد لله، صلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما

حفظكم الله حفظا جميلا وزادكم الله عزا وتفضيلا بجاه من نزل عليه القرءان تنزيلا، أعني بذالك إلى المكرم الأجل الهمام المنتخب سيدي خيار الدين الوزير الأكبر، صانه الله من كل سوء، وحماه من كل مكروه، دامت له الأيام، وأسعد لياليه بجاه الله من كل خوف يليه، أما بعد يأتي إليك ألف ألفي سلام مع التحية والإكرام وأنهي يلي أعلمك به يكون خير إن شاء الله على شأن نعم سيدنا وولي نعمتنا إن لنا عين يسقا بماؤها جميع السواني ويودون بمال الدولة قد تنفعات السواني والآن قامو الناس تفجروا بجوز عيون واحدة قبلة البلد وواحدة جوفي البلد فذهب ماء العين القديمة الذي يسقا بماؤها السواني ولم بقا من ماؤنا إلا شيئا قليلا لا عادوا السواني ينتفعون وعدم النخيل وقلة ثمرته وضاع مال الدولة والعيون الحادثين منتفعين بماؤهم أرضا بياضا، فإننا نريد من السيادة يخرج لنا أمر سيدنا المطاع مع أمرك لكافة فلاحة الوطن ليطوفون بالسواني والنخيل وما جرا فيهم من قلة الماء الذي ذهب إلى العينين والعين أيضا كيف قعدت غيران والغيران كانوا يجرون بالماء وماتوا قد ما ذكر نخبرك نعم سيدنا فإن أنت نضرتنا على هاته النازلة لنعمروا بلادنا ونعاونوا الدولة فإين قعد الأمر ننتقلوا وتبق السواني كمثل نخيل فرعون بلا ثمرة، وجميع ما خبرناك به يكون في معلوم الخليفة سي أحمد بن بلقاسم وخبرناه بذالك وقال لنا أخبروا سيدي الوزير الأكبر

([15]) أ.و.ت.، ملف 240، صندوق 21، وث 60.

يتقضا نظره يكون عليه الحمل شريعة النبيء معك إنك تعمرنا ونتجه الضـرر في أيامك السعيدة لا يقعا ضرر على أحد ويا نعم سيدنا ليس صبنا علاش نقدموا لنقابلوا وجهك السعيد لأن عندنا باش ما نكلموا على أرواحنا في هاته النازلة وغيرها وإن واحدة من العيون العين التي جوفي البلد محكوما فيها بصر القاضي والفلاحة كمل بجل إليك الحكم وبعدما عزم الخليفة ثم أبوا أربابها فصلحوها كما صلحوها سريعا ونحن خوافا الشر فها نحن أخبرناك ليأتي إلينا الأمر في إصلاحها كما كان أوامر، والسلام من خدامك وغرس الله ثم غرس إحسانك كافة جماعة بلد أم الصمعة إحدى قرى نفزاوة والسلام ختام في 15 ثاني الجمادين سنة 1292.

* * *

وثيقة 5 ([16])

الحمد لله اشترى على بركة الله تعلى وحسن عونه المكرم الأجل السيد محمد الطيب بن محمد البكري من بلد الجديدة أحد قرى نفزاوة من البايع له المكرم الحاج محمد بن محمود بن سعيد التلميني من نفزاوة جميع ما يعرف له على ملكه بغابت بلد الجديدة وهو جميع البستان المعروف ببستان شكنة يحده قبلة طريق وشرقا نخل شكنة وجوفا العين وغربا فضا ونخل المشتري المذكور وله من شرب الماء جميع عين شكنة مع كامل أم الزنين يحدها قبلة أم الزين لأولاد المبارك وشرقا سلوم الصنادلة وجوفا نخل شكنة وغربا مرج الخشاينة ولها من شرب الماء في يوم خمسة من دور الجديدة من واد البلاعة الجهرا تارة من البكرة إلى ثمانية أقدام وتارة من ثمانية أقدام إلى الظهر في اليوم المذكور مع كامل جيهت علي بن بركة يحدها قبلة نخل سي عبد القادر بو عبد الله وشرقا لسطار وجوفا رقيعت سيدي بوهلال السداد وغربا لمحال للمشتري المذكور مع كامل بن عنتر لوطاني وكامل بن عنتر الفوقاني مع بريكت أم النصيرات مع كامل مزرعت الشراشرة الكاينة بالخشاخيش يحدها قبلة فضا وشرقا جيهت الخضراية وجوفا المنشي في البعض ومزرعت الكوازيز في البعض وغربا مزرع أولاد المبارك ومزرع عمار بن اسعود باع جميع ما ذكر لمن ذكر أرضا ونخلا وماء وشجرا عامرا ودامرا بجميع ما لذالك من الحدود والحقوق والحرم والإحترام

([16]) سلمنا هذه الوثيقة والوثيقة 6 الأستاذ رضا البكري، فله خالص شكري وأسمى تقديري.

والسواقي والمساقي وعامة المنافع الداخلة فيه والخارجة عنه وما يعد وينسب إليه قديما وحديثا بيعا صحيحا جايزا ناجزا بتا بتلا منبرما منحكما منضبطا لم يتصل به شرط يفسده ولا على سبيل رهن ولا ثني ولا خيار ولا تأليج ولا توليج بثمن قدره لذالك ومبلغ عدده اثنين وستين ريالا ونصف الريال دراهم تونسية صغرى الضرب قبضها البايع المذكور من المشتري المذكور بالمعاينة وأبراه من جميع ذالك الإبرا التام وسلم له في المبيع المذكور أتم التسليم فتسلمه عنه وحازه عنه وملكه دونه وتنزل فيه منزلته وحل فيه محله محل ذي المال في ماله والمك (كذا) الصحيح في ملكه معترفين بالرؤية والتقليب والإحاطة والشمول علما وبصرا وعدم الجهل من الجانبين ثمنا ومثمنا وافترقا على الرضى والقبول وبسنة الهاد الرسول صلة الله عليه وسلم والمرجع بالدرك حيث يجب ويلزم شرعا ضمانه على البايع المذكور وشهد على بل وتحمل المشتري المذكور بأداء ما على المبيع المذكور من القانون كل سنة وشهد عليهما بما فيه وهما بأكمل حال الإشهاد من صحة وطوع وعرفهم بتاريخ أوايل شهر رمضان المعظم قدره بالإنزال من عام خمسة وسبعين ومايتين وألف وكتبه فقير ربه الغني عبده تخنفيسة أبوبكر الجمني بن أبي الحسن مفتي نفزاوة في التاريخ وفقه الله آمين.

* * *

وثيقة 6

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

هذه قسمة مراضات من غير تقويم ولا تعديل بعقارات الشراشرة بين المكرم الأجل الفقيه العدل السيد محمد بن محمد البكري وبين المكرم محمد بالضم أوله بن إبراهيم لقب الخميسي الطري الحامدي بأن جاء إلى السيد محمد بالبكري جميع البستان المشجر نخيلا ويشهر ببستان شكنة الكاين بجر شكنة شهرته كافية مع جميع جنة أم زنين الكاينة بجر المروج (إضافة على الهامش : ما له من شرب الماء بعين شكنة ألحقه كاتبه أحمد بن زين الدين وفقه الله) شهرتها كافية مع ما لها من شرب الماء بيوم خمسة بدور الجديدة مع الأندر مع نصف الوجبة بالنصالة يوم خمسة مع جنين بن عنتر خارجة منه العمارية الكاينة تحت بن نخيلة الذي إلى محمد بن رحيم مع مزرعت الشرايرة الكاينة بالخشاخيش مع ما لهم بسلوم البريكة مع نخلتين من صنف

الشداخ الذي برأس الطابية مع ما له بالطوايش حيث كان وتعين عامرا ودامرا محررا وموظفا وجاء إلى محمد الخميسي المذكور جميع جنة علي بن بركة الكاينة بجر الأسطار مع جميع منيدرت الشراشرة مع جميع النخلة الواحدة من صنف الكاينة باجنين بن عنتر الفوقاني الملاصقة لبستان بنت غميقة مع ما جاءه من الماء من ذلك يوم خمسة بدور الجديدة بالواد بيوم الشراشرة وقدره من البكرة للظهر دايما مؤبدة خارج منها شراب جنة أم زنين للسيد محمد بن البكري المذكور من الأندر ونصف اليوم المذكور بالنصالة قسمة صحيحة تامة بنتا بتلا بجميع حدود ذالك وحقوقه وما يعد وينسب إليه قديما وحديثا ملك بها كل منهما ما صار إليه بها أتم تمليك وذالك بعد أن رجع المكرم عمر بن محمد الطرابلسي البكري وأخيه حامدي وأخته سالمة والجربية وموافقة أزواجهما الكيلاني بن عمر (نقص سطر) على الشياع بالأماكن المذكورة وما لها من شرب الماء بين أربابها بما عليها من الوضيف محضر وتذاكر وقوانين لازمة وعلفة ومؤونة يوديه على الشطر المذكور أمد الدوام وسلموا له فيه فتسلمه منهم وحازه عنهم ونزل فيه منزلتهم وحل فيه حلولهم ومحل ذي الملك الصحيح في ملكه وافترقوا على الرضى والقبول والتسليم شهد عليهم بذالك في الحالة الجايزة شرعا والصحة والطوع والمعرفة بالجميع تامة بتاريخ أوايل أشرف الربيعين سنة ثلاثة وثلاثين ومايتين وألف وذالك بعد استغلالهما لما قسماه سنة ألحقه كاتبه فقير ربه أحمد بن زين الدين وفقه الله آمين وعبد القادر بن أبو عبد الله وفقه الله (تخنفيستان).

* * *

وثيقة 7 ([17])

الحمد لله وبعد فقد اتفق ملاكة بلد قبلي بمحضر شيخهم سي عبد الحفيظ ابن الحاج عمر وأمين الماء سي التهامي بن أحمد بن صوف على أن يضبطوا ما لكل ملاك من الماء الموزع بالقادوس الآتي بيانه حسبما هو مرسوم بالزمام الذي سطره سي أحمد بن صوف مع معاصريه سنة 1303 ثلاث وثلاثماية وألف مع ضبط ما دخل لبعض الملاكة بوجه الشراء بعد الزمام المذكور وإخراج ما خرج من صاحبه وذلك حسب إمضاء شيخ البلاد وأعيانها بالنيابة عن الباقين. أصل الماء المذكور هو جميع ما يتحصل من رأس عين قبلي. يقسم على وادين متساويين في

([17]) سلمنا هذه الوثيقة والوثيقة 8 الأستاذ محمد ميلود فله خالص الشكر وأسمى التقدير.

يوم الجمعة والسبت والأحد والإثنين من كل أسبوع ويوم الثلاثاء له ملاكة مخصوصة وكذلك الإربعاء والخميس لا وزن ولا دخل لهما في هذا الدفتر- معنى القدوس- هو عبارة على ضرف من النحاس مستدير كهيئة مشرب الماء المطلي وبه ثقب أسفله وله معلاق ومخطاف يعلق منه بمخطاف آخر مرسوم بعصاة في الحائط وتمتد آنية كبرى من فخار بها متسع مملوء ماء بما يقرب من عدد 20 عشرين ليترات ويملى منه القدوس المذكور ويعلق بخطامه في المخطاف الآخر الذي فوقه ويكون الماء خارجا من ثقبه راجعا إلى الآنية المذكورة ويجعل أمين كيل الماء ربطتين من سعف بالآنية المذكورة ويجعل من كل ربطة سلك وعند فراغ كل قدوس يعقد في كل سلك عقدة لتكون كل عقدة لواد ويجري مسابه لكل ملاك ماء ما له من القوديس بالزمام والقدوس على حسب الساعة إحدى وعشرون قدوسا للساعة الواحدة فيكون القدوس ثلاث دقائق على حسب التقريب- أدوار المياه المذكورة -ثلاثة أدوار الدور الأول لجر الباب واد ولجر الصلة واد متساويين في الكيل والتعقيد من يوم الجمعة إلى يوم الإثنين ودورهما المذكور من تسعة أيام وإحدى عشر يوما- الدور الثاني بجر العرق وجر تزتاي الوادين متساويين في الكيل والتعقيد من يوم الجمعة إلى يوم الإثنين ودورهما من سبعة أيام وأربعة عشر يوما إلى جر العرق وتسعة أيام وإحدى عشر يوما إلى تزتاي- الدور الثالث- ويسمى اللواج بجر كبرش وجر العرق الوادين متساويين في الكيل والتعقيد من يوم الجمعة إلى يوم الإثنين ودورهما من تسعة أيام وإحدى عشر يوما لجر كبرش وسبعة أيام وأربعة عشر يوما لجر العرق- الدور الأول لجر الباب من غير توصيل البلاد.

* * *

وثيقة 8

الحمد لله، تقييد ماء بلد قبلي سنة 1282 في 18 ذي الحجة على يد كاتب البلد.

جدار محمد بن عباس أربعماية نخلة يخرج منهم اثنان وخمسين ونصف إلى الشيخ إبراهيم دراويل ؛

جدار المكرم يعقوب بن محمد ثلاثماية وسبعون نخلة داخلة انقيلش ؛

جدار محمد بن المنتصر عرف الصالح خمسماية وأربعة وتسعون نخلة يخــرج مــن محمد الصالح خمسون نخلة إلى أحد مشوش ؛

جدار بلقاسم بن المنتصر ستة وعشرون نخلة ببستان الحوش ؛

جدار أبناء سي غومة ألف نخلة وماية نخلة واثنى عشر نخلة ؛

جدار محمد بن بلقاسم بن المنتصر ألف نخلة وستون نخلة ؛

جدار محمد بن سيف النصر وأخيه الحاج حسين سبعماية نخلة واثنان وستون نخلة ؛

اجدار المكرم عبد الله بن خالد وإخوانه ستماية نخلة وإحدى عشر نخلة ؛

جدار عمر بن عبد الصمد وأخيه ألف نخلة وإحدي وثمانين نخلة ؛

اجدار الحاج السحراوي أربعون نخلة ؛

اجدار محمد بن الطاهر ستماية نخلة وستون نخلة ؛

اجدار إبراهيم بن الطاهر مايتين اثنتين نخلة واثنان وأربعون نخلة ؛

اجدار الشيخ سعيد بن الطاهر ثمنماية نخلة وتسعة وعشرون نخلة ؛

اجدار عبد العالي خمسون نخلة ؛

اجدار أبناء سي أحمد بن دراويل ألف نخلة وثمنماية نخلة وسبعون نخلة ؛

اجدار الشيخ إبراهيم بن دراويل تسعماية نخلة وثلاثة وعشرون نخلة ؛

اجدار محمد بن عبد الصمد ماية نخلة بالجديدات ؛

اجدار محمد بن حمودة ماية نخلة وستون نخلة ؛

اجدار محمد بن سوف مايتين نخلة وثلاثة وتسعون نخلة ؛

اجدار أحمد بن علي بن المبروك ألف نخلة ومايتين اثنتين نخلة إلا ثمانية نخلات ؛

اجدار المرحوم سي سوف بن عمار ألف نخلة وأربعماية وستون نخلــة بــل إحــدى وستون ؛

اجدار أحمد بن سوف ثمنماية نخلة واثنان وعشرون نخلة ؛

اجدار الشيخ عمار بن صوف خمسماية نخلة وسبعة وعشرون نخلة ؛

اجدار سي بدر الدين بن محمد التباسي ألف نخلة وسبعماية نخلة وخمســة وعشــرون نخلة ؛

اجدار سي عبد الله الإتيم خمسماية نخلة وأربعون نخلة ؛

اجدار أحمد بن سالم ثلاثماية نخلة وخمسة نخلات ؛

اجدار أبناء سي بلقاسم بن حمادي خمسة آلاف نخلة وثلاثماية نخلة وإحدى عشر نخلة داخلهم الأمياس يخرج من نخيل أبناء سي بلقاسم بن حمادي خمسون نخلة إلى دراويل بن أحمد بل ماية نخلة ؛

اجدار الحاج محمد بن نصيب ماية نخلة واثنان وأربعون نخلة ؛

اجدار يوسف بن نصيب مايتين نخلة ؛

اجدار أحمد اذويبي أربعون نخلة ؛

اجدار محمد بن الحاج خمس ماية نخلة وثلاثون نخلة

اجدار الحاج بلقاسم ستماية نخلة وستة نخلات يلحقهم اثنى عشر قادوسا بل خمسة عشر قادوسا ؛

اجدار الحاج محمد العامري مايتين وخمسة نخلات ؛

اجدار أبناء الحاج المبروك ماية نخلة وستون نخلة ؛

اجنين نصر اثنان وخمسين ؛

اجدار محمد بن الحاج (كلمة غير مفهومة) خمسة وعشرون نخلة ؛

اجدار علي بن سعيد مايتين نخلة وأربعة نخلات ؛

اجدار المهذبي أربعماية نخلة وعشرون نخلة ؛

اجدار الفقيه اعبيد بن أحمد خمسماية نخلة وسبعة نخلات ؛

اجدار الجامع الكبير ماية قادوسا ؛

اجدار جامع العتايقة عشرن قادوسا ؛ جامع الشباك أربعون قادوسا جمعت الجامع الكبير ثلاثة وثلاثون قادوسا (كلمة غير مفهومة) عشرون قادوسا ؛

بستان الإفطيمي أربعة وعشرون قادوسا (كلمتان غير مفهومتين) وعشرون قادوسا ؛

للتبابسة ثمانية وأربعون قادوسا ؛

جامع الزاوية أربعة وعشرون قادوسا ؛

محجوب الإعويني ثلاثون قادوسا ؛

المذكور ثمانية وأربعون قادوسا ؛

البكرية أربعون قادوسا (كلمتان غير مفهومتين) ؛

المحاسبة (كلمة غير مفهومة) وحضور من ذكر أدناه(كلمة غير مفهومة) بما ذكره صادقا (ثلاث كلمات غير واضحة)

الصفحة الأولى من الوثيقة 9 (ص 181–186) وقد سلمها لنا السيد علي بن نصر

الحمد لله صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هذه نسخة نسختها من اصلها نقلت لمعلومية
بيدهم وخوف ضياعها ولبيان تعيين الماء
يعني بلد اهل نفه ترك ذلك على يد اهل البلد
المذكور وهم الاكرم الشيخ نصر بن عبد الصادق
اليعقوبي والشيخ احمد بن الصالح النفاوي والاكرم
محمد بن ابراهيم والاكرم محمد بن الحامي والاكرم عمر بن
[illegible] والاكرم محمد بن [illegible] والاكرم علي بن عباس
والاكرم [illegible] بن احمد بن العبد [illegible] اولاد
[illegible]
[illegible] الله [illegible]
[illegible]

وثيقة 9 ([18])

الحمد لله، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هذه نسخة نسختها من أصلها هنا من بياد وخوف ضياعها ولبيان تعريف الماء بعين بلد أهل نقة، كل ذالك على يد أهل البلد المذكورة وهم المكرم الشيخ نصر بن عبد الصادق اليعقوبي والشيخ أحمد بن الصالح النقاوي والمكرم محمد بن إبراهيم والمكرم محمد بن الحامي والمكرم عمر بن خضر والمكرم حمد بن خضر والمكرم علي بن عباسي والمكرم الأغريب بن أحمد بن العياشي والمكرم عبد الله بن عباس والمكرم محمد بن (غير واضح) أوله :

يوم الأحد

(نقص)

تواله خليفة الجليد ربع في الثنين من علي بن عباس وامحمد بن سعد وهو في عام 1308 (إضافة) توال محمد بن حمد ربع ماء من محمد بن (إبرا)هيم في يوم الإثنين.

يوم الإثنين

سعد بن قصد الله ثلاثة أرباع، أهل ابنس محمد ومصباح ربع بينهما، الصالح بن محمد وجبة.

يوم الثلاث نوبت مزار الجمنين

أولاد أبي بكر وجبة، الشيخ نصر بن عبد الصادق ثلاثة أرباع، أهل ابنس محمد ومصباح ربع.

يوم الإربعة نوبت زرزور

مزرعت القلالي ثلاثة أرباع، أبرير أولاد (كلمة غير واضحة) ربع، جدايد الجامع ربع، الشيخ

(نقص)

نصف وجبة بينهما سوا، سعد بن قصد الله نصف وجبة نصف الوجبة في خميس اجنان اعنب في خميس اجنان المذكورة أعلاه.

يوم الجمعة نوبت وزيغ

([18]) سلمنا هذه الوثيقة مشكورا السيد علي بن نصر، فله الشكر الجزيل .

الشيخ علي بن مَحمد وجبة، الصالح بن محمد ربع، الشيخ نصر بن عبد الصادق نصف وجبة، فرح بن مفتاح ربع.

يوم السبت نوبت أولاد عبد (؟)

الشيخ نصر بن عبد الصادق وجبة ونصف، علي بن إبراهيم وأخاه سالم نصف وجبة بينهما سواء.

يوم الأحد

الشيخ علي بن مَحمد نصف وجبة، سعد بن قصد الله نصف وجبة، الصالح وأحمد بن العياشي وجبة بينهما.

يوم الإثنين

اجنان حجري وجبة، الشيخ نصر بن عبد الصادق نصف وجبة، الجمنين أولاد أبي بكر نصف وجبة.

يوم الثلاث نوبت بوشيبة

إبراهيم زريب ثلاثة أرباع، علي بن إبراهيم وأخاه سالم نصف وجبة بينهما سوا، الشيخ علي بن محمد ربع، جدايد أولاد (عما)رة ربع وثمن، الصالح بن محمد ثمن.

يوم الإربعة نوبت حمد وحمدون

المبروك بن مَحمد نصف وجبة، الصالح وأحمد بن العياشي نصف وجبة بينهما سوا، علي بن حمزة ربع، الجمنين أولاد أبي بكر ربع، محمد بن الحامي ربع، ارقيعت مامون ربع.

يوم الخميس نوبت مروان

مزرعت القلالي وجبة وربع، الصالح بن محمد ربع وثمن، عمارة بن بواعجيلة ربع، أحمد بن العياشي ثمن.

الجمعة نوبت بوزايد

طرايد المحجوب وجبتان.

يوم السبت نوبت أحمد بن أبي القاسم

الشيخ نصر بن عبد الصادق نصف وجبة، بوك فرح بن مفتاح نصف وجبة إلى بستان الجبانة، رقايع القطران نصف وجبة، العداونة ربع، أحمد بن العياشي ربع.

الأحد أولاد أبي الضياف

الشيخ خليفة بن سلطان ثلاثة أرباع، محمد بن بوعلاق ثمن، الشيخ بوعلاق بن علي ثمن، الشيخ نصر بن عبد الصادق ربع، علي الجلولي ربع، الصالح بن محمد ربع، فرح بن مفتاح ربع.

يوم الإثنين نوبت إدريس

الشيخ نصر بن عبد الصادق نصف وجبة، الشيخ علي بن مَحمد نصف وجبة، الصالح بن محمد ربع، جديد الجربية نصف وجبة، ابرير أولاد عثمان ربع.

يوم الثلاث نوبت اكفارن الجمنيين

أولاد أبي بكر وجبة، علي بن إبراهيم وأخاه سالم نصف وجبة، أحمد العياشي نصف وجبة. (إضافة) وتوالى المكرم مَحمد بن حمد بن امهلهل اليعقوب ربع ماء من ماء الإغريب من عين نقة في يوم الثلاث المذكور أمامه.

يوم الإربعة نوبت منديل

علي بن حمزة ثلاثة أرباع، شط علي بن إبراهيم وأخاه سالم نصف وجبة بينهما سوا، علي بن الحامي وأخاه محمد ربع، بستان أولاد سعيد نصف وجبة.

(إضافة) توالة المكرم مَحمد بن حمد بن امهلهل اليعقوب نصف و(جبة ماء من) ماء محمد بن (؟)

(إضافة ثانية) (؟) ربع وجبة ماء من الدور المذكور أعلاه على وجه الرهن المطلق بريالات 50.

يوم الخميس نوبت تاسمن

الجمنين أولاد علي نصف وجبة وثمن، الجبون حظ أولاد بن عمر ثمن، مواد بن سعد الإكريزي ربع، جيهت تفاحة ربع، علي بن إبراهيم وأخاه سالم ربع بينهما سوا يخرج منه الثلث إلى الحاج محمد الكدس، علي بن الحامي وأخاه محمد ربع بينهما، علي بن إبراهيم وأخاه سالم ربع بينهما سوا.

الجمعة نوبت ورتان

ارقيعت سي إبراهيم ثلاثة أرباع، طبت عبد الصادق الإبنساوي ربع، الصالح وأحمد بن العياشي ربع بينهما، بوك الإعجيل ربع، المبروك بن محمد ربع، علي الجلولي ربع.

السبت نوبت الدالي

اجنان الزيتون حظ أولاد المعتمد نصف وجبة، الشيخ نصر بن عبد الصادق نصف وجبة، الشيخ علي بن مَحمد ربع إلى زينة ثلاثة أرباع.

(إضافة) ربع من الحساسنة تولاه سعيد بن نصر.

(إضافة ثانية) توالى المكرم مَحمد بن حمد بن امهلهل اليعقوب ربع ماء من ماء الإغريب بعين بلد نقة في يوم الأحد

يوم الأحد نوبت أحمد العياشي

الصالح بن محمد نصف وثمن، الشيخ نصر ثلاثة أرباع، أحمد بن العياشي ربع وثمن، محمد بن الحامي ربع.

(إضافة) ربع من العياشي سعيد بن نصر

(إضافة ثانية) توالى المكرم مَحمد بن حمد اليعقوب ربع ماء من محمد بن الحامي في يوم الأحد في بلد نقة.

الإثنين نوبت سبت الجين

الشيخ نصر بن عبد الصادق وجبة، حفرت أولاد جابر نصف وجبة، اجنان مشاق حظ المرازيق نصف وجبة، الحجالة نصف وجبة.

يوم الثلاث نوبت وزيغ

علي بن الحامي وأخاه محمد وجبة، الصالح بن محمد نصف وثمن، أحمد بالعياشي ربع، إلمبروك بن محمد ثمن إلى المبروك بن (؟)

يوم الإربعة نوبت إبراهيم بن يوسف

جيهت تفاحة وجبة، أولاد الحاج محمد ربع، اجنان الشيخ حظ أولاد بدرة ثلاثة أرباع.

يوم الخميس نوبت أهل ابنس

جيهت عزيزة ربع، الشيخ نصر بن عبد الصادق ثلاثة أرباع، سعد بن قصد الله ثلاثة أرباع، الجمنين أولاد علي ربع.

الجمعة نوبت يزيد

أحمد بن العياشي وجبة، عمارة بن بواعجيلة نصف وجبة، الشيخ علي بن محمد نصف وجبة.

(إضافة) استوله سعيد بن نصر على نصف وجبة

السبت نوبت الرزق

سعد بن قصد الله ثلاثة أرباع، فرح بن مفتاح ربع إلى بستان الجبانة، الشيخ نصر بن عبد الصادق نصف وجبة، علي بن الحامي وأخاه محمد ربع، بَرّ حســن ثمــن، أولاد الحاج محمد ثمن.

(إضافة مشطوبة)تواله خليفة الجليد ربع السبت نوبت الرزق من علي بن عبــاس (؟) سعد رهن في 1308.

(إضافة) الحمد لله تولا الشيخ سعيد بن نصر بن أبو علاق اليعقوبي ربع ماء في يــوم سته من محمد بالحامي في 18 شوال سنة 1305 وأنا عمر بن إبراهيم الجمني تــاب الله عليه آمين.

الأحد نوبت سي الأخضر

الشيخ علي بن مَحمد نصف وجبة، الشيخ نصر بن عبد الصادق ربــع، احبيــق أولاد بدرة ربع، جنان الزيتون حظ أولاد أبي الحسن نصف وجبة، جنان الزيتون حظ أولاد خضر ربع، رقايع أولاد خليفة ربع.

يوم الإثنين نوبت بوزايد

طرايد المحجوب وجبتان.

يوم الثلاث نوبت برد سليمان

جنان عنب وجبة، الصالح بن محمد ربع، الشيخ نصر بن عبد الصادق ثلاثة أرباع.

الإربعة نوبت عبد الله بن الحاج

الشيخ نصر ربع، الشيخ علي بن مَحمد نصف وجبة، أحمد بن العياشي والصالح ثلاثة أرباع بينهما، خليفة بن سلطان نصف وجبة.

الخميس نوبت عبد المطلب

علي بن إبراهيم وأخاه سالم نصف وجبة، أولاد الحاج مَحمد نصف وجبة وثمن، ابرير عكاز ربع، جنان نايل ربع، محمد ومصباح أهل ابنس ربع وثمن.

(إضافة) توال المكرم الشيخ سعيد بن نصر من محمد مصباح (؟) ربع وثمن ماء في يوم (الخميس نوبت عبد المطلب).

الجمعة نوبت معروف

جنان الشيخ حظ أولاد خضر ثلاثة أرباع، الجمنين أولاد أبي بكر ربع، الصالح وأحمد بن العياشي نصف وجبة بينهما سوا، علي بن الحامي وأخاه محمد نصف وجبة بينهما (سو)ا.

السبت نوبة المرابط نصر

جنان الشيخ حظ أولاد بدرة ثلاثة أرباع، الجمنين أولاد أبي بكر ربع، الشيخ علي بن مَحمد ربع، الشيخ نصر بن عبد الصادق ربع إلى زينة نصف وجبة.

الأحد نوبت علي القفصي

جيهت زغدان ربع، علي بن عباس ربع، الشيخ نصر بن عبد الصادق ربع وثمن، الصالح بن محمد نصف وجبة، أحمد العياشي ربع وثمن.

(إضافة) الشواشين أولاد بوك احمد ربع في الأحد علي القفص امتاع علي بن ع(باس) ربع من محمد بالحاج في الأحد المذكور.

يوم الإثنين

جنان حجر وجبة، الشيخ نصر بن عبد الصادق نصف وجبة وثمن وجبة، جنان بن ضوا ربع، أولاد الحاج مَحمد ثمن

الثلاث

أولاد الحامي ثلاثة أرباع، الشيخ نصر ربع، الصالح (؟؟)

* * *

وثيقة 10

الحمد لله، بيان تقييد قسمت امياه عين بلد الإبليدات وجزيرة فميليسة على عدد نخيلهم الْمذكور، وكل ما يظهر من المصروف على البلد المذكورة يكون على أقسام الماء المذكور عدا المخزن المتعين إلى البلاد أو الذات يكون على أربابه في خلاص القانون الخ.

أوله الأجل عبد الله بن عمر ليلة ونصفا ماء، وعلي بن يحي ليلة ماء، وعلي بن احميدة ليلة ماء غير ربع منها الثلث عنده أمانة إلى أخيه عبد الله بن عمر خضار، اعمارة وأحمد بن عثمان ليلتان بينهما سواء، الفقيه نصر بن عبد العزيز ليلتان غير ربع، الشراربة ليلتان غير ربع منها الفقيه نصر سبع نخلات، نصر بن ونيس وأبناء أخيه بينها ليلتان على حد السواء، سليمان بن عمار وأخيه عطية ليلة ماء بينهما سواء

منهما نخلتان إلى عبد الله بن خليفة، محمد بن الجبالي ليلة ماء، صالح بن عبد النبي وابن عمه محمد بن عبد القادر ليلة ماء بينهما سواء، علي بن عبد الله بن ونيس ليلة ماء غير ربع، محمد بن أحمد ثلثين ليلة ماء، عبد الحفيظ بن المهذبي ليلة ماء يتبعه صالح بن عبد النبي بستة نخلات، الشيخ أحمد بن عبد الله وعلي بن المبروك ليلة ماء غير ربع بينهما سواء.

المصادر والمراجع

أولا : المصادر الأرشيفية :

1- الوثائق الخاصة :

لقد وظفنا في هذه البحوث عددا من الوثائق الخاصة التي حصلنا عليها من أصحابها سواء بزغوان أو بقبلي، فقد أمدنا مشكورا السيد علي بوعلاق الشيخ الأسبق لزغوان بعدد من الوثائق من بينها دفتر يخص توزيع الماء ووثائق أخرى سنعود إليها في بحوث قادمة إن شاء الله. كما أمدنا كل من السادة مصطفى الصغيرون ومحمد ميلود ورضا البكري وعلي بن نصر ولطيف موسى بعدد من الوثائق الهامة أشرت إليها في مواضعها بالكتاب، ولا يسعني هنا إلا أن أعبر لهم جميعا عن جزيل شكري وعرفاني.

2- الوثائق الأرشيفية :

لقد جمعنا عددا من الوثائق من الأرشيف الوطني التونسي وقد تطلب منا ذلك مجهودا كبيرا تمثل في فرز تلك الوثائق من مجموعات أكبر، حيث توجد الوثائق الخاصة بنفزاوة ضمن مراسلات قياد الجريد، كما توجد الوثائق الخاصة بزغوان ضمن مراسلات قياد رياح. وقد عدنا إلى الصناديق والملفات التالية ضمن السلسلة التاريخية:

الصندوق	الملفات	ملاحظات
15	146	
20	من 227 إلى 230	المراسلات الخاصة بنفزاوة ومن بينها بلدة قبلي ضمن مراسلات قياد الجريد
21	من 237 إلى 242	
23	من 259 إلى 268	
184	1022	يحتوي هذا الملف على وثيقة بيع واحة قبلي سنة 1857

كما عدنا إلى الدفاتر التالية :

رقم الدفتر	ملاحظات
701	إحصاء جماعة الوسالتية بزغوان، ص 59-63.
783	خاص بإحصاء نفزاوة وهو بتاريخ 9 ربيع الأول 1278 هـ / 14 سبتمبر 1861
823	بيان تقييد وطن رياح وزغوان بتاريخ 1276 / 59-1860، ص 3-4.
1681	إحصاء نخيل نفزاوة وهو بتاريخ 26 محرم 1269هـ/9 نوفمبر 1852م
1706	بتاريخ 5 شعبان 1276/ 27 فيفري 1860. جمنة
1718	إحصاء نخيل نفزاوة وهو بتاريخ 25 شوال 1278 هـ / 24 افريل 1862.
2290	ويحتوي على نسخة من الإتفاق بين الدولة التونسية والمهندس الفرنسي بترو كولين بخصوص نقل الماء من زغوان إلى تونس.
2294	ويضم تلاخيص وثائق ملكية الماء بزغوان. كما أنه يضم وثيقتين تعودان إلى سنة 1278هـ/1861-1862 تحتويان على جدولين لملكيات الزياتين والأشجار المثمرة وخاصة منها القوارص.

وبالإضافة إلى الأرشيف الوطني التونسي، عدنا إلى أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي، وقد اعتمدنا على التقرير الذي أعده بيشفال (Bechevel) سنة 1889. والذي توجد نسخة مصورة منه في المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس ضمن البكرة P 40 وهو بعنوان : Notice concernant les tribus de Nefzaoua.

ثانيا : المراجع :

1- عناوين بالعربية :

- ابن أبي الضياف، أحمد، **الإتحاف**، ج 4، الدار التونسية للنشر، تونس 1990.

- بلدية زغوان، **زغوان ومنطقتها، تقديم تاريخي**، مارس 1990.

- بن طاهر، جمال، "وثائق عن ملكية الماء بزغوان خلال القرن الثامن عشر"، في، **المجلة التاريخية المغربية**، ع 55 - 56، جويلية 1989.

- بن طاهر، جمال، ***الملكية بنفزاوة من خلال دفاتر القانون (1862-1862)***، شهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب والعلوم الانسانية تونس، 1982(مرقونة).

- بنبلغيث، الشيباني، **بحوث ودراسات في تاريخ تونس الحديث والمعاصر**، الأطلسية للنشر ومكتبة علاء الدين (صفاقس)، 2001.

- البواب، عمر، **لمحة تاريخية عن مدينة زغوان**، مطبعة بن حمودة، زغوان 1995.

- التميمي، عبد الجليل، "وثيقة نادرة حول توزيع الماء في المجال الحضري بزغوان الأندلسية في منتصف القرن التاسع عشر"، في، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع 95-96، ماي 1999.

- التميمي، عبد الجليل، "وثيقتان حول فئة المهمشين من النساء والأطفال الفقراء والمصابين الموريسكيين بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر"، في، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 87-88، ماي 1997.

- الحمروني، أحمد، **الموريسكيون الأندلسيون في تونس : دراسة وبيليوغرافيا**، ميدياكوم، تونس 1998.

- **زغوان : يوميات بلدية من الإحداث إلى المائوية 18 مارس 1890 إلى 18 مارس 1990**، نشر بلدية زغوان، د.ت.(1990).

- ضيف الله، محمد، **نوافذ على تاريخ نفزاوة**، تونس 2000.

- الطوير، محمد محمد، **ثورة الشيخ غومة المحمودي على العثمانيين، ليبيا 1835-1858**، منشورات دار الفرجاني، طرابلس ط 2، 1995.

- علية الصغير، عميرة، "ملامح من نفزاوة في السنوات الأولى من الإحتلال الفرنسي من خلال نوتيسات الإستعلامات العسكرية"، في، **أمل**، ع 11/10، س 4، الدار البيضاء 1997.

- المصراتي، علي مصطفى، **غومة فارس الصحراء**، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس 1960.

- المكني، عبد الواحد، **شتات أهل وسلات من 1762 حتى بداية القــرن العشــرين**، دار سحر للنشر، تونس، د.ت. (1998).

- موسكاو، بوكلار، سميلاسو في إفريقيا، **رحلة أمير ألماني إلى الإيالة التونسـية فـي سنة 1835**، تعريب منير الفندري والصحبي الثابتي، بيت الحكمة قرطاج-تونس، 1989.

2- عناوين بالفرنسية:

- Abdennebi, Dr. Chedli, **Zaghouan**, Imp. Ben Hammouda-Zaghouan, 1990.

- Augias, L. "Deux années au Nefzaoua", in, **Revue Tunisienne**, N. 85, Janv. 1911.

- Despois, Jean, "Le Djebel Ousselet, les Ousseltiya et les Kooub", in, **Les Cahiers de Tunisie**, N° 28, 4e trim. 1959.

- Ganiage, Jean, "La population de la Tunisie vers 1860", in, **Etudes maghrébines : Mélanges Charles-André Julien**, PUF, Paris 1964.

- Guérin, Victor, **Voyage archéologique dans la Régence de Tunis**, Paris 1862.

- Hopkins, N. S., "Notes sur l'histoire de Testour", in **RHM**, 9, juillet 1977.

- Houette, Georges, "L'aqueduc de Zaghouan", in, **Annuaire du Caidat de Zaghouan, année 1907**, Tunis, Imprimerie Nlle. 1907.

- Magnin, J.G. "L'eau de Zaghouan, texte du Cheikh Moh. Bayram", in, **IBLA**, N 78, 20e année, 2e trim. 1957.

- Monchicourt, Ch., **Relations inédites de Nyssen, Filippi et Calligaris (1788, 1829, 1834)**, Paris 1929.

- Municipalité de Zaghouan, **Zaghouan et sa région, présentation historique**, Mars 1990.

- Pellat, Ch. "Nafzawa", in, **Encyclopédie de l'Islam**. Nlle éd., T. VII.

- Valensi, Lucette, " Le Djebel Ousselet au XVIIIe siècle", in, **Les Cahiers de Tunisie**, N° 47-48, 3e et 4e trim. 1964.

- **Zaghouan, Chronique d'une municipalité de la création au centenaire**, s.d., (1990).

كشاف عام

-ص-

-ط-

-ع-



محمد ضيف الله

* أستاذ جامعي بالمعهد الأعلى للتوثيق بجامعة منوبة.

مولود في 21 أوت 1960 بالجرسين - قبلي (الجنوب التونسي).

زاول تعليمه الإبتدائي والثانوي بقبلي ثم قابس.

بعد الأستاذية في التاريخ (جوان 1985) تحصل على شهادة الكفاءة في البحث (أكتوبر 1988) ثم على دكتوراه المرحلة الثالثة في التاريخ المعاصر (أفريل 1994) من كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس.

* صدر له أكثر من أربعين بحثا بدوريات متخصصة تونسية وأجنبية.

كما صدر له في مجال اختصاصه :

- **الحركة الطالبية التونسية (1927-1939)**، 368 ص، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان 1999.

- **المدرج والكرسي، بحوث حول الطلبة التونسيين بين الخمسينات والسبعينات**، 200 ص، مكتبة علاء الدين - صفاقس 2003.

وفي التاريخ المحلي صدر له :

- **نوافذ على تاريخ نفزاوة**، 209 ص، مطبعة بابيريس - نابل، جوان 2000 (نفد).

* متزوج وله بلقيس وملاك وندى.



الثمن : 10دت

ر.د.م.ك : 9973-51-988-4